



التعامل مع الهشاشة والنزاع والعنف لتعزيز مرونة المجتمع

دليل إرشادي لممارسي الحد من مخاطر الكوارث

شكر وعرفان

نعرب عن جزيل الشكر والامتنان لجميع من ساهموا في إعداد هذا الدليل، كما نود بدايةً أن نقر بالمساهمات القيّمة التي قدّمتها الجمعيات الوطنية خلال مراحل إعداد الدليل؛ إذ شكّلت خبراتهم وقصصهم ومرونتهم وتفانيهم في بناء مجتمعات أكثر أماناً الركيزة الأساسية لهذا العمل. جرى إعداد دراسات حالة موسّعة (التعلّم من الممارسة) بالتعاون مع: جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي، الصليب الأحمر الكولومبي، الصليب الأحمر اللبناني، الصليب الأحمر لجنوب السودان. تُثمن أيضاً المساهمات الأخرى ودراسات الحالة من جانب: جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، الصليب الأحمر الهندوراسي، الصليب الأحمر الكيني، جمعية الصليب الأحمر في ميانمار، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الصليب الأحمر الفلبيني، جمعية الهلال الأحمر الصومالي، جمعية الهلال الأحمر اليمني، فضلاً عن الوفود الدولية للجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة مالتيزر الدولية. علاوة على ذلك، تتقدم مالتيزر الدولية أيضاً بجزيل الشكر لكافة الزملاء الذين شاركوا خبراتهم في تعزيز المرونة في أصعب البيئات.

يُشكل هذا الدليل شهادة حيّة على قوة التعاون والالتزام والهدف المشترك المتمثل في تعزيز مرونة المجتمعات في مواجهة الهشاشة والنزاع والعنف، وذلك في إطار الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ما كان لهذا العمل أن يكتمل لولا التوجيه الاستراتيجي والدعم المقدّم من اللجنة التوجيهية التابعة للاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر الألماني ومركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ والتي تضم كل من: ستيفاني جلمي، بليسد مايكل مبانغ، كارولان زاستيرال، إيريس فون بيرغلين، ماركوس غيسر، إيزابيل أسفحاني، وولفغانغ فريدريش، كاتالينا خايمي.

جرى إعداد هذا الدليل بفضل الدعم السخي من قبل وزارة الخارجية الاتحادية الألماني، كما نعرب عن تقديرنا للمنظمات والمؤسسات التي قدّمت الدعم والموارد؛ مما مكّن من إجراء بحوث ودراسات ميدانية معمّقة، ونذكر منها: الصليب الأحمر الألماني وزملاؤه الإقليميون، زملاء مركز المناخ، زملاء الاتحاد الدولي الإقليميون، زملاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر الإقليميون، الصليب الأحمر الأمريكي، الصليب الأحمر الهولندي، الصليب الأحمر البريطاني، الصليب الأحمر الدنماركي، الصليب الأحمر السويسري، الصليب الأحمر النرويجي، معهد الدراسات الاجتماعية الدولي، معهد التنمية لما وراء البحار، مالتيزر الدولية، الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، المنظمة الدولية للهجرة.

المؤلفون الرئيسيون

المساهمات الإضافية

الرسوم الفنية

صورة الغلاف

التحرير اللغوي والمراجعة

التصميم

ليزا زاورهامر (الصليب الأحمر الألماني) **يوليانه شيلينغر** (مركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ) باتريك

بولته (مستشار مستقل) **لورا بيترز** (مستشارة مستقلة)

كريستوف أرنولد، تيسه دي بوير، مارين دوران، كريستينا دوشل، إيفان إيستون كالبريا، مادلين إوبانك، سارة غيل، مارسيل غوينش، كليمنس غروس، سارة حميدي، أناستازيا إيسوك، أريستيد كامبالي، سيلين خوري، غابي موباسات، ريتا بيتري، إيمان روبرتس، ريجينا شيفر-رادويشيتش، مارجوري سوتوفرانكو، سراك تيمسغن، آندي ويتلي

ريبيكا ريفولا

حمزة أبو عياش

سارة تيمبست

إزتر سارودي

بدعم من:





قراءة إضافية 1

المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

11

قراءة إضافية 2

النزاع المسلح في إطار القانون الدولي الإنساني

15

قراءة إضافية 3

انخراط اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع القوات العسكرية والجماعات المسلحة

23

قراءة إضافية 4

الترايط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

32

قراءة إضافية 5

الوثائق الرئيسية لسياسات الحماية في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

33

قراءة إضافية 6

حساسية النزاع عبر دورات البرمجة وفي الاستجابة الطارئة

34

قراءة إضافية 7

المشاركة المجتمعية والمساءلة أمام السكان في الحد من مخاطر الكوارث

35

قراءة إضافية 8

ما هو مجتمعك؟

45

قراءة إضافية 9

تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز وإدماج الحماية

64

قراءة إضافية 10

تصوير البيانات المتعددة المخاطر

66

قراءة إضافية 11

الرصد والتقييم في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

94

دراسة حالة 1

رصد أعمال العنف المتفرقة في كوكس بازار – بنغلادش

21

دراسة حالة 2

من الإغاثة الفورية إلى تعزيز مرونة المجتمع على المدى الطويل في هندوراس

26

دراسة حالة 3

الحد من مخاطر الكوارث الحساسة للنزاع في بلد مجزأ (اليمن)

36

دراسة حالة 4

الوصول الآمن إلى المجتمعات في أفغانستان

47

دراسة حالة 5

الاستفادة من المعرفة المحلية للمتطوعين في الصومال

50

دراسة حالة 6

إطار الحركة للعمل في ميانمار

52

دراسة حالة 7

تقييم المرونة المجتمعية على التأهب في الفلبين (بصيفته المعدلة)

65

دراسة حالة 8

تحليل المخاطر المركبة بأثر رجعي في هندوراس

68

دراسة حالة 9

رسم خرائط النقاط الساخنة في السودان

69

دراسة حالة 10

نهج الأثر القائم على أولوية الأشخاص في الوقاية من فيروس إيبولا:

نهج قائم على المجتمع من قبل ماليزيا الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

80

دراسة حالة 11

إعطاء الأولوية للإجراءات والموارد في فلسطين

82

دراسة حالة 12

الإدارة التكيفية لدى الصليب الأحمر لجنوب السودان

91

قائمة الأشكال

الشكل 1. بناء الأسس للحد من مخاطر الكوارث المجتمعية في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف

13

الشكل 2. تداخل الهشاشة والنزاع والعنف قد يؤدي إلى أزمات ممتدة وحالات طوارئ معقدة مع زيادة كبيرة في مخاطر الكوارث

18

الشكل 3. خارطة طريق الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتعزيز مرونة المجتمع

38

الشكل 4. المرحلة الأولى من خارطة الطريق نحو مرونة المجتمع

39

الشكل 5. المرحلة الثانية من خارطة الطريق نحو مرونة المجتمع

63

الشكل 6. المرحلة الثالثة من خارطة الطريق نحو مرونة المجتمع

77

الشكل 7. المرحلة الرابعة من خارطة الطريق نحو مرونة المجتمع

89

الشكل 8. آلية لتكرار برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

90

قائمة الجداول

الجدول 1. أمثلة على آثار الهشاشة والنزاع والعنف على الأبعاد الإحدى عشرة لمرونة المجتمع

28

الجدول 2. العوامل الخارجية والداخلية التي قد تؤثر في جدوى الحد من مخاطر الكوارث على أساس المجتمع

44

الجدول 3. مناهج تحليل المخاطر المركبة لسيناريوهات مختلفة

67

الجدول 4. انعكاسات النزاع المسلح والهشاشة على المخاطر المحلية

70

الجدول 5. اعتبارات تنفيذ أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

73

الجدول 6. أنشطة الحد من مخاطر الكوارث القياسية المعدلة لتلائم سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

84

الجدول 7. مقارنة بين المناهج التقليدية والمناهج التكيفية في الإدارة استناداً إلى ديمبستر وهيربرت (2023)

92

الجدول 8. العوامل الميسرة والمعوقة للإدارة التكيفية استناداً إلى ديمبستر وهيربرت (2023)

92

تمهيد



قنابل عنقودية مُعطّلة في صديقين، إحدى القرى في لبنان، مخزّنة بين الأنقاض.
تصوير: ماركو كوكيتش / اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تزعزع الهشاشة والنزاع والعنف ركائز المجتمعات وتزيد من مستوى الضعف، كما أنها تُضعف قدرة الأشخاص على التعامل مع المخاطر المتعددة والمعقدة والمتراصة ومن التأقلم مع مكامن الخطر الطبيعية المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ في السياق الإنساني. برغم ضعفها الكبير في مواجهة المخاطر المعقدة، غالباً ما تُستثنى المجتمعات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف من الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث؛ بسبب التحديات المتعددة التي تواجه العمل في مثل هذه البيئات غير المستقرة. تتأثر هذه المجتمعات بشكل غير متناسب بالكوارث؛ مما يبرز الحاجة الملحة إلى العمل بشكل عاجل ومُنسق وجريء، انسجاماً مع [الإعلان بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين](#). الوصول إلى مستوى الالتزام المتمثل في عدم ترك أي شخص خلف الركب وتحقيق الأهداف التي حدّدها [إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث](#) بحلول عام 2030. يجب أن نعرّز بشكل عاجل العمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث، كما يجب توفير التمويل اللازم لدعم ذلك في جميع البيئات، بما في ذلك أصعبها وأكثرها تحدياً.

يُعد هذا الدليل خطوة مهمة إلى الأمام نحو توحيد الأدوات العملية والموارد والخبرات المستندة إلى المعرفة والمربطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف، وهو يجمع بين المساهمات القيّمة التي قدمتها العديد من الجهات، مثل جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي، الصليب الأحمر الكولومبي، الصليب الأحمر اللبناني، الصليب الأحمر لجنوب السودان، الصليب الأحمر الألماني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، إلى جانب الدعم من جانب مركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ. نسعى من خلال هذا الدليل إلى تمكين الجمعيات الوطنية والحكومات والشركاء في مجالي العمل الإنساني والتنموي من تنفيذ برامج للحد من مخاطر الكوارث المجدية والملائمة لاحتياجات الأشخاص المتأثرين بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف في مختلف أنحاء العالم. يمكننا من خلال تسخير خبرتنا والتزامنا الجماعي، أن نبني مجتمعات أكثر مرونة والتعافي من الكوارث. لا يعتبر هذا الدليل الموجه للممارسين بمثابة أداة مرجعية فقط، بل هو نداء للعمل موجه إلى كافة الجهات الفاعلة للتكاتف من أجل بناء مستقبل أكثر أماناً وشمولاً لأولئك الذين يعيشون في أكثر البيئات تحدياً. فلنجدد عهدنا تجاه الإنسانية عبر تكثيف جهودنا وإحداث فارق ملموس حيثما تشد الحاجة.



كريستوف يوهان

المدير المسؤول عن التعاون الدولي
الصليب الأحمر الألماني (موقع)

WPP



أوليفيه راي

المدير المسؤول عن التعبئة والتعاون داخل الحركة والاتصال والشراكات
اللجنة الدولية للصليب الأحمر (موقع)

OR



خافير كاستيانو موسكويرا

الأمين العام المساعد لتنمية الجمعيات الوطنية وتنسيق العمليات
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (موقع)

خافير

المقدمة

شهدنا مرارًا وتكرارًا أن **المجتمعات في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف تتأثر بالكوارث بشكل غير متناسب**. تكون احتمالية وقوع الكوارث أكثر بنسبة خمسة في المائة في سياقات النزاع المسلح، كما تؤدي إلى زيادة في معدلات الوفيات المرتبطة بالكوارث بنسبة أعلى تصل إلى 34 في المائة بسبب ارتفاع مستوى الهشاشة (كاسو وآخرون، 2023). تُضعف أوجه الهشاشة والنزاع والعنف مرونة المجتمعات، وكذلك الأطر المؤسسية المصممة لدعم إدارة مخاطر الكوارث، إلى جانب تقويض المرونة الفردية والجماعية للسكان المتأثرين على التكيف. يُعد الحد الفعال والمستدام من مخاطر الكوارث في هذه البيئات أمرًا محوريًا لإنقاذ الأرواح وضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب وسط الاضطرابات السياسية والاجتماعية وحالة انعدام الأمن.

لكن كيف نجعل ذلك ممكنًا؟ من أين نبدأ عندما تتردد المجتمعات في الوثوق بمنظمتك؟ كيف نعزز مرونة المجتمع في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات مسلحة غير حكومية؟ وكيف نوسع برامج الحد من مخاطر الكوارث القائمة لتستوعب التدفق الهائل للاجئين؟

ما أهمية هذا الكتيب؟

لا يكفي العمل بالأسلوب المعتاد للتعامل مع التحديات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. بل إن الأمر يتطلب استراتيجيات تراعي خصوصية السياق، وتشمل ما يلي:

- **الأساليب المكيفة:** تتميز المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع بدinamikiات اجتماعية وسياسية ومخاطر فريدة، ويساعد هذا الدليل في وضع استراتيجيات تراعي هذه الخصوصية، بما يضمن أن تكون تدابير الحد من مخاطر الكوارث فعالة وملائمة.
- **الحساسية لديناميكيات النزاع:** يُعد فهم ديناميكيات النزاع أمرًا هامًا لتجنب تفاقم التوترات. ويقدم هذا الدليل مجموعة من الأفكار حول الأساليب الحساسة للنزاع، بما يضمن أن تدابير الحد من مخاطر الكوارث لا تسهم عن غير قصد في تغذية النزاع.

تتطلب البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف تنسيقًا قويًا وتعاونًا متعدد القطاعات. ويجب أن يقوم الحد من مخاطر الكوارث على التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية،

- **المشاركة المجتمعية:** مثل المنهجيات الخاصة بالتفاعل مع المجتمعات المحلية، وضمان أن تكون تدابير الحد من مخاطر الكوارث منبثقة من المجتمع ذاته وملائمة ثقافيًا.
- **التقييم الشامل للمخاطر:** مع تقديم إرشادات حول كيفية إجراء تقييمات دقيقة تأخذ في الاعتبار كلاً من مكامن الخطر الطبيعية والمخاطر الناجمة عن النزاع.



قامت جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، بدعم من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الملابس والبطانيات على 1900 أسرة ضعيفة ومتهجرة في مخيمات النازحين داخليًا في كابول في شباط/فبراير 2012 © علي حكيمي/الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

■ **تعزيز المرونة:** مع التأكيد على استراتيجيات تهدف إلى دعم المجتمعات وتمكينها من التكيف مع الكوارث والتعافي منها.

وفي إطار الاستدامة والقدرة على التكيف، يُعزز هذا الدليل مجموعة من الممارسات المستدامة في الحد من مخاطر الكوارث والتي يمكن الحفاظ عليها على المدى الطويل، حتى في ظل النزاعات أو حالات عدم الاستقرار. كما يقدم أفكارًا حول استراتيجيات مرنة قابلة للتكيف مع تطوّر الأوضاع؛ بما يضمن الحفاظ على الفاعلية في السياقات الديناميكية.

باختصار، يوفّر هذا الدليل **إرشادات عملية** حول كيفية التعامل مع البيئات المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف من أجل تعزيز مرونة المجتمع، وكيفية تكيف برامجنا لضمان أن يكون الحد من مخاطر الكوارث فعالاً، شاملاً، وحساساً للنزاع، كما يحدّد اعتبارات رئيسية في هذه البيئات، ويجمع الأدوات والموارد المتاحة، ويعرض دراسات حالة من برامج قائمة للحد من مخاطر الكوارث، مستندًا إلى خبرات مكوّنات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وما يتجاوزها..

؟ الفئة المستهدفة من هذا الدليل

وُضع الدليل للممارسين العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث على أساس المجتمع في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، وهو يُمثل مجموعة شاملة من الإرشادات والأساليب والأدوات، ويمكن استخدامه كمرجع لتكييف ودعم البرامج الحالية والمستقبلية. صُمم هذا الدليل بشكل أساسي لموظفي ومتطوعي الحركة، وهو يتماشى مع أحد الأدلة الإرشادية الرئيسية، [خارطة الطريق نحو مرونة المجتمع](#) الصادرة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

■ المستخدمون الأساسيون لهذا الدليل هم أولئك المنخرطون مباشرة في الأنشطة المجتمعية وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، على المستوى التنفيذي أو الاستراتيجي، بما في ذلك الموظفون الوطنيون، المتطوعون أو المندوبون التابعون للجمعيات الوطنية، أو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

■ يتمثل المستخدمون الثانويون في الممارسون من خارج الحركة ممن يعملون في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف لتعزيز مرونة المجتمعات.

يمكن الاستفادة من الدليل في مجموعة من السيناريوهات المختلفة لدعم تصميم وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث أو الأنشطة الفردية، مثل:

■ عند إطلاق برنامج جديد للحد من مخاطر الكوارث في منطقة متأثرة بالهشاشة أو النزاع أو العنف.

■ عند وجود برنامج للحد من مخاطر الكوارث بالفعل، لكن بيئة العمل أصبحت ديناميكية للغاية وتفتقر إلى الإرشادات حول كيفية البقاء متيقظًا، ورصد السياق، وتكييف البرمجة عند الحاجة.

■ عند توسيع نطاق برنامج قائم، بما في ذلك توسيع مجاله ليغطي المزيد من المناطق المتأثرة بالهشاشة أو النزاع أو العنف، أو المناطق التي تستضيف عددًا كبيرًا من النازحين.

■ عند إدماج الحد من مخاطر الكوارث في برامج إنسانية أو متعددة القطاعات قائمة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، للاستفادة من الهياكل القائمة مع التأكيد على أن الحد من المخاطر مسؤولية مشتركة في هذه البيئات.

كيف يستخدم هذا الدليل

يُنظّم الدليل على نحو يتماشى مع خارطة الطريق نحو مرونة المجتمع، حيث يعرض اعتبارات عملية خاصة بالبيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف في مختلف المراحل. يبدأ الدليل بتوضيح مجموعة من **الأسس** التي تساعد القارئ على فهم سياق الهشاشة والنزاع والعنف الخاص به، والتفكير في التحديات ذات الصلة التي تواجه المجتمعات المتأثرة وآلية عملنا في تلك الأوضاع. بعد ذلك، يناقش الدليل الاعتبارات المرتبطة بالهشاشة والنزاع والعنف في كل مرحلة من المراحل الأربع لخارطة الطريق نحو مرونة المجتمع.

■ **المرحلة الأولى: التواصل والمشاركة،** تُغطي الأسئلة المرتبطة بالقدرات المؤسسية لبرمجة الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرات واختيار المجتمع والتحليل التفصيلي للسياق، ورسم خريطة لأصحاب المصلحة بما في ذلك ديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف والمشاركة المجتمعية الأولية.

■ **المرحلة الثانية: فهم المخاطر والمرونة،** تستعرض تطبيق عملية تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف، بما في ذلك الاعتبارات المرتبطة بتحليل المخاطر المركبة.

■ **المرحلة الثالثة: اتخاذ الإجراءات لتعزيز المرونة،** تركز حول إعداد خطة عمل مجتمعية مبنية على احتياجات المجتمع الفردي وقدراته وتعديل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث القياسية لتتلاءم مع سياق الهشاشة والنزاع والعنف.

■ **المرحلة الرابعة: التعلّم،** تتناول كيفية توقّع التغيرات المفاجئة في سياق الهشاشة والنزاع والعنف والاستجابة لها، من خلال المتابعة المستمرة وآليات الملاحظات والانطباعات والإدارة التكيفية، إضافةً إلى أساليب مختلفة لتقييم البرامج والتي من شأنها أن تدعم عمليات تعلّم فعّالة.

نستعرض في هذا الدليل دراسات حالة مأخوذة من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في بنغلادش وكولومبيا ولبنان وجنوب السودان؛ مما يتيح فرصاً **للتعلم من الممارسة** وتوظيف الأدوات والموارد الواردة في هذا الدليل على أرض الواقع.

يتعمّق ملحق الدليل في الاعتبارات الخاصة بالهشاشة والنزاع والعنف في أطر الحركة؛ بما يزود العاملين في سياقات العمليات ذات الصلة بمعلومات قيّمة. يشمل ذلك أسئلة إرشادية حول تطبيق إطار الوصول الآمن للجنة الدولية للصليب الأحمر وآلية التأهب للاستجابة الفعالة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف، والتي تتيح للجمعيات الوطنية تقييم قدراتها المؤسسية وتعزيزها للمشاركة في برمجة الحد من مخاطر الكوارث في ظروف معقدة. يوفّر الملحق أيضاً أداة دعم قرار لتقييم العوامل الميسّرة والمعوّقة لبرمجة الحد من مخاطر الكوارث في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف على مستويات مختلفة مثل مستوى المجتمع المحلي أو المستوى الوطني أو مستوى الأسرة، كما ويقدم نظرة عامة إضافية على الأدوات المفيدة وفرص التعلم الإلكتروني للممارسين، فضلاً عن مسرد للمصطلحات ذات الصلة.



المورد:

أدوات عملية وموارد تدعم برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.



قراءات إضافية

معلومات خلفية تتيح للقارئ التعمّق أكثر في موضوعات مهمة والعثور على موارد وقراءات إضافية.

تُعرض خلال هذا الدليل ثلاثة أنواع من المربعات النصية التي توفّر أدوات عملية وأمثلة ومعلومات إضافية حول موضوعات مهمة.

للتنقّل في النسخة الرقمية من هذا الدليل، يمكن استخدام الروابط التشعبية الموجودة في شريط التنقل على الجانب الأيمن من كل صفحة وفي مختلف أجزاء النص.

لا يُتوقع قراءة هذا الدليل من الغلاف إلى الغلاف. فكما هو الحال في برمجة الحد من مخاطر الكوارث، قد تحتاج أحياناً إلى الرجوع إلى موضوعات أو موارد سبق أن قرأتها أو استخدمتها، لضمان استعدائك الكامل للخطوات التالية.

ترتبط الأدوات والموارد العملية في هذا الدليل غالباً بفصل **الأسس**، لتمكينك من مراجعة ما سبق. كما تُشار الروابط التشعبية إلى الأقسام الأخرى من الدليل برمز



دراسة حالة:

أمثلة توضح اعتبارات برمجية مهمة في هذه البيئات، بالاستناد إلى خبرات الجمعيات الوطنية ومنظمات أخرى حول العالم.

يُشغل الصليب الأحمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية فريقاً للدفن الآمن والكرام في مدينة غوما، وقد عمل العديد من المتطوعين الشباب مع الصليب الأحمر لسنوات، بينما أصبح بعضهم ناشطين بعد أن أصاب مرض إيبولا أحد أفراد أسرهم أو أصدقائهم. ويبتلي الفريق ما يصل إلى ستة إنذارات يوميًا، وعند الاستجابة يبقى متطوعان في القاعدة لتعقيم الفريق والمركبات عند عودتهم. © الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / ماريا سانتو

الخريطة التفاعلية لدراسات الحالة



اضغط على أي بلد للانتقال إلى دراسة حالة من ذلك البلد في الدليل الإرشادي.
استخدم أيقونة الكرة الأرضية للعودة إلى هذه الخريطة.



السياق المؤسسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

يتبع عملنا في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف ضمن إطار الهياكل المعتمدة للحركة، والتي تنظم أدوار مكونات الحركة المختلفة فيما بينها وداخل بلدانها. ويُعد وضوح التفويضات المؤسسية ونطاق العمليات، مع وجود **الجمعية الوطنية** المعنية في موقع القيادة، أمرًا بالغ الأهمية لتنسيق الحد من مخاطر الكوارث بفاعلية في البيئات شديدة التعقيد.



موظفو جمعية الهلال الأحمر المصري والفلسطيني يقيمون الأضرار في غزة
جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ©

يقوم دور الجمعية الوطنية كمساعد للسلطات العامة في المجال الإنساني على جوهر هويتها، إذ يُعد سمة فريدة وأساسية تميزها عن سائر المنظمات الأخرى في بلدها.

ويمثل **الدور المساعد** لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية في دعم سلطاتها العامة من خلال تقديم الخدمات الإنسانية في أوقات الحرب أو السلم، مع الالتزام بالمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويعني هذا الدور أن الجمعيات الوطنية منظمات خاصة ومستقلة، لكن لها وظيفة عامة معترف بها.

من المهم أن ينعكس هذا الدور المساعد ويتلقى الدعم في القوانين والسياسات والخطط والاتفاقيات الوطنية. فعلى سبيل المثال، يجب أن تحدّد القوانين الوطنية أدوار ومسؤوليات الجمعيات الوطنية في قطاعات مثل الصحة، وإدارة مخاطر الكوارث، والهجرة، والرفاه الاجتماعي. كما يُقدّم **دليل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر** لتعزيز الدور المساعد من خلال القوانين والسياسات، **والدورة التدريبية الإلكترونية** المرافقة له إرشادات حول الكيفية المثلى لدعم الأدوات الوطنية لهذا الدور.

وفي إطار الحركة، يُحدد **النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر**، الذي اعتمد عام 1986 وعُدّل آخر مرة عام 2006، التفويضات الخاصة بمكونات الحركة والأسس التي تنظم كيفية العمل معًا. بالإضافة إلى ذلك، يمثل **اتفاق إشبيلية**، الذي اعتمد في نسخته الثانية عام 2022، الأساس الذي تستند إليه الشراكة بين مكونات الحركة المختلفة في التنسيق عند تقاطع الكوارث والنزاع والعنف. ويُبين كلٌّ من النظام الأساسي واتفاق إشبيلية كيفية عمل الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر معًا والتعاون فيما بينهم، باعتبار أن التعاون نمط ونظام يُنظم الطريقة التي تدير بها الحركة مواردها لتقديم الخدمات للأشخاص.

النظام الأساسي

للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

اعتمد المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للصليب الأحمر في جنيف عام 1986 النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (النظام الأساسي) والذي تم تعديله عامي 1995 و 2006 ويحدد النظام الأساسي كيفية تنظيم الحركة من خلال الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وتتحد هذه البيانات مع احتفاظها باستقلاليتها وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة، وتعمل معاً لتحقيق مهمتها الإنسانية المشتركة. (قراءة إضافية 1). ويُعرف النظام الأساسي لجمعيات الوطنية بأنها الوحدات الأساسية للحركة. وتعمل هذه الجمعيات بشكل مستقل داخل بلدانها، وتضطلع بدور مساعد في دعم السلطات العامة في مختلف المهام الإنسانية مثل تعزيز الصحة، والوقاية من الأمراض، والاستجابة للكوارث.

على الصعيد الدولي، تقدم هذه المنظمات المساعدة لضحايا النزاعات والكوارث، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية الأخرى واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتقديم مساعدة منسقة.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة إنسانية مستقلة معترف بها بموجب اتفاقيات جنيف، ويتضمن تفويض عملها الحفاظ على المبادئ الأساسية وتعزيزها، والاعتراف بالجمعيات الوطنية الجديدة، وحماية ضحايا النزاعات المسلحة والدعوة إلى تطبيق القانون الدولي الإنساني. تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على ضمان حماية ومساعدة المتضررين من النزاعات، بالتعاون الوثيق مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتنسيق الجهود الإنسانية.



يتكوّن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من الجمعيات الوطنية، ويعمل بموجب نظامه الأساسي الخاص به، ويهدف إلى إلهام وتشجيع وتنسيق الأنشطة الإنسانية على الصعيد العالمي، ويركّز عمله على الإغاثة في الكوارث وتعزيز الصحة والرفاه الاجتماعي، من خلال دعم الجمعيات الوطنية في هذه المجالات وفي تطويرها المؤسسي. يؤدي الاتحاد الدولي دور حلقة الوصل بين الجمعيات الوطنية، إذ يسهّل التعاون فيما بينها ويضمن تنفيذ القرارات التي يعتمدها المؤتمر الدولي. كما يتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز القانون الدولي الإنساني ودعم الأنشطة الإنسانية أثناء النزاعات.

تشكّل اللجنة الدولية، والاتحاد الدولي، والجمعيات الوطنية شبكة إنسانية متكاملة وفعالة، تعمل بتناغم للتخفيف من معاناة البشر حول العالم. يُبرز النظام الأساسي أهمية التعاون بين هذه المكونات، التي يتوقع منها أن تتعاون وفق أنظمتها الأساسية الخاصة، على أن يكون هذا التعاون موجّهًا بالمبادئ الأساسية للحركة، ويهدف إلى تنسيق الأنشطة بما يخدم مصلحة الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة على أفضل وجه.

كما يؤكّد النظام الأساسي على أهمية التعاون الإقليمي، حيث تعمل مكونات الحركة معًا بروح رسالتها المشتركة. يجب أن يتم هذا التعاون الإقليمي ضمن حدود أنظمتها الأساسية والمبادئ الأساسية، بما يضمن انسجام جميع الأنشطة مع الأهداف العامة للحركة.

إضافةً إلى ذلك، ومع الحفاظ على استقلاليتها وهويتها، تُشجّع مكونات الحركة على التعاون مع منظمات أخرى فاعلة في المجال الإنساني، شريطة أن تسعى هذه المنظمات إلى تحقيق أهداف إنسانية مماثلة وأن تحترم المبادئ الأساسية التي تلتزم بها مكونات الحركة.

القراءة الإضافية 1. المبادئ الأساسية للحركة

الإنسانية

وُلدت الحركة من رغبة في تقديم المساعدة دون تمييز للجرحى في ساحة المعركة، وتسعى بقدراتها الدولية والوطنية إلى منع المعاناة الإنسانية والتخفيف منها أينما وُجدت. وتهدف إلى حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان، كما تعزز التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون والسلام الدائم بين جميع الشعوب.

عدم التحيز

لا تميّز الحركة على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الطبقة أو الآراء السياسية، كما تسعى إلى تخفيف معاناة الأفراد، مسترشدة باحتياجاتهم فقط، مع إعطاء الأولوية لأشدّ حالات الضيق إلحاحًا.

الحياد

حتى تبقى الحركة محل ثقة الجميع، لا يجوز لها أن تنحاز في النزاعات أو أن تشارك في أي وقت في جدالات ذات طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو أيديولوجي.

الاستقلالية

تتمتع الحركة بالاستقلالية. فالجمعيات الوطنية، رغم كونها جهات مساعدة في الخدمات الإنسانية لحكوماتها وخاضعة لقوانين بلدانها، يجب أن تحافظ دائمًا على استقلاليتها، بحيث تكون قادرة في كل الأوقات على العمل بما يتماشى مع مبادئ الحركة.

الخدمة التطوعية

ترتكز الحركة على الخدمة التطوعية، ولا يقوم عملها بأي شكل من الأشكال على السعي لتحقيق مكاسب مادية.

الوحدة

لا وجود سوى لجمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في أي بلد، والتي يجب أن تكون متاحة للجميع، وأن تضطلع بدورها الإنساني في كامل أراضي ذلك البلد.

العالمية

تُعد الحركة عالمية، حيث تتمتع جميع الجمعيات فيها بالمكانة نفسها، وتتقاسم المسؤوليات والواجبات على قدم المساواة في تقديم الدعم لبعضها البعض.

تعرف أكثر على المبادئ الأساسية وكيفية تطبيق الحركة لها عمليًا من خلال التقرير المشترك للاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر بعنوان: المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر – الأخلاقيات والأدوات للعمل الإنساني.

مسح حجم الأضرار والدمار الذي أعقب زلزال فبراير/شباط 2023 وتوابعه في جبلة، سوريا. © عمار سابوح / اللجنة الدولية للصليب الأحمر



تنسيق عمل الحركة من أجل الأثر الجماعي – اتفاقية إشبيلية 2.0

تُشكل **اتفاقية إشبيلية 2.0** الإطار المركزي لتنسيق أنشطة مكونات الحركة، ولا سيما لتلبية الاحتياجات واسعة النطاق أو الممتدة للأشخاص المتأثرين بالأزمات. اعتمد مجلس المندوبين هذا الاتفاق بالتوافق في حزيران 2022، ليحل محل اتفاق إشبيلية السابق (1997) وتدابيره التكميلية (2005).

لا يغيّر الاتفاق التفويضات أو المهام المحددة الموكلة إلى مكونات الحركة بموجب اتفاقيات جنيف (1949) أو النظام الأساسي لشركاء الحركة (1986)، لكنه يُلزمها بتنسيق أنشطتها لتعزيز الأثر الجماعي لصالح المحتاجين، من خلال اتباع أساليب أكثر تعاونًا وشمولية وارتباطًا بالسياق؛ بما يحقق الاستفادة المثلى من المزايا التكميلية لكل مكون. يضع الاتفاق الجمعية الوطنية في الدولة المتأثرة بالأزمة في صلب أي استجابة جماعية للحركة.

توسّع آليات تنسيق الحركة أو تُنشأ آليات جديدة عند بداية الأزمات وخلالها؛ مما يتولى "المُيسر" والميسر المشارك" مسؤولية تكييف آليات واتفاقيات التنسيق يطلق **استجابة جماعية من الحركة**. تشمل هذه الحالات النزاعات المسلحة، المعتمدة مع تطوّر الأوضاع وتحولها. يُفعل دور الاتحاد الدولي كـ "منسق والاضطرابات الداخلية ونتائجها المباشرة، والكوارث، وجهود الإغاثة بعد النزاعات، مشارك" (بسبب كارثة أو إغاثة ما بعد النزاع أو حركات السكان) في الوقت نفسه وحركات السكان في الدول غير المنخرطة في نزاع مسلح أو المتأثرة باضطرابات داخلية. الذي تكون فيه اللجنة الدولية للصليب الأحمر منخرطة بالفعل كـ "ميسر مشارك". في هذه الحالة، تتفق المكونات الثلاثة للحركة على أفضل سبل

في مثل هذه الحالات، يُفعل نظام "المُيسر" والميسر المشارك" طوال فترة التعاون والتنسيق لضمان أقصى قدر من الدعم للمتأثرين.

الأزمة. يُسند دور "المُيسر" دائمًا إلى الجمعية الوطنية في الدولة المتأثرة بالأزمة،

حيث تضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور "المُيسر المشارك" في حالات وإذا اندلع نزاع مسلح أو اضطراب داخلي في وضع كان فيه الاتحاد الدولي يشغل النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية ونتائجها المباشرة، بينما يتولى الاتحاد دور "المُيسر المشارك"، يُنقل هذا الدور من الاتحاد الدولي إلى اللجنة الدولية. الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر دور "المُيسر المشارك" في حالات وإدراكًا بأن اتساق عمل الحركة يعتمد على التعاون والتنسيق بين مكوناتها في الكوارث، وجهود الإغاثة بعد النزاعات، أو تحركات السكان في الدول غير المنخرطة جميع الظروف، ينظم اتفاق إشبيلية 2.0 أيضًا التعاون الوظيفي بين مكونات الحركة داخل الأزمات وخارجها، وخاصة في مجالات دعم تنمية الجمعيات الوطنية، وحشد الموارد، والتواصل العام والموضوع، وكذلك التمثيل.

يجمع "المُيسر" والميسر المشارك" مكونات الحركة في إطار آليات تنسيق تهدف إلى تبادل المعلومات حول السياقات والاحتياجات والأولويات، وتوزيع المهام والمسؤوليات وفقًا لتفويضات كل مكون وخبراته وقدراته، إضافةً إلى تقديم الدعم للجمعية الوطنية في الدولة المتأثرة، كما يُصمّم هيكل آليات التنسيق حسب خصوصية السياق، لكنه يشمل عادةً هياكل على المستويات الاستراتيجية والعملية والفنية.

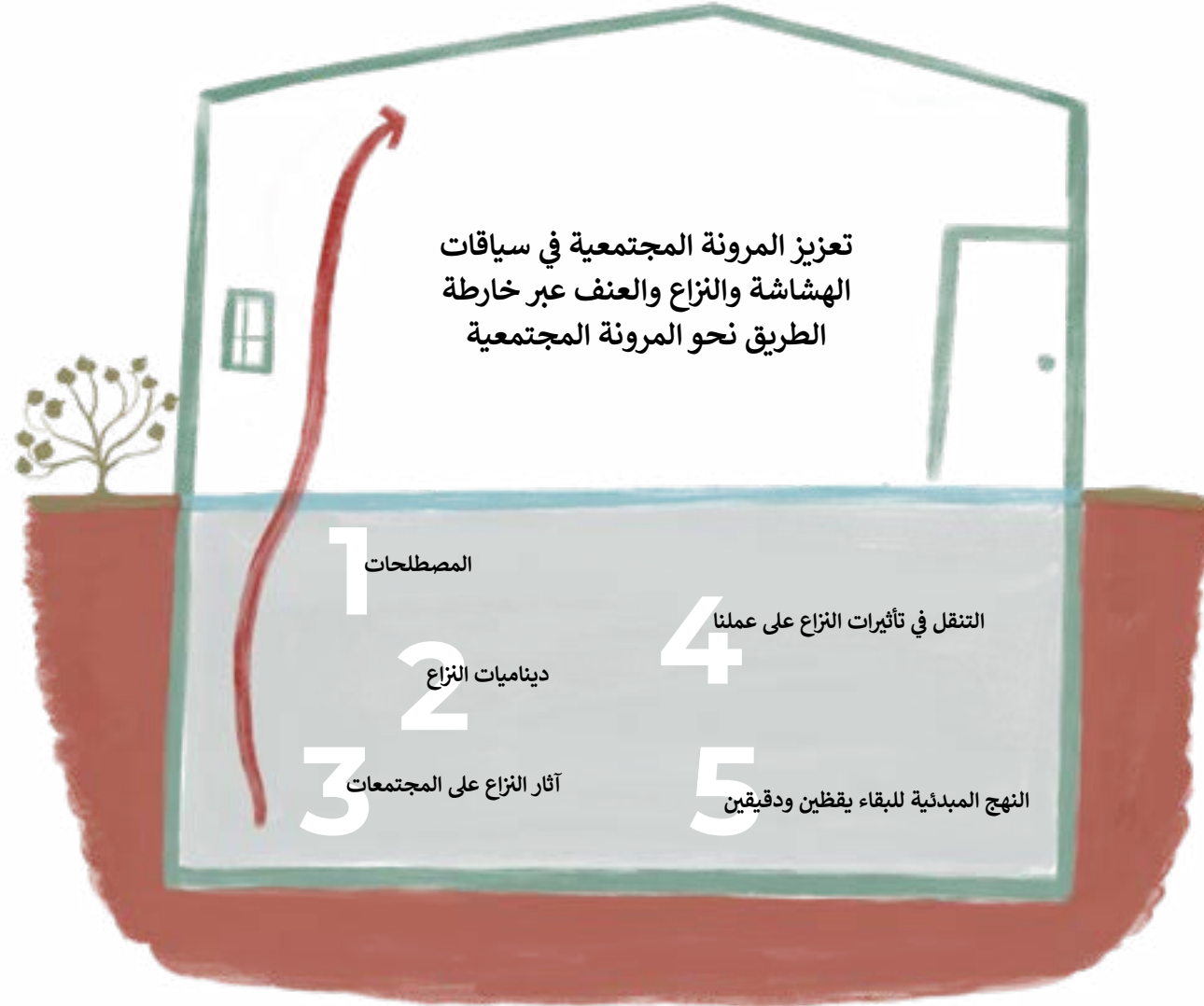


الأسس

تؤثر عوامل مثل الهشاشة والنزاع والعنف في عملنا على جميع المستويات وخلال كل التدخلات، ويُعد الوعي بهذه الديناميكيات أمراً أساسياً للوصول إلى الأشخاص الأكثر عرضة للخطر في برمجة الحد من مخاطر الكوارث. يزودك هذا الفصل بالمعرفة الأساسية حول البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف، ويضع الأسس للتفكير في عملنا ضمن هذه البيئات عبر هذا الدليل (الشكل 1).

الأساس 1. يستعرض المصطلحات الرئيسية في الحركة، ويوضح ما يمكن أن تعنيه الهشاشة والنزاع والعنف، وكيفية تفاعلها عندما تتزامن. الأساس 2. يستعرض مختلف الديناميكيات التي تميز النزاع والعنف، وما قد تعنيه أنماط العنف المختلفة بالنسبة لبرمجة الحد من مخاطر الكوارث. الأساس 3. يعكس أثر الهشاشة والنزاع والعنف على السكان المتأثرين وعلى مرونة المجتمعات، مبيّناً كيف يمكن أن تقوض العوامل مثل الهشاشة أو النزاع أو العنف من أبعاد المرونة المجتمعية. الأساس 4. يركز على أثر البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف على عملنا، بدءاً من الانعكاسات على الجمعيات الوطنية وزملائنا، وصولاً إلى العضلات الأخلاقية التي قد نواجهها أثناء أنشطتنا. الأساس 5. يوضح المبادئ العامة لعملنا في هذه البيئات، ويذكرنا بأهمية البقاء حساسين للنزاع ومتأهبين، لضمان عدم التسبب في أي ضرر وتصميم برامج شاملة.

من المهم مراجعة أدوار الجمعيات الوطنية وتفويضاتها باستمرار داخل البلد، بغية تحديد كيفية توصيفها والاعتراف بها في القوانين الوطنية، وكيف يمكن أن تدعم خططها وإجراءاتها بما يتماشى مع رسالة الحركة المتمثلة في: منع المعاناة الإنسانية والتخفيف منها أينما وُجدت، وحماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان والعمل على منع المرض وتعزيز الصحة والرفاه الاجتماعي، ولا سيما في أوقات النزاع المسلح والطوارئ الأخرى؛ إلى جانب تشجيع الخدمة التطوعية والتأهب الدائم لتقديم المساعدة من قبل أعضاء الحركة، وتعزيز الشعور العالمي بالتضامن تجاه جميع المحتاجين إلى حمايتهم ومساعدتهم.



الشكل 1. بناء الأسس للحد من مخاطر الكوارث المجتمعية في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف.

الأساس 1: معرفة المصطلحات والمفاهيم الأساسية

بايجاز: يُستخدم المصطلح الجامع "الهشاشة والنزاع والعنف" ليشمل طيفًا واسعًا من السياقات، ابتداءً من المناطق الغارقة في نزاعات شديدة العنف والحدة، وصولاً إلى السياقات التي تُشكل حالة ما بعد النزاع، والتي تتميز بضعف أنظمة الحكم والهياكل الاجتماعية، مع مخاطر كامنة لاندلاع العنف. كما يشمل أيضًا مناطق العنف الحضري أو الجريمة المنظمة، والأجزاء المهمشة من البلد التي فتح فيها ضعف الحضور الحكومي المجال لعمل الجماعات المسلحة غير الحكومية.

تعتبر عوامل الهشاشة والنزاع والعنف من الظواهر المعقدة والديناميكية التي تختلف ملامحها من سياق لآخر، والتي يُمكن أن تعزز بعضها بعضًا وتؤدي إلى أزمات ممتدة. ستعرّف في الأساس 1 أكثر على المفاهيم الرئيسية للضعف والنزاع والعنف والعلاقات القائمة فيما بينها.

الرسائل الأساسية: تستخدم المنظمات والجهات الفاعلة المختلفة مصطلحات متباينة وفقًا لتفويضها والسياق الذي تعمل فيه. من المهم إدراك ما تعنيه مفاهيم "الهشاشة"، و"النزاع"، و"العنف" من حيث المبدأ، وكيف قد تُستخدم مصطلحات مختلفة لوصف تفاعلاتها.

الهشاشة

تُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الهشاشة بأنها "مزيج من التعرض للمخاطر وعدم كفاية قدرات الدولة أو النظام و/أو المجتمعات على إدارة هذه المخاطر أو استيعابها أو الحد منها." ويُستخدم هذا المفهوم غالبًا في سياق الحكومات وقدرتها على الحكم بفعالية وتوفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها [\(كارمنت، بريست وسامي، 2008\)](#)، ولكنه قد يُستخدم أيضًا لوصف المجتمعات أو غيرها من الجهات الفاعلة. وقد تُظهر أجزاء مختلفة من الدولة درجات متفاوتة من الهشاشة؛ مما يترك آثارًا على السكان المحليين وعلى وصولهم إلى الخدمات الأساسية وهياكل الحوكمة.

يمكن أن تتعلق **الهشاشة بجوانب مختلفة** من المجتمع؛ إذ تأخذ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اعتبارها ستة أبعاد في مفهومها للهشاشة متعددة الأوجه: الاقتصادي، البيئي، البشري، السياسي، الأمني والاجتماعي، حيث تتداخل هذه الأبعاد مع ديناميكيات مثل التحضر السريع، الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي. تنتج السياقات الهشة وتستضيف الغالبية العظمى من الأشخاص المهجرين قسرًا في العالم، سواء اللاجئين أو النازحين داخليًا [\(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022\)](#).



كيف يرتبط هذا بعملنا

ترتبط بعض أبرز المخاوف والتحديات المتعلقة بالهشاشة بغياب حوكمة متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث، وبضعف القدرات وتقديم الخدمات من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أو التقليدية. وبذلك، فإن الأبعاد المختلفة للهشاشة ترتبط مباشرة بنقاط الهشاشة الأساسية التي تزيد من مخاطر الكوارث. من الممكن أن يتم سد الفجوات الواضحة في الحوكمة والقدرات وتقديم الخدمات من قبل جهات تقليدية أو جديدة، حيث يُعد أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار مهمًا منذ اللحظة الأولى لبرمجة التدخل، وخاصة أثناء تحليل أصحاب المصلحة وتخطيط مشاركتهم.

يُعرف النزاع (حول أمر ما) بأنه وضع ينخرط فيه أشخاص أو جماعات أو دول في خلاف أو جدال خطير (قاموس أوكسفورد، 2024). وقد تؤدي إدارة النزاع إلى إيجاد حلول، إلا أنّ بعض النزاعات تؤدي إلى اضطرابات كبيرة في النظام الاجتماعي أو تتصاعد إلى عنف (بيترز وكيلمان، 2020). في ظل ظروف معينة، يُعترف بالنزاعات



القراءة الإضافية 2.

النزاع المسلّح في ظل القانون الدولي الإنساني

يحكم القانون الدولي الإنساني السلوك أثناء النزاعات المسلّحة، ويعترف بفئتين أساسيتين: النزاعات المسلّحة الدولية، والنزاعات المسلّحة غير الدولية.

بوصفها نزاعات مسلّحة بموجب القانون الدولي الإنساني، الذي ينظّم سلوك أطراف النزاع (القراءة الإضافية 2).

يُستخدم مصطلح "النزاع الممتد" بشكل شائع لوصف نزاع مسلّح لم تتم تسويته لفترة طويلة من الزمن. وتؤدي الديناميكيات المعقّدة للنزاع في هذه السياقات إلى طول أمد النزاعات، وإلى تغيير كبير في شدتها بمرور الوقت، فضلاً عن احتمال تدخل عدة نزاعات مترابطة (آزار وآخرون، 1978). ويسبّب النزاع الممتد آثاراً إنسانية معقّدة ودائمة، يصعب الاستجابة لها بشكل متزايد. ويعكس تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر المعنون "النزاع الممتد والعمل الإنساني"، الصادر عام 2016، خبراتها في النزاعات الممتدة، ويقدم توجيهات قيّمة حول كيفية التعامل مع هذه السياقات، وحول الخطوط الفاصلة بشكل متزايد بين العمل الإنساني والتنمية.

كيف يرتبط هذا بعملنا

يمكن أن يساعد الإلمام بالجوانب الرئيسية للقانون الدولي الإنساني عند تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث في الوصول إلى السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة أطراف مسلّحة. يمكن إدراج الرسائل الرئيسية حول أهمية وفرص الحد من المخاطر في المناطق المعرضة لمكان من الخطر ضمن جلسات التوعية والتواصل القائمة بشأن القانون الدولي الإنساني. تشمل العناصر ذات الصلة للحد من آثار النزاع والكوارث على المدنيين ما يلي:

- اتخاذ إجراءات معقولة للتقليل من تأثير الكوارث على المدنيين.
- ضمان ألا يكون المدنيون الباحثون عن الأمان من الكوارث هدفاً للهجمات عند انتقالهم من منطقة إلى أخرى.
- حماية البنى التحتية الهيدرومناخية من الهجمات، للحفاظ على قدرات التنبؤ المسبق بالكوارث والصدمات.



توزع المواد الغذائية للسكان المتأثرين بالجفاف في قرية في توكاري، إقليم سول، من قبل متطوعي جمعية الهلال الأحمر الصومالي. يحمل أحد المتطوعين لافتة كتب عليها "أنا لست هدفاً" للتعبير عن التضامن مع الزملاء الذين قُتلوا خلال مثل هذه المهام الإنسانية. © بيدرام يازدي / الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

- يحدث النزاع المسلّح الدولي. عندما تلجأ دولة أو أكثر إلى استخدام القوة المسلّحة ضد دولة أخرى، بغض النظر عن أسباب أو شدة هذه المواجهة. من الأمثلة على النزاعات المسلّحة الدولية: النزاع الروسي-الأوكراني (2014-مستمر)، والنزاع الإثيوبي-الإريتري (2000-1998).

■ **النزاعات المسلحة غير الدولية.** هي النزاعات المسلحة التي يشارك فيها طرف أو أكثر من الجماعات المسلحة من غير الدول. وبحسب الوضع، قد تحدث الأعمال العدائية بين القوات المسلحة الحكومية والجماعات المسلحة من غير الدول، أو بين هذه الجماعات فقط. وهناك شرطان يجب أن يتحققا حتى ترقى الحالات إلى مستوى النزاع المسلح غير الدولي:

□ يجب أن تبلغ الأعمال العدائية حدًا أدنى من الشدّة.

□ يجب أن تتمتع الجماعات المسلحة من غير الدول المشاركة في النزاع بحدّ أدنى من التنظيم؛ مثل أن تعمل ضمن هيكل قيادة معيّن، وأن تكون لديها القدرة على مواصلة العمليات العسكرية.

للاطلاع على مثال حول برمجة الحد من مخاطر الكوارث في نزاع مسلح غير دولي، يُرجى مراجعة حالة الصليب الأحمر الكولومبي (التعلّم من الممارسة: كولومبيا).

تُعَدّ العديد من النزاعات المسلحة غير الدولية "ذات طابع دولي" بمعنى أنّ تحالفات من دول أخرى أو جماعات مسلحة من غير الدول تدعم أحد أطراف النزاع. من الممكن أن تتحوّل مثل هذه النزاعات إلى ساحات معقّدة ومتعددة الأبعاد تخدم بوصفها أدوات لصراعات جيوسياسية أوسع؛ ما يجعل حلّها أكثر صعوبة بمرور الوقت.

عناصر القانون الدولي الإنساني للحد من آثار الحرب على السكان المدنيين

تضع العناصر الموجزة أدناه حدودًا وتحدد ضمانات دنيا للحد من آثار الحرب لأسباب إنسانية.

■ **الضمانات الأساسية للمعاملة الإنسانية:** ينص القانون الدولي الإنساني على مجموعة من الضمانات الأساسية. من بين هذه الضمانات، أن كل شخص يقع تحت سلطة أحد أطراف النزاع له الحق في معاملة إنسانية دون أي تمييز ضار.

■ **المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني:**

□ **التمييز:** لا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد الأهداف العسكرية المشروعة، ولا يجوز أن تُوجّه الهجمات ضد المدنيين و/أو المنشآت المدنية.

□ **التناسب:** تُحظر الهجمات إذا كان من المتوقع أن تُسبّب خسائر غرضية في أرواح المدنيين، أو إصابات في صفوفهم، أو أضرارًا بالمنشآت المدنية، أو مزيجًا من ذلك، بما يكون مفرطًا بالنسبة للميزة العسكرية المباشرة والملموسة المتوقعة.

□ **الاحتياطات:** يجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنّب وتقليل الخسائر العرضية في أرواح المدنيين، أو إصابتهم، أو إلحاق الضرر بالمنشآت المدنية.

■ **الحد الأدنى من الالتزام على أطراف النزاعات المسلحة غير الدولية:** يجب على أطراف النزاعات المسلحة غير الدولية، في الحد الأدنى، الامتثال للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف، وللقواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني – أي ضمان المعاملة الإنسانية.

التزامات أطراف النزاع المسلح

تتحمل في النزاعات المسلحة التي ينطبق فيها القانون الدولي الإنساني، كل من الأطراف الحكومية وغير الحكومية في النزاع التزامات محددة لتيسير الوصول الإنساني، وضمان حصول المدنيين على الموارد الأساسية اللازمة للبقاء، فضلًا عن الرعاية الطبية وغيرها. يُعد فهم هذه الالتزامات والدفع نحو المساءلة أمرًا مهمًا عند الانخراط في الحوار مع أطراف النزاع حول الأنشطة المخططة للحد من مخاطر الكوارث.

تُوجز قاعدة بيانات اللجنة الدولية للقانون الدولي الإنساني العرفي القواعد التي تنطبق على أطراف النزاعات المسلحة الدولية و/أو غير الدولية، وبعضها يرتبط مباشرة ببرمجة الحد من المخاطر، بما في ذلك أنشطة الحد من المخاطر المدرجة ضمن عمليات الإغاثة الإنسانية، مثل:

■ حماية موظفي الإغاثة الإنسانية (القاعدة 31).

■ حماية منشآت الإغاثة الإنسانية (القاعدة 32).

■ وصول الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين (القاعدة 55).

في حالات العنف التي لا ينطبق فيها القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حالات العنف الشديد، هناك أحكام ذات صلة يمكن العثور عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلًا عن النظم الوطنية الحاكمة التي تُطبّق أيضًا في حالات النزاع المسلح، والتي يمكن استخدامها لدعم عمل الحد من مخاطر الكوارث.

معلومات إضافية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

الوصول الإنساني: ما يقوله القانون

العنف

يتكوّن العنف من أفعال أو كلمات أو مواقف أو هياكل أو أنظمة تتسبب في أضرار جسدية أو نفسية أو اجتماعية أو بيئية، و/أو تمنع الأشخاص من بلوغ كامل إمكاناتهم الإنسانية. يمكن أن يكون العنف مباشرًا أو غير مباشر، علنيًا أو كامئًا، يشمل ذلك أنواع **العنف الجسدي** التي يربطها معظمنا غالبًا بمصطلحات مثل جرائم الشوارع، وعنف العصابات، أو غيرها من أشكال الاعتداء، وكذلك أشكال **العنف البنيوي**، حيث تحرم الهياكل الاجتماعية أو المؤسسات مجموعات مجتمعية محددة أو أفرادًا من احتياجاتهم أو حمايتهم الأساسية (جالتونج، 1969).

عادة ما ترتبط "حالات العنف" بالسياقات التي لا تستوفي فيها الأعمال العدائية الداخلية - مثل النزاعات بين المجتمعات أو العنف أحادي الجانب - المتطلبات الدنيا للتصنيف كحالة نزاع مسلّح معترف به بموجب القانون الدولي الإنساني. مع ذلك، فإن النظم القانونية الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان يتضمنان أنظمة تحمي حياة وكرامة السكان المتأثرين في مثل هذه الأوضاع.

يُعدّ العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي واسع الانتشار بشكل مثير للقلق في أي سياق ضعيف أو متأثر بالنزاعات أو العنف، وكذلك في أي حالة كوارث. يشمل ذلك العنف الجسدي المباشر مثل الاغتصاب والتشويه، وأشكالًا أخرى من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي مثل الاتجار بالبشر وزواج الأطفال القسري والاستغلال الجنسي. رغم أنّ النساء والفتيات غالبًا ما يكنّ الهدف، فإنّ العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي يؤثران على الأشخاص من جميع الأجناس والتوجهات الجنسية. تمنع الأعراف الثقافية والوصمة الاجتماعية وغياب الخدمات والحماية القانونية والخوف من الانتقام، الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من طلب الرعاية والدعم وسبل الإنصاف.

كيف يرتبط هذا بعملنا

يُضيف العنف طبقات من التعقيد إلى تصميم وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث، ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بالأسباب الجذرية للكوارث. تتحمّل برامج الحد من المخاطر مسؤولية فهم العنف المتعدد الأبعاد ومعالجته (بيترز وكيلمان، 2020). كما أظهرت الأدلة التجريبية المتزايدة أنّه من خلال الجهود الدقيقة والمنسقة، يمكن لبرامج الحد من المخاطر أن تحقق نتائج ملموسة في سياقات يسودها العنف. على سبيل المثال، تُظهر أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة للفيضانات والانهيّارات الأرضية في المستوطنات غير الرسمية المتأثرة بمستويات عالية من العنف في تيغوسيغاليا، هندوراس (بيترز وآخرون، 2022)، وكذلك تقديم المساعدة الإنسانية في هايبي (دي بيرو وأوبرت وديبراز-دوبياس، 2022)، الحاجة إلى تنفيذ برامج الحد من المخاطر في أوضاع يسودها العنف، والفرص المتاحة لذلك.



سكان قرية موروليم في توركانا، كينيا، يحفرون حفرة للعثور على المياه أثناء الجفاف © إميل هيلوتي / الصليب الأحمر الفنلندي

عندما تلتقي الهشاشة والنزاع والعنف

يؤدي تزامن الهشاشة والنزاع والعنف إلى نشوء أوضاع معقدة يصعب التعامل معها **(الشكل 2)** ويقدم تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام 2024 بعنوان **التعلم من المساعدات التي قدمها الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ المعقدة** أفكارًا وتوصيات حول الطرق التي يمكن للحركة من خلالها أن تواصل تعزيز وتحسين تقديم الخدمات ذات الصلة في البيئات المعقدة والممتدة؛ بما يضمن أن يكون الدعم فعالاً وملائماً من حيث التوقيت والكفاءة.

اعتمد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مصطلحي "الأزمة الممتدة" و"الطوارئ المعقدة" للإشارة إلى الأوضاع التي يتداخل فيها الهشاشة والنزاع والعنف، وذلك باستخدام التعريفات التالية **(الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2024)**:

النزاع

انعدام الأمن وتعطل
سبل العيش

محدودية إمكانية الوصول
والسلامة الإنسانية

النزوح
عدم الاستقرار الإقليمي

الهشاشة

تعطل الهياكل الاجتماعية
والاقتصادية
ضعف قدرات الحوكمة
التحضر غير المخطط
والمستوطنات العشوائية

الأزمات الممتدة والطوارئ المعقدة مع زيادة كبيرة في مخاطر الكوارث

غياب آليات حل
النزاعات

ضعف إنفاذ القانون الفعال
تهميش الفئات الاجتماعية

العنف

زيادة معدلات الجريمة
والعنف والقتل
انعدام الأمن وقيود على الحركة
هشاشة الشباب أمام التجنيد في
الجماعات المسلحة

التعرض المتزايد
للعنف مثل
العنف الجسدي
والعنف الجنسي
والقائم على النوع
الاجتماعي

الشكل 2. يؤدي تداخل الهشاشة والنزاع والعنف إلى نشوء أزمات ممتدة وطوارئ معقدة مع زيادة كبيرة في مخاطر الكوارث.

الأزمة الممتدة: "وضع تستمر فيه حالة الطوارئ الإنسانية لفترة طويلة، غالبًا لسنوات أو حتى لعقود، وقد تكون نتيجة نزاع أو كوارث طبيعية أو أسباب أخرى، ويمكن أن تؤدي إلى نزوح واسع النطاق، وفقدان الأرواح، واحتياجات إنسانية مستمرة. غالبًا ما تقصُر الأنظمة الحكومية والأعراف المجتمعية وتفشل في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة معالجة كافية؛ وقد تفشل أيضًا في توفير قدرات التكيف مع الصدمات المستقبلية. من الممكن أن تتميز بانعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية وارتفاع معدل وفيات الأطفال، كما قد تتميز بمخاوف تتعلق بالحماية للسكان المتأثرين والعاملين الإنسانيين، إلى جانب غياب الحلول المستدامة، وقد تواجه قيودًا على التمويل بمرور الوقت."

الطوارئ المعقدة: "وضع تتفاقم فيه حالة الطوارئ الإنسانية بفعل عوامل متعددة، مثل العنف والنزوح ومكامن الخطر الطبيعية، وأزمات أخرى. غالبًا ما تؤدي هذه الحالات إلى نزوح واسع النطاق وفقدان الأرواح واحتياجات إنسانية مستمرة وتنطوي على نزاع مسلح، وصعوبات في الوصول، ومشكلات أمنية، وحتى غياب سيادة القانون. علاوة على ذلك، تُعَدُّ الطوارئ المعقدة من أصعب الحالات في الاستجابة، لأنها تتطلب معالجة احتياجات متعددة ومتراكبة عبر قطاعات مختلفة."

كيف يرتبط هذا بعملنا؟

يتشارك الهاشاشة والنزاع والعنف غالبًا في الجذور وتزيد من حدة مواطن الضعف، مما يعني أنَّ الكوارث قد تصبح أكثر احتمالاً وتُعزِّز بعضها البعض. مع ذلك، فإن الأولوية غالبًا ما تكون للاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة بدلاً من التركيز على الوقاية من الكوارث، كما أنَّ النزاع يُحدث شرخًا بين الناس والمؤسسات، الأمر الذي يتطلب اعتبارات إضافية لاتباع أساليب قائمة على التوافق والشراكات والنهج الشامل، تكون عالية التكيف وحساسة للسياق. من السمات الشائعة في سياقات الهاشاشة والنزاع والعنف ما يلي:

- **السياسة:** عدم الاستقرار، ضعف السيطرة والشرعية، ضعف المؤسسات وسيادة القانون، واحتمالية تحوُّل التنافس على السلطة والنفوذ إلى عنف.
- **المجتمع:** التفكك الاجتماعي، التمييز البنيوي، النزوح والهجرة، وانخفاض مستوى الثقة بالأنظمة الرسمية والجهات الخارجية.
- **الاقتصاد:** تعطل البنية التحتية والخدمات الأساسية لجميع فئات السكان، التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتوزيع الموارد وفق خطوط الانتماء.
- **الأمن:** النزاعات المسلحة والعنف، المخاطر على السلامة الشخصية، تطبيع العنف، والعسكرة.
- **البيئة:** غياب إدارة الموارد، الاستغلال المفرط، التلوث، وغياب القوانين أو تطبيقها.
- **الجهات الإنسانية:** أزمات إنسانية، مخاطر أمنية، وضعف إمكانية الوصول الإنساني.

خلال تحليل السياق، من الضروري فهم التفاعلات المحددة لديناميكيات الهاشاشة والنزاع والعنف ضمن السياق ذي الصلة، ويشمل ذلك تحديد الأسباب الجذرية التي تسهم في هذه الديناميكيات وتقييم آثارها على منظمنا، وعلى عملنا، وعلى مرونة المجتمع. من المهم أيضًا إدراك أنَّ البلدان التي تعاني من الهاشاشة غالبًا ما تكون عرضة لمخاطر متزايدة تتعلق بالفساد وتحديات النزاهة وعلاقات القوى المعقدة. يمكن أن تؤثر هذه العوامل بشكل كبير على فعالية أي تدخلات وعلى إيصالها. ومن خلال دراسة هذه العناصر بشكل متعمق، يُمكننا أن نكيّف استراتيجياتنا بشكل أفضل لمعالجة القضايا الأساسية، بما يضمن أن تكون جهودنا مؤثرة ومستدامة في تعزيز مرونة المجتمع.

أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تدريبًا على الإسعافات الأولية للحراس في القدس الشرقية. تعلّم المشاركون أيضًا عن القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى أنشطة الحماية التي تنفذها اللجنة الدولية، مثل الزيارات إلى المحتجزين.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر / خيسوس سيرانو ريوندو



الأساس 2: فهم الديناميكيات المشتركة للنزاع والعنف

بايجاز: غالبًا ما ترتبط الهشاشة بعمليات بطيئة متصلة بالتنمية المؤسسية أو الاقتصادية. أما النزاع والعنف، فعلى النقيض، فيمكن أن يكونا شديدي الديناميكية وسريعي التغير. عند تصميم وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث، نحتاج إلى إدراك متى وأين تحدث أو قد تحدث حالات العنف، ومن الأطراف المشاركة فيها، وما هو مستوى شدتها، حيث سيساعدنا ذلك في تخطيط عملياتنا وفقًا لذلك وتقليل مخاطر تعطيل النزاع أو العنف للبرمجة وتعريض الناس للخطر. يقدم الأساس 2 نظرة عامة على بعض الأنماط المشتركة للنزاع والعنف، عبر أربعة أبعاد:

- التوقيت: متى؟
- المكان: أين؟
- الجهات الفاعلة: من؟
- شدة النزاع والعنف: ما مدى شدتهما؟

الرسالة الرئيسية: تشكل هذه الأبعاد خطوة أولى نحو تحليل أعمق للنزاع، والذي يجب القيام به لاحقًا باستخدام أدوات تحليل النزاع في المرحلة 1.

عند النظر في كل من هذه الديناميكيات، سيكون من الجيد أيضًا التفكير في كيفية تفاعلها مع بعضها البعض. مع ذلك، تظهر أنماط جديدة من العنف بشكل غير متوقع؛ مما يتطلب أن نبقى يقطين في تقييمنا للنزاع والعنف الحالي والمستقبلي. يؤدي رصد النزاع دورًا محوريًا في هذا المجال، ويجب أن يكون جزءًا من الإجراءات التشغيلية القياسية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.



متطوعو وموظفو الهلال الأحمر الأفغاني ينتقلون من منزل إلى آخر في ولاية هلمند قبل توزيع الطعام، لتقييم احتياجات المجتمع من أجل إعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إليها. © الهلال الأحمر الأفغاني/مير عبد الله

كيف يرتبط هذا بعملنا؟

عتمادًا على النمط القائم، قد يكون من الممكن بدرجة أكبر أو أقل **توقع وقوع حالات العنف**. ففي الحالات التي يمكننا فيها توقعها، لا سيما في سياقات العنف الدوري، يمكننا تكييف برمجة الحد من مخاطر الكوارث قبل الفترات المتوقعة للعنف لنكون مستعدين لاضطرابات محتملة. أما في أوضاع العنف المستمر، فيمكننا بالمثل التخطيط لواقع بيئة تشغيل عنيفة من غير المرجح أن تتحسن في المستقبل المنظور.

كلما كان العنف أقل قابلية للتوقع، ازدادت أهمية **المراقبة المستمرة**. يجب أن تشمل هذه المراقبة التطورات السياسية والأمنية على المستوى المتقدم، بالإضافة إلى المؤشرات المحلية المتصلة بتزايد التوترات. على سبيل المثال، قد يصبح السوق الذي يعج عادةً بالناس أقل ازدحامًا، أو يغيب عنه بعض الباعة الرئيسيين قبيل وقوع هجوم عنيف مباشرة.

متى؟

لا تتكوّن السياقات العنيفة عادةً من أعمال عداوية مستمرة، بل تحدث الأحداث العنيفة بترددات وأوقات متفاوتة، تتراوح بين اشتباكات يومية، أو موجات عنف دورية أو متقطعة تخللها فترات من الهدوء النسبي. بناءً على الأسباب الجذرية والعوامل المحفزة، قد تقع الأحداث العنيفة بترددات مختلفة داخل المنطقة نفسها؛ على سبيل المثال: العنف الحضري المتقطع، أو حالات العنف المرتبطة بالانتخابات السياسية، والتي غالبًا ما تتبع الدورات الانتخابية. تشمل الأنماط الزمنية الشائعة:

- **العنف الدوري:** يتبع دورات بيئية أو اجتماعية أو سياسية، مثل المواسم الزراعية أو المناسبات الثقافية أو الدينية أو الانتخابات أو الأحداث الدولية.
- **العنف المتقطع:** يحدث بشكل متباعد أو مفاجئ، على سبيل المثال بعد حدث مُحفّز أو تغيّر في الظروف، أو حالات عنف انتهازية. وقد تكون حالات العنف المتقطع أشدّ بكثير من الحدث المُحفّز نفسه، وقد تؤدي إلى تصعيد النزاع بشكل عام.
- **العنف المستمر:** يتسم بوقوع عدد كبير من الأحداث العنيفة مع فترات توقف قليلة وقصيرة جدًا. توقّر هذه الأوضاع فرصًا محدودة، إن وُجدت، للمجتمعات للتعافي من آثار النزاع على الأرواح وسبل العيش والبنية التحتية، وقد تترك آثارًا خطيرة على القدرات المؤسسية وتقديم الخدمات.



تختلف الحوادث العنيفة غالبًا عبر الأراضي والمجتمعات؛ مما يؤدي إلى بروز بؤر مختلفة للعنف. يساعد فهم هذه الأنماط على توفير رؤية أوضح للعوامل المحركة للنزاع، مثل تلك المرتبطة بموارد طبيعية محددة أو بمناطق متنازع عليها، كما يساهم في تفسير حركة السكان أو محاصرتهم ويُفيد في توجيه التأهب لمواجهة الكوارث بهدف إبعاد الناس عن مواطن الخطر. تشمل الأنماط المكانية الشائعة:

- المناطق المعزولة أو المهمشة، تتميز غالبًا بضعف حضور الدولة أو محدودية الوصول إلى الموارد والخدمات، مثل المناطق الريفية النائية أو المستوطنات العشوائية داخل المدن.
- مراكز القوة السياسية أو الاقتصادية، تكون عادةً مدنًا كبرى أو مناطق حضرية وتشهد نزاعات وصراعات سلطوية عالية المخاطر، تمتد آثارها إلى مختلف أنحاء البلاد، مثل حالة الانقلابات الحكومية.
- العنف واسع النطاق، يغطي مساحات كبيرة مثل إقليم كامل أو دولة بأكملها، يتكوّن من عدة نزاعات بين أطراف مختلفة تجري في الوقت نفسه.

كيف يرتبط هذا بعملنا؟

عندما تتداخل أنماط النزاع والعنف مع التعرض العالمي لمكان خطر أخرى، قد تحدث هذه الأحداث في الوقت نفسه وتضاعف أثر بعضها البعض (2.2 تحليل المخاطر المركبة). وقد ينجم عن ذلك كوارث تتزامن فيها آثار مكان خطر متعددة، فتُحدث تأثيرًا أشد على السكان المتضررين، وتزيد من تعقيد عمليات الاستجابة (هايندمان، 2011). يكون أثر هذه الكوارث أكبر مقارنةً بالسياقات غير المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف؛ نظرًا لأن العنف يضعف مرونة المجتمعات والتكيف؛ مثلًا بسبب تضرر البنية التحتية، أو القيود المفروضة على الحركة، أو صعوبة الوصول الإنساني، أو غيرها من العوائق اللوجستية.

إضافةً إلى ذلك، يمكن للكوارث في المناطق المتأثرة بالعنف أن تؤدي إلى تفاقم التوترات. على سبيل المثال، قد تتمكن الجماعات المسلحة من تجنيد أعضاء جدد بسهولة أكبر في السياقات التي فقد فيها الكثيرون سبل عيشهم.

عندما يؤثر العنف في مراكز السلطة، يجب أن نأخذ في الاعتبار احتمال حدوث تغييرات مفاجئة في عمليات صنع القرار والسياسات؛ بما يعكس بشكل واسع على كيفية إدارة الإجراءات المتعلقة بالكوارث – من تخفيف واستجابة وتعافٍ – على مستوى البلد كله (فيلد، 2018). تشمل الآثار أيضًا تعطيل مؤسسات أو عمليات أخرى ذات صلة، مثل قطاعات البنوك والتمويل، وخطوط الإمداد، والأسواق.



متطوع في كوكس بازار، بنغلاديش يتدرب على مهارات الإسعافات الأولية خلال محاكاة لكثرة. © براد زيريفيتز / الصليب الأحمر الأمريكي

دراسة حالة 1. رصد العنف المتقطع في كوكس بازار – بنغلاديش

عملت جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي، بدعم من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر الأمريكي، على تعميم برامج إدارة مخاطر الكوارث في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار من خلال عملية حركة السكان، وقد جرى ذلك بالتنسيق مع مكتب مفوض الإغاثة وإعادة اللاجئين ومجموعة التنسيق بين القطاعات وعدد من الشركاء الدوليين.

تتمثل أحد التحديات الرئيسية في هذا العمل في كيفية التعامل مع حالات العنف المتقطعة، التي تحدث بوتيرة أعلى في بعض المخيمات. استفادت جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي من شبكة مكونة من 45 متطوعًا من برنامج التأهب لمواجهة الأعاصير من المجتمعات المستضيفة، ومن ارتباطهم بـ 3,300 متطوع موزعين على 33 مخيمًا للاجئين في كوكس بازار، لإنشاء نظام رصد غير رسمي. يُستخدم هذا النظام حاليًا لتقديم تحديثات غير رسمية حول أي تصعيد عنيف، ويساعد الاعتماد على المعرفة المحلية الجمعية والحركة على توفير تنبؤات مكانية حول المواقع المحتملة لاندلاع حالات العنف المتقطعة.

من خلال هذا النهج – مع الالتزام بالنصائح الأمنية الصادرة عن الاتحاد الدولي، والتنسيق الوثيق مع فريق إدارة مواقع المخيمات – تستطيع جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي اتخاذ قرارات بشأن العمليات اليومية في مختلف المخيمات، استنادًا إلى أحدث المعلومات الأمنية. كما تُجرى الترتيبات أو التعديلات اللوجستية اللازمة لضمان جاهزية الفرق للتحرك المطلوب، وأي مخاوف أمنية محتملة يتم الإبلاغ عنها إلى الجمعية، التي تقوم بتقييمها في ضوء أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المخططة. يؤدي أحيانًا ذلك إلى إعادة جدولة بعض الأنشطة أو تغيير مكان تنفيذها تبعًا للوضع.

لمزيد من المعلومات حول عمل جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي، انظر: التعلم من الممارسة – بنغلاديش.



من؟

من المهم كجزء من عملية رسم خريطة أصحاب المصلحة بانتظام (1.3 فهم سياق النزاع وأصحاب المصلحة)، النظر في أي من الجهات الفاعلة المنخرطة بشكل مباشر في أعمال العنف.

يمثل ذلك جانباً مهماً بالنسبة لآليات مشاركتنا وكذلك لعمليات التنسيق مع أصحاب المصلحة (على سبيل المثال: لضمان الحفاظ على نهج مبدئي مع القيام بالدور المعاون للسلطات العامة، ولتفادي التسبب في أي ضرر). في الحالات التي تعتبر فيها الجهات الفاعلة أطرافاً في نزاع مسلح بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن ذلك يفرض التزامات قانونية محددة (القراءة الإضافية 2).

الحكومة

غالباً ما تكون الحكومات طرفاً في النزاعات أو أعمال العنف، سواء ضد دولة أخرى في نزاع دولي أو ضد جماعات مسلحة من غير الدول داخل أراضيها. في سياق أشكال أخرى من العنف، قد تنخرط الجهات الفاعلة الحكومية في جهود للقضاء على العنف ومحاسبة حاملي السلاح، أو كمرتكبين لأنواع مختلفة من العنف، كما قد تكون الحكومة نفسها هدفاً لانقلاب عسكري؛ حيث يحاول الجيش الإطاحة بشكل غير قانوني بقائد سياسي.

كيف يرتبط هذا بعملنا؟

الاعتبارات الأساسية حول كيفية التعامل مع الجهات الفاعلة الحكومية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، تشمل ما يلي:

- العلاقة مع السكان والمجتمعات المتأثرة: يمكن أن تتأثر شراكتنا مع الجهات الفاعلة الحكومية بعلاقة الحكومة مع المجتمعات المتأثرة. باعتبارنا جهة متعاونة مع السلطات العامة، يصبح من الضروري التنسيق مع الجهات الفاعلة الحكومية في برمجة الحد من مخاطر الكوارث، مع إدارة التصورات العامة بحذر حتى لا نفقد ثقة المجتمعات المحلية، خصوصاً إذا كانت الجهات الفاعلة الحكومية متورطة كجهات ترتكب أعمال عنف.
- تهمة الفساد أو الادعاءات ضد الجهات الفاعلة الحكومية: تؤثر بشكل سلبي على فعالية برامج الحد من مخاطر الكوارث وتُضعف الثقة في الحكومة.
- القدرات المؤسسية على الحوكمة الفعالة لمخاطر الكوارث: تكون محدودة أو غير ذات أولوية بسبب الهشاشة والنزاع. وإذا كان هناك إدراك لمخاطر عالية على السكان ومخاوف من أن الكوارث قد تُزعزع الاستقرار السياسي، فقد يكون بالإمكان الاستفادة من دعم الحكومة على أي حال.
- الهياكل الحاكمة المتصدعة: تؤدي إلى تعددية الحكومات أو اختلافات كبيرة في القدرات المؤسسية لهيئات حكومية مختلفة، كما يمكن أن يؤدي ضعف الحكومة المركزية إلى تعزيز المؤسسات والهياكل الحكومية المحلية، التي قد تكون حلفاء مهمين في برمجة الحد من مخاطر الكوارث، أو قد تكون منخرطة في أعمال العنف نفسها، مستفيدة من مستويات أعلى من الإفلات من العقاب على المستوى المحلي.

الجيش

من الممكن أن تكون الجيوش خاضعة لسيطرة الحكومة، وغالباً ما تكون العلاقة بين الطرفين معقدة. لا يقتصر دور الجيش على كونه طرفاً في النزاع، بل إنه يؤدي في الكوارث والأزمات واسعة النطاق دوراً محورياً في الاستجابة، نظراً لامتلاكه قدرات تتجاوز غالباً إمكانيات الاستجابة المدنية. من الأمثلة على ذلك تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ ونقل المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والسيطرة على طرق الوصول (مثل الطرق والمطارات) وتوفير المعدات الهندسية لإصلاح البنية التحتية المتضررة.

كيف يرتبط هذا بعملنا؟

كجزء من التأهب، يتوجب على الجمعيات الوطنية ومكونات الحركة الأخرى النظر بعناية في آلية التفاعل مع الجيوش، كما يجب تقييم العلاقات المدنية-العسكرية ليس فقط على أساس كل بلد على حدة، بل أيضاً مع مراعاة العلاقات المحلية بين الجيوش ومجتمعات محددة أو مجموعات داخل المجتمع نفسه. يساعد ذلك على ضمان أولوية النهج المبدئي (قراءة إضافية 3)، ولا سيما في الحالات التي قد يترتب على مثل هذا التعاون عواقب طويلة الأجل على المجتمعات أو على سمعة الجمعية الوطنية. يمكن الاطلاع على المزيد حول العلاقات المدنية-العسكرية في آلية الاتحاد الدولي للتأهب من أجل استجابة فعالة، الموضحة في الملحق 2.

الجماعات المسلحة من غير الدول وحاملو السلاح

تعتبر الجماعات المسلحة من غير الدول، كيانات مسلحة منظمة لا يُعترف بها كقوات عسكرية رسمية تابعة للدولة، لكنها تنخرط في نزاعات مسلحة كبيرة ومستمرة. يجب أن تستوفي هذه الجماعات معايير محددة لتُصنّف على هذا النحو، تشمل وجود هيكل قيادة مسؤول، وأنظمة داخلية وتدابير انضباطية تمكّنها من تنفيذ عمليات منسقة ومستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تمتلك الجماعات المسلحة من غير الدول



فيما بينها بهدف ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، للحصول على مكاسب مالية أو مادية أخرى. تنخرط هذه المنظمات غالبًا في أنشطة مثل تجارة بالمخدرات، الاتجار بالبشر، وأعمال غير مشروعة أخرى لزيادة إيراداتها غير القانونية. بخلاف الجماعات المسلحة من غير الدول، تفتقر المنظمات الإجرامية عمومًا إلى الهوية الأيديولوجية أو الأجندة السياسية الصريحة، وتركز بدلًا من ذلك على تعظيم الأرباح وتجنب المواجهة المباشرة مع سلطات الدولة من خلال الرشوة والفساد [\(كالمانوفيتز، 2023\)](#).

تعتبر الجماعات المسلحة من غير الدول، كيانات مسلحة منظمّة لا يُعترف بها كقوات عسكرية رسمية تابعة للدولة، لكنها تنخرط في نزاعات مسلحة كبيرة ومستمرة. يجب أن تستوفي هذه الجماعات معايير محددة تُصنّف على هذا النحو، تشمل وجود هيكل قيادة مسؤول، وأنظمة داخلية وتدابير انضباطية تمكّنها من تنفيذ عمليات منسقة ومستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تمتلك الجماعات المسلحة من غير الدول القدرة على تأمين الأسلحة ونقلها وتوزيعها، والسيطرة على الأراضي، وتجنيد وتدريب أعضاء جدد، مما يتيح لها تنفيذ عمليات عسكرية والامتثال لمعايير القانون الدولي الإنساني [\(قراءة إضافية 2\)](#)؛ وهو ما يميزها عن مجرد المنظمات الإجرامية [\(اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2015\)](#). لوحظ أن بعض هذه الجماعات المسلحة من غير الدول تقوم بمهام حوكمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث [\(والش، 2018\)](#).

تؤدي المنظمات الإجرامية، أيضًا دورًا مهمًا في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. يُعرّفها [اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية](#) بأنها مجموعة منظمة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة زمنية معينة وتعمل بتنسيق

قراءة إضافية 3. انخراط اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الجيوش والجماعات المسلحة

من الضروري أن يتيح حاملو السلاح حركة المجتمعات للوصول إلى مناطق الأمان أو الحصول على السلع والخدمات الأساسية، وأن يسهلوا وصول المنظمات الإنسانية. من المهم في مرحلة التحضير للانخراط مع هذه الجهات لتطوير فهم جيد للمكامن الخطر والتهديدات المحتملة ولدورهم في الحفاظ على أمن المدنيين والمجتمعات في حال وقوع كوارث أو مكامن الخطر.

تحافظ اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الحوار مع جميع حاملي السلاح، من الدول وغير الدول، في إطار ولايتها المتمثلة في حماية ومساعدة الأشخاص المتضررين من الحروب وأشكال العنف الأخرى. ويُعد الانخراط مع حاملي السلاح، بمن فيهم الجيوش والجماعات المسلحة، ضرورة إنسانية لأربعة أسباب.

تمتلك الجهات المسلحة القدرة على إلحاق الأذى، كما يمكنهم أيضًا تسهيل العمل الإنساني أو إعاقته. وفي إطار مهمتها المتمثلة في حماية ومساعدة ضحايا الحرب وأشكال العنف الأخرى، تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) إلى ضمان احترام الحماية الأساسية وكرامة الضحايا، ويشمل ذلك تذكير السلطات وحاملي السلاح بالتزاماتهم القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يقصد مصطلح "حاملو السلاح" لدى اللجنة الدولية: القوات المسلحة النظامية، وقوات الشرطة، والجماعات شبه العسكرية، والجماعات المسلحة، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والتي تكون جميعها ملزمة بمعرفة القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المعمول به والامتثال لها.

يكون للجيوش والجماعات المسلحة وغيرهم من الجهات المسلحة الأخرى دور جوهري في دعم برمجة الحد من مخاطر الكوارث. ففي أوقات الكوارث أو مكامن الخطر في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف،

كيف يرتبط هذا بعملنا

ممن المهم الانخراط مع جميع أطراف النزاع للوصول إلى الفئات السكانية المحتاجة التي تعيش في مناطق خاضعة لسيطرة جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول والمنظمات الإجرامية. يُعدّ الانخراط مع هذه الجماعات مسألة ضرورة إنسانية ولا غنى عنها لتمكين الحركة من تنفيذ تفويضها الإنساني وأنشطتها الرامية إلى التخفيف من معاناة الأشخاص الذين يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة ومنعها. من المهم أن يتم هذا الانخراط عبر المكونات المناسبة للحركة، وبما يتماشى مع القوانين الوطنية؛ لضمان سلامة وأمن المتطوعين والموظفين [\(قراءة إضافية 3\)](#).



متطوع من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كولومبيا يتحدث مع أعضاء جيش التحرير الوطني حول مبادئ القانون الدولي الإنساني والالتزام باحترام حياة المدنيين والعاملين الصحيين والمرضى أو الجرحى. © اللجنة الدولية للصليب الأحمر / خوان أريندونو

أولاً يُعد الانخراط شرط مسبق للوصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأمان إلى السكان والأشخاص المتأثرين بنزاع مسلح أو حالة عنف أخرى ممن قد يكونون بحاجة إلى الحماية والمساعدة.

ثانياً يُعد الانخراط أمراً أساسياً لضمان فهم الجيوش والجماعات المسلحة للجنة الدولية وقبولها كمنظمة إنسانية مستقلة ومحيدة وغير متحيزة، وتمكينها من أداء مهامها الإنسانية بأمان.

ثالثاً يُعد الانخراط شرطاً لتعزيز القانون الدولي للصليب الأحمر الإنساني والأطر القانونية ذات الصلة باعتبارها وسيلة لضمان احترام القانون، وبالتالي منع/التخفيف من معاناة ضحايا النزاعات المسلحة وأوضاع العنف الأخرى. رابعاً تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر المنظمة الإنسانية المحايدة الوحيدة التي ورد ذكرها صراحةً في اتفاقيات جنيف لعام 1949 كمثال على المنظمات التي يمكنها أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع المسلح غير الدولي – بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول – فضلاً عن حقوق المبادرة في النزاعات المسلحة الدولية وكذلك الحق في الوصول إلى أسرى الحرب والمدنيين المحميين أينما وجدوا.

للإطلاع على مزيد من المعلومات:

- مجلس المندوبين، 2005: العلاقات بين مكونات الحركة والهيئات العسكرية (إرشادات).
- اللجنة الدولية، 2023: الحد من الأذى المدني في الحروب الحضرية: دليل للجماعات المسلحة (دليل).
- اللجنة الدولية، 2023: انخراط اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الجماعات المسلحة في عام 2023 (تقييم سنوي).

كيف يرتبط هذا بعملنا؟

يُعد الرصد المستمر لشدة النزاع والعنف أمراً أساسياً لفهم الديناميكيات التي تؤثر على مناطق أو مجتمعات محددة أو على برامج الحد من مخاطر الكوارث. قد تجعل انحيازات التقارير أو قلة الإبلاغ – لا سيما في المناطق النائية – استخدام المؤشرات الكمية أمراً صعباً. لذلك، قد يكون من الضروري الاعتماد على التقييمات النوعية المستندة إلى ملاحظات المتطوعين أو غيرهم من مُقدمي المعلومات الرئيسيين لتعزيز عمليات الرصد.

- الخطورة - عدد الأحداث العنيفة التي تستهدف المدنيين
 - الانتشار - التوسع دون المستوى الوطني لأحداث النزاع عبر مختلف الوحدات الإدارية
 - التجزؤ - عدد الجماعات المسلحة غير الحكومية المنخرطة في النزاع
- نادراً ما تكون الشدة ثابتة، بل تتغير مع مرور الوقت وتختلف من مكان إلى آخر.

ما مدى شدة النزاع؟

يمكن أن تختلف شدة النزاع والعنف، التي تصف بشكل عام مدى الضرر والتأثير الناتج، بشكل واسع بين السياقات وأنواع العنف المختلفة – ابتداءً من العنف البنيوي وصولاً إلى الجريمة الحضرية والحروب المفتوحة. يمكن استخدام مؤشرات مختلفة لتقدير ورصد شدة وحدة أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف عبر الزمن. فعلى سبيل المثال، يقيس مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة مستوى الخطورة عبر أربعة مؤشرات تغطي أبعاداً مختلفة من الشدة:

الأساس 3: أثر الهشاشة والنزاع والعنف على السكان المتأثرين وعلى مرونة المجتمعات

باختصار: يترك الهشاشة والنزاع والعنف آثارًا بعيدة المدى على السكان المتأثرين والمجتمعات والمؤسسات. من المهم أن نُقيّم هذه الآثار، حيث من الممكن أن تؤثر على مختلف جوانب المرونة الفردية والجماعية وكذلك على الظروف التي يجب أن تتعامل معها برامج الحد من مخاطر الكوارث. على سبيل المثال، تسببت فيضانات ليبيا الكارثية عام 2023 عقب هطول أمطار غزيرة من العاصفة دانيال بانهباء سدين في مدينة درنة؛ مما أدى إلى وفاة ما لا يقل عن 4000 شخص وتدمير آلاف الممتلكات. تم الاعتراف بهذا على نطاق واسع بأن هذه الكارثة حدثت نتيجة الآثار المباشرة وغير المباشرة للنزاع والهشاشة، بما في ذلك تشرذم هياكل إدارة مخاطر الكوارث، وغياب صيانة البنية التحتية، ونقص أنظمة الإنذار المبكر [\(زاكاريا وآخرون، 2023\)](#).

الرسالة الرئيسية: تنتج بعض آثار الهشاشة والنزاع والعنف على الأفراد والمجتمعات مباشرة عن العنف والدمار، وتشمل الوفاة والإصابة وتؤدي الحالة الصحية والزواج القسري. في حين أن هناك آثارًا أخرى غير مباشرة، مثل إرث الحروب على التماسك الاجتماعي والنقص المستمر في الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية والخدمات الحيوية والتنمية البشرية الأوسع. لهذه الآثار تداعيات خطيرة ومختلفة على مرونة المجتمع ككل وعلى مجموعات محددة داخله. يُعد السكان الذين يعيشون في سياقات تسودها حالة من الهشاشة والنزاع والعنف أكثر عرضةً للتأثر بالكوارث بسبب ارتفاع مستويات ضعفهم وانخفاض قدراتهم على التأقلم [\(ماركتانر وآخرون، 2015\)](#). مع ذلك، غالبًا ما تتأثر بعض المجموعات أو المناطق أو المجتمعات أكثر من غيرها، وذلك وفقًا **لأنماط التهميش** القائمة. من الممكن أن تشمل هذه المجموعات، على سبيل المثال، الأشخاص المتأثرين بالعنف البنيوي، والسكان المقيمين في المستوطنات غير الرسمية داخل المدن أو خارجها، والأشخاص محدودي الحركة بسبب التقدم في السن أو الإعاقة.

تشمل العوامل المهمة التي تزيد من ضعف الأفراد والمجتمعات في أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف:

- **الضعف السياسي أو المرتبط بالحكم:** تنظيم السلطة واتخاذ القرارات والنزاهة والوصول إلى الخدمات والفوارق المحتملة بين المناطق والفئات السكانية في توزيع الموارد والتجزئة والسيطرة على الأراضي.
- **الضعف الاقتصادي:** الفقر والقطاع الرسمي وغير الرسمي والاعتماد على المساعدات.
- **الضعف المالي:** الديون، عدم استقرار العملة، الوصول إلى السيولة النقدية، وجود نظام مصرفي فعال ومستقر.

- **الضعف البيئي:** التلوث، التلوث الكيميائي أو البيولوجي، تدهور البيئة، النظم البيئية غير الفعالة، آثار تغير المناخ.
- **الضعف الاجتماعي:** تفكك البنى الاجتماعية والمجتمعية بسبب النزاعات التاريخية، انعدام الثقة أو الخوف، تنقل السكان، تناقض المعتقدات والقيم والعادات والثقافات، تطبيع العنف كوسيلة للتعامل مع النزاعات، مخاطر الحماية.





دراسة حالة 2

من الإغاثة الفورية إلى تعزيز المرونة المجتمعية على المدى الطويل في هندوراس



تترك آثار الهشاشة والنزاع والعنف على الأفراد والمجتمعات في دولة هندوراس، نتائج عميقة ومتعددة الأبعاد؛ إذ تتسبب أعمال العنف المباشر والدمار بعواقب خطيرة على الصحة العامة والفردية والزواج القسري، ما يربك النظم الصحية المحلية ويخلق حاجة ملحة إلى المساعدة الطارئة. تتصدى جمعية الصليب الأحمر الهندوراسي، بدعم من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لهذه الاحتياجات من خلال تدخلات صحية تشمل توزيع حقائب الإسعافات الأولية، وتقديم الرعاية السابقة للذهاب إلى المستشفى والدعم النفسي- الاجتماعي للفئات المتأثرة. بعيدًا عن الآثار المباشرة، يشهد كل من التماسك الاجتماعي والبنية التحتية تدهورًا مستمرًا. كما أن غياب الاستثمار في البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية، إلى جانب تفكك الشبكات الاجتماعية، يزيد من ضعف هذه المجتمعات.

يهدف بروتوكول العمل المبكر الذي وضعته جمعية الصليب الأحمر الهندوراسي إلى الحد من هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة من خلال تعزيز التأهب والمرونة بين السكان، حيث يشمل ذلك أنشطة مثل الصحة والدعم النفسي- الاجتماعي وتعزيز النظافة وضمان الوصول إلى مياه شرب آمنة وإعادة الروابط الأسرية ووضع الإمدادات الأساسية مسبقًا لتكون جاهزة للتوزيع عند وجود توقعات بمخاطر متزايدة للأزمات الإنسانية. تُعتبر هذه التدابير الاستباقية عنصرًا أساسيًا في بناء المرونة المجتمعية على المدى الطويل؛ مما يمكن مرونة المجتمعات أمام الصدمات المستقبلية والتعافي منها.

تركّز هذه الأنشطة بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك النساء، والأطفال، والأشخاص من مجتمع الميم (LGBTQ+)، وكبار السن وذوي الحركة المحدودة من خلال تدخلات مخصصة مثل حقائب النظافة المراعية للاحتياجات المختلفة، ودعم القاصرين غير المصحوبين بذويهم، والأسر المهاجرة. ومن خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز شبكات الدعم المجتمعي، يعزز بروتوكول العمل المبكر مرونة هذه الفئات، التي غالبًا ما تتحمل العبء الأكبر من الكوارث الناجمة عن النشاط البشري ومكامن الخطر الطبيعية. يتضمن البروتوكول أيضًا تنفيذ آليات لتحديد الحالات ذات الاحتياجات في مجال الحماية،

فيكتوريا، طفلة من مجتمع لوبو فيجو، تُظهر كتاب التلوين الذي كانت تعمل عليه خلال أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي مع متطوعي الصليب الأحمر الهندوراسي. © الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر/ماريا فيكتوريا لانغمان

وتقديم المساعدة والإحالة إلى الجهات المعنية (الحكومية والإنسانية)، كما يدعم الإحالة الآمنة لضحايا العنف، بما في ذلك الإكراه، والاستغلال، والإساءة، والعنف الجنسي-القائم على النوع الاجتماعي، وغيرها من مخاطر الحماية. علاوة على ذلك، يعزز البروتوكول توفير المعلومات كوسيلة مساعدة عبر المنصة الرقمية REDSAFE التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، ما يتيح الوصول إلى معلومات موثوقة بشأن المساعدات الإنسانية والتدابير الوقائية.

تنسّق جمعية الصليب الأحمر الهندوراسي بشكل وثيق مع السلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات الدولية، والمجموعات المجتمعية لضمان استجابة منسجمة. وتُعدّ مقارنة "الحجّ الصديق" إحدى نقاط الدخول للجمعية للعمل مع المجتمعات المتأثرة بالعنف بشكل شديد، مع تعزيز القبول والسلامة والأمن. تهدف هذه المقاربة إلى تعزيز أنشطة قصيرة المدى تزيد من القدرة على تيسير الحوار والمشاركة بين مختلف الفئات داخل الأحياء، بهدف هي بناء التضامن والأمن والاستدامة من خلال مقترحات مبتكرة ومنخفضة التكلفة لكنها عالية الأثر لتحقيق التعايش المجتمعي من منظور جديد. يضمن هذا النهج التعاوني أن تكون الإجراءات المبكرة منسّقة بشكل جيد، وأن تُستخدم الموارد بكفاءة، وأن تُعطى الأولوية لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفًا. تسعى جمعية الصليب الأحمر الهندوراسي وشركاؤها من خلال دمج هذه الجهود في خطط أوسع للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، إلى تعزيز المرونة المجتمعية على المدى الطويل.

المصدر: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2023) هندوراس (بروتوكول العمل المبكر – الملخص رقم EAP2023HN04، العملية رقم: MDRHN021)، دراسة حالة لجمعية الصليب الأحمر الهندوراسي ضمن: الصليب الأحمر الأمريكي وآخرون (قيد النشر)، التنمية طويلة الأمد للجمعيات الوطنية في البيئات المعقدة والهشة والمتأثرة بالنزاع.

كيف يرتبط هذا بعملنا؟

يعترف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر **المرونة المجتمعية** بأنه:

“قدرة المجتمعات – وأفرادها – المعرضين للكوارث والأزمات والضعف الكامن، على التنبؤ والتأهب، والحد من الأثر، والتأقلم، والتعافي من آثار الصدمات والضغوط، دون أن يعرضوا آفاقهم الطويلة الأمد للخطر.”

(الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

لتوضيح المرونة المجتمعية وأثر أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف عليه: تصوّر “لعبة المرونة”: يقف أحد عشر متطوعاً في دائرة، كل واحد منهم يمسك بحبل مطاطي يمثل بُعداً من أبعاد المرونة (انظر الجدول 1)، مثل إدارة المخاطر، الصحة، والترابط. تشد هذه الحبال جميعها دائرة في الوسط تمثل المجتمع، ثم يأتي متطوع ثانٍ عشر ويسقط كرة (تمثل مكن الخطر) على المجتمع. إذا كانت جميع الحبال مشدودة بإحكام، سيرتد المجتمع بسرعة. إذا كانت بعض الحبال أو جميعها مرتخية، فلن يتمكن المجتمع من الارتداد، بل سيبقى في حالة انهيار. بالتالي، فإن جهود تعزيز المرونة المجتمعية تتمثل أساساً في “شدّ الحبال”.

عند إضافة أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف إلى الصورة: يكون هناك المزيد من “الكرات”، إذ تعمل مكامن الخطر الطبيعية والحوادث البشرية كعوامل مضاعفة. على سبيل المثال: قد يحدث فيضان في الوقت نفسه أو مباشرة بعد هجمات عسكرية من أحد أطراف النزاع. تميل أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف إلى إضعاف قدرة الجميع على شدّ الحبال بإحكام – أي أنها تُضعف المرونة.

يوضح الجدول 1 الآثار المحتملة على مختلف أبعاد المرونة المجتمعية، والتي ستؤثر على مرونة المجتمع على تحمّل الكوارث أو الاستجابة لها.

الجدول مستوحى من الأبعاد الأحد عشر للمرونة المجتمعية الواردة في [خارطة طريق المرونة المجتمعية](#).

تقييم حجم الأضرار والدمار الناتج عن الزلزال الذي وقع في شهر شباط 2023 والهزات الارتدادية التي تلتها في مدينة جبلة، سوريا © عمار صبوح / اللجنة الدولية للصليب الأحمر



الجدول 1. أمثلة على آثار الهشاشة والنزاع والعنف على الأبعاد الإحدى عشرة للمرونة المجتمعية

أبعاد المرونة المجتمعية	أمثلة على آثار الهشاشة والنزاع والعنف
إدارة المخاطر	- غالبًا لا تكون مكامن الخطر الطبيعية التي تحدث بشكل موسمي أو منخفض الحدة من أولويات السكان؛ مما يؤدي إلى قلة التأهب والاستثمار طويل الأمد في الحد من المخاطر. - لا يعرف السكان المهجرون قسرًا والمهاجرون المخاطر التي يواجهونها في البيئات الجديدة، وقد لا تكون هذه المخاطر مدمجة بشكل جيد في إدارة المخاطر. - تؤدي الأنظمة المتصدعة للحكم الرسمي وغير الرسمي غالبًا إلى ضعف التنسيق في إدارة المخاطر والحاجة المحتملة إلى توفير خدمات إنسانية موازية.
الصحة	- انعدام الوصول إلى خدمات ورعاية صحية كافية، بما في ذلك نتيجة تدمير المستشفيات ومراكز الرعاية الطبية وغياب وسائل النقل الآمنة ونقص الوقود والكهرباء واضطرار العاملين الصحيين إلى إجراء إجراءات تتجاوز نطاق خبرتهم واضطراب سلاسل الإمداد. - فقدان الأرواح والإصابات الناتجة عن العنف المباشر والنزاع المسلح. - التأثيرات على الصحة النفسية، بما في ذلك الصدمات النفسية والقلق والاكتئاب والمخاطرة وبيئة انعدام الأمن والخوف. - تواجه الفئات المُهجّرة والمهاجرة تحديات إضافية بسبب زيادة التعرض لمخاطر مثل التهريب والعنف الجنسي وسوء ظروف المعيشة وضعف إمكانية الوصول والحواجز اللغوية والثقافية.
المياه والإصحاح	- تدمير (أو غياب الصيانة الأساسية) للبنية التحتية الحيوية، مما يؤدي إلى انعدام الوصول المستمر والكافي إلى إمدادات مياه مناسبة للاستخدام الشخصي والمنزلي مثل الشرب وإعداد الطعام والإصحاح. - تدمير وضعف صيانة البنية التحتية الحيوية والمدخلات الضرورية، مثل الكهرباء، والذي قد يؤثر بشدة أيضًا على معالجة مياه الإصحاح؛ مما يزيد من خطر تفشي الأمراض المنقولة بالمياه أثناء الكوارث وبعدها.
المأوى	- التحضر غير المخطط له نتيجة الهجرة والنزوح من المناطق غير الآمنة، بما في ذلك غياب المأوى المؤقت والدائم الآمن والكافي. - تدمير المنازل والملاجئ الأخرى وانعدام الوصول إلى الاستثمارات والتنمية طويلة الأمد؛ مما يزيد من التعرض للمكامن الخطر والضعف أمامها. - قلة المعرفة بالمأوى الآمن والأماكن الآمنة في المناطق العامة، بالإضافة إلى انعدام المعرفة بمسارات الإخلاء الآمنة للتنقل داخل البيئات العمرانية الكثيفة. - فقدان أو تدمير وثائق الملكية/الحيازة وديناميكيات السكان المقيمين في المستوطنات غير الرسمية؛ مما يقوّض قدرتهم على الاستثمار في تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإجراءات السلامة على مستوى المنازل والأحياء.
الأمن الغذائي والتغذية	- انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية نتيجة سبل العيش المدمّرة، والزراعة، وسلاسل التوريد، والنزوح والهجرة، وغيرها؛ مما يزيد من الاحتياجات الإنسانية أثناء الكوارث وبعدها. - صعوبة تحقيق التعافي الذاتي بعد الكارثة.

أبعاد المرونة المجتمعية	أمثلة على آثار الهشاشة والنزاع والعنف
الفرص الاقتصادية	- التعرّض أو المخاطر الناتجة عن الصدمات الاقتصادية الكلية والنمو غير المتكافئ والبطالة. - انعدام الفرص المعيشية الكريمة والكافية، و “هجرة العقول” عندما يغادر الناس بحثًا عن فرص في أماكن أخرى. - ازدياد الفقر وتعطل الأنظمة الاقتصادية، بما في ذلك تقلب أسعار السلع الأساسية. - فقدان الوصول إلى الأسواق في مناطق أخرى.
البنية التحتية والخدمات	- تدمير البنية التحتية الحيوية والخدمات العامة مثل المدارس والطرق وغيرها، مما يؤدي إلى احتياجات إنسانية حتى قبل وقوع الكارثة. - انهيار المؤسسات السياسية وضعف الحوكمة، وغياب سيادة القانون والفساد والإفلات من العقاب والعنف المدعوم من الدولة أو الإرهاب السياسي، وهو ما يؤثر على الاستجابة للكوارث.
الطبيعة وخدماتها	- تدهور الموارد الطبيعية أثناء وبعد النزاعات، وفي حالات النزوح والاستغلال غير المشروع؛ مما يزيد من مخاطر الكوارث. - الركام الأرضية التي تقلل من الوصول إلى الأراضي وتلوث التربة، بالإضافة إلى آثارها الفورية على السلامة الجسدية. - الآثار البيئية على الهواء والتربة والمياه الجوفية وغيرها من الموارد بسبب الأسلحة المتفجرة، بما في ذلك الملوثات مثل الرصاص والكروم والزيوت والمواد المثبطة للحرائق والمتفجرات والأسبستوس. - انعدام الوصول إلى الموارد المشتركة مثل الغابات المُدارة مجتمعيًا لإدارة الموارد بشكل فعال وتقديم المنافع للمجتمع. - إمكانية أن تصبح الموارد الطبيعية الشحيحة نقطة اشتعال للمنافسة ومزيد من النزاع بين الأطراف المتحاربة.
التماسك الاجتماعي	- تزايد الانقسامات أو أوجه عدم المساواة المرتبطة بالعمر أو النوع الاجتماعي أو العرق أو الطبقة أو الطائفة أو الهجرة والنزوح. - التفكك الاجتماعي الناتج عن العنف والنزاع والحاجة المحتملة إلى تنفيذ برامج موازية بدلاً من البرامج الاجتماعية المندمجة. - تدمير أماكن اللقاء الإيجابية مثل المراكز المجتمعية.
الإدماج	- تزايد العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي أثناء النزاع وبعد الكوارث أو في حالات تعطل الأنظمة الاجتماعية. - احتمال تعرض الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية المهمشة لمزيد من الإقصاء أو التخلف عن الركب بسبب الهشاشة والنزاع والعنف.
الترباط	انهيار المؤسسات السياسية وضعف الحوكمة وسيادة القانون والفساد والإفلات من العقاب والعنف المدعوم من الدولة أو الإرهاب السياسي.

النزوح والأشخاص المتنقلون

لا تعتبر كافة المجتمعات مستقرة بشكل دائم في مكان محدد، حيث من الممكن أن تدفع الظروف الأشخاص إلى الانتقال. يمكن أن يؤدي الهشاشة والنزاع والعنف إلى أنماط مختلفة من تحركات السكان، كما في حالات **المهاجرين، أو طالبي اللجوء، أو النازحين قسراً**، سواء داخل البلدان (النازحون داخلياً) أو عبر الحدود (اللاجئون). تنعكس هذه التنوعات في أنماط التنقل على اختلاف تأثيرات أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف عليهم. من الممكن أن تكون هناك حاجة إلى مقاربات خاصة للحد من مخاطر الكوارث لضمان برمجة فعالة وشاملة. ولذلك، يُعد الأشخاص المتنقلون من الفئات المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة آثار الهشاشة والنزاع والعنف على المجتمعات، وعلى ضعف السكان المتأثرين تجاه الكوارث الأخرى.

من الممكن أن تتسبب أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف إلى **النزوح الأولي** وخلق حالة من **انعدام الأمن المستمر** أثناء تنقل الأشخاص أو عند وصولهم إلى المناطق المضيفة أو أماكن اللجوء. كما من الممكن أن تختلف الآثار تبعاً لوضع الإقامة أو حالة الهجرة للشخص ونوع المستوطنة التي يعيش فيها. بينما يجد بعض الأشخاص ملجأً في مخيمات مخصصة للاجئين أو النازحين داخلياً، يستقر آخرون في المناطق الحضرية، حيث يقيمون مع العائلة أو الأصدقاء.

غالبًا ما يواجه الأشخاص المتنقلون ضعف متزايد بسبب الأوضاع المعيشية غير المستقرة، بما في ذلك في المستوطنات العشوائية، وبسبب محدودية فهمهم لمشهد المخاطر المحلي. على سبيل المثال، أفاد العديد من النازحين داخلياً في اليمن أنهم يعيشون في مستوطنات عشوائية داخل مجاري الأودية المؤقتة؛ حيث يكونون عرضة بدرجة كبيرة لخطر الفيضانات بعد هطول الأمطار الغزيرة. ومع ذلك، تُعتبر هذه المناطق وجهات جاذبة لإقامة المأوى المؤقتة، حيث تُصنّف المجاري المائية كأراضي عامة في اليمن، ولا يمكن إجبار النازحين على مغادرتها (المجلس الترويجي للاجئين، 2019).

يتمثل أحد العوامل التي تبعث القلق في **الأطفال** المنفصلون أو غير المصحوبين. يشير تقرير الاتحاد الدولي بعنوان **“وحيدون وغير آمنين: الأطفال، الهجرة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي”** إلى أن:

“الأيأس والخوف والتوق إلى مستقبل أكثر أمناً وأفضل، يدفع الكثير من الأطفال إلى خوض رحلات تُعرضهم للخطر، ولإسقاط مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.”

على الرغم من وجود فجوات كبيرة في البيانات حول مدى العنف ضد الأطفال المهاجرين، تُظهر التقارير الأخيرة أن العديد من الأطفال، لاسيما أولئك الذين يسافرون بمفردهم، يتعرضون للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في كافة مراحل رحلتهم. يمكن أن يكون للنزوح والهجرة الطوعية آثار كبيرة على الصحة النفسية، بما في ذلك التأثير على الارتباط بالمكان وفقدان الثقة بالسلطات (إيستون كالابيا، 2022).

يستدعي الإطار الزمني للنزوح والهجرة أيضاً الانتباه، إذ تكون احتياجات النازحين حديثاً والمهاجرين المؤقتين والأشخاص الذين لا يزالون في حالة تنقل مختلفة عن احتياجات من يعيشون نزوحاً مطوّلاً. يُحصر النازحون حديثاً في المخيمات أو في مستوطنات عشوائية؛ ما يجعلهم عرضة لمكان الخطر تختلف عن أولئك الذين نزحوا منذ فترة أطول. مع ذلك، حتى في حالات النزوح المطّول، غالباً ما تعيش التجمعات السكانية داخل المخيمات في مناطق شديدة التعرض للمخاطر في البلد المضيف، وتفتقر في الواقع إلى المأوى الدائم بسبب أنظمتهم ذلك البلد. يؤدي التعرض المتزايد لمكمن الخطر إلى حالات نزوح متكررة، حيث يُضطر الناس إلى الانتقال من منطقة إلى أخرى بحثاً عن ملاذ آمن؛ مما يقاوم مواطن الضعف في كل مرة.

الأطفال المنفصلون: هم الأطفال الذين انفصلوا عن كلا الوالدين أو عن مقدم الرعاية الأساسي القانوني أو العرفي السابق لهم، ولكنهم لم ينفصلوا بالضرورة عن أقارب آخرين. وبالتالي يشمل ذلك الأطفال الذين يرافقهم أفراد بالغون من العائلة.

الأطفال غير المصحوبين: هم الأطفال الذين انفصلوا عن كلا الوالدين وعن الأقارب الآخرين، ولا تتم رعايتهم من قبل شخص بالغ يتحمل المسؤولية عنهم قانوناً أو عرفاً.

إضافةً إلى هذه الاعتبارات المتعلقة بالأشخاص المتنقلين، يجب الانتباه إلى أن سياقات الهشاشة والنزاع والعنف تتسبب أيضاً في فرض الجمود القسري؛ مما يؤدي إلى ما يُعرف بـ **السكان العالقين**؛ أي الذين لا يستطيعون استخدام التنقل كاستراتيجية للبقاء ووسيلة لتقليل التعرض للمكان الخطر. غالباً ما تشمل هذه الفئة المجموعات المهمشة والأشخاص محدودي الحركة بسبب العمر أو الإعاقة، وهم معرضون بشكل خاص لخطر تركهم خالص الركب.



تستعد جمعية الصليب الأحمر الهندوراسي لتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين الذين يتأهبون لمغادرة دولة هندوراس متجهين إلى دولة غواتيمالا كجزء من "قافلة المهاجرين". سيتم إنشاء نقاط الخدمة الإنسانية عند نقطة الانطلاق وعلى طول مسار الهجرة، لتوفير المياه وأقنعة الوجه والرعاية ما قبل المستشفى ومعلومات عن السلامة والأمن والوقاية من كوفيد-19، إضافةً إلى وسائل الاتصال التي تتيح للمهاجرين البقاء على تواصل مع عائلاتهم. © يوهانس تشينشيل / الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

الأساس 4: أثر الهشاشة والنزاع والعنف على عملنا

بايجاز: لا تؤثر أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف على الفئات السكانية التي نخدمها فحسب، بل تؤثر أيضًا علينا نحن وعلى منظمنا وطبيعة عملنا بطبيعة الحال، فهي تخلق بيئة تشغيلية معقدة وتضعنا أمام معضلات تتعلق بالتمسك بمبادئنا الإنسانية. يتناول هذا الدليل العديد من هذه التحديات؛ بهدف تزويدنا بالمعرفة والأدوات اللازمة لمعالجة الصعوبات حيثما أمكن وتعديل البرامج عند الحاجة. يقدم هذا الأساس لمحة أولية تعكس أثر حالة الهشاشة والنزاع والعنف على عملنا.

الرسالة الأساسية: نواجه يوميًا آثارًا سلبية وتحديات أثناء العمل في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، حيث نعمل على تحديد تدابير للتخفيف منها. كما يمكن أن تدعم المبادئ التوجيهية المؤسسية الموظفين والمتطوعين في كيفية معالجة هذه المعضلات من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني؛ بغية دعم العمليات والبرامج.

زملأؤنا

بادئ ذي بدء، يجب أن نتذكر أننا، كموظفين ومتطوعين، غالبًا ما نكون جزءًا من المجتمعات المتأثرة بالسياقات الهشة والمتضررة من النزاع والعنف. يفرض العيش في هذه السياقات ضغوطًا كبيرة على الصحة الجسدية والنفسية، ويجب أن نحرص على أن يتلقى زملاؤنا كل الرعاية والدعم اللازمين لمواصلة عملهم. تؤدي خدمات **الدعم النفسي-الاجتماعي** المقدمة للموظفين والمتطوعين، إضافة إلى التأمين المناسب، دورًا هامًا في هذا المجال. يُقدم **مركز الاتحاد الدولي للإحالة بشأن الدعم النفسي-الاجتماعي** المساعدة للجمعيات الوطنية في تلبية احتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي.

في الوقت ذاته، تظهر العديد من العراقيل في السياقات المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف، مثل: صعوبات استقطاب الموظفين والمتطوعين أو الاحتفاظ بهم، إدارة التصورات والانطباعات، القيود على الحركة، والزواج. يمكن أن يؤدي فقدان زملاء أو متطوعين ذوي خبرة إلى خلق فجوات كبيرة في القدرات داخل الفريق، وبالتالي التأثير على المعرفة التشغيلية وخلق الحاجة إلى تدريب إضافي لبقية الكوادر.

منظمنا وعملياتنا

لا تخلو عملياتنا وقدراتنا المؤسسية في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف من التحديات، بدءًا من قيود الوصول، خصوصًا في المناطق النائية، وصولًا إلى محدودية الموارد وصعوبات الإدارة. يقودنا الهدف الأساسي المتمثل في “عدم إلحاق الضرر” إلى التفكير في العواقب السلبية غير المقصودة لبرامجنا وعملياتنا على السكان المتأثرين، أو على الموظفين والمتطوعين، والتي قد تُفاقم مخاطر النزاع وآثاره. في الوقت نفسه، قد يُساهم عملنا في بناء ثقافات طويلة الأمد قائمة على الإدماج الاجتماعي؛ بهدف الحد من تهديدات الهشاشة والنزاع والعنف والنتائج ذات الصلة، إضافةً إلى تقليل مخاطر الكوارث. يتطلب ذلك أن تكون كافة مكونات المجتمع ومناطقه ممثلة في ملفات موظفينا وأعضائنا ومتطوعينا؛ بما يسهّل العمل على نحو محايد ويعزز من مستويات القبول والثقة.

يستعرض تقرير الاتحاد الدولي **التعلم من مساعدات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الأزمات الممتدة والطوارئ المعقدة** التحديات والآثار على الجمعيات الوطنية والدروس المستفادة، والتي يمكن نقلها مباشرة إلى العديد من السياقات الهشة والنزاع والعنف. كما أن العمل في سياق **تطوير الجمعيات الوطنية في حالات الطوارئ وتطوير الجمعيات الوطنية في النزاعات** قد حدّد عناصر أساسية لنجاح عمليات الإغاثة والتعافي في البيئات شديدة الديناميكية.

استنادًا إلى هذه الرؤى، يمكن تحديد بعض التحديات المشتركة والدروس المستفادة للعمليات في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف، مثل:

- الوصول إلى السكان المحليين عبر موازنة الدور المساعد في المناطق التي تكون فيها سيطرة الحكومة محدودة أو عندما تكون الحكومة طرفًا في النزاع، مع الالتزام بالمبادئ الأساسية.
- الحفاظ على قاعدة متنوعة ومؤهلة من المتطوعين لضمان القدرة التشغيلية والوصول إلى جميع المجتمعات، بغض النظر عن العرق أو الثقافة أو الدين أو العمر أو النوع الاجتماعي أو الإعاقة أو حالة الزوج أو السياق الاجتماعي.
- موازنة عمليات صنع القرار من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى في العلاقة بين الفروع والمقرات، بما يخص الوصول والاستجابة السريعة والتكيف والإدارة عن بُعد.
- توفير مساحة لإجراءات وأنظمة صنع القرار في حالات الطوارئ ضمن ظروف معينة ولفترة زمنية محددة.
- الحفاظ على المجالات الأساسية مع القدرة على إدارة مراحل الانتقال والتوسع أو التقليص السريع للعمليات.
- إدارة العلاقات الخارجية والشراكات والمشاركة في التنسيق ضمن بيئة مجزأة وديناميكية.
- إبقاء احتياجات حماية الأطفال ضمن دائرة الاهتمام، ولا سيما الأطفال المنفصلين وغير المصحوبين بذويهم، الذين يواجهون غالبًا ندرة في الخدمات وكثرة في الحواجز التي تعيق وصولهم إليها وطلب الحماية.



المورد 1. أدوات وموارد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لدعم عملياتنا في البيئات المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف

لضمان جاهزية عملياتنا لمواجهة التحديات المرتبطة بالهشاشة والنزاع والعنف؛ تتوفر مجموعة من الإرشادات العملية في [المورد 1](#) وفي [الملحق 2](#) والتي تتعلق بآلية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للتأهب من أجل استجابة فعّالة.

المعضلات التي تواجهها

تتطلب القرارات التشغيلية اليومية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف اتخاذ خيارات صعبة وبذل جهد كبير لتحقيق التوازن بين **المبادئ الأساسية** من جهة والواقع الميداني من جهة أخرى ([القراءة الإضافية 1](#)). فعلى سبيل المثال، قد لا يكون الالتزام بمبادئ الحياد وعدم التحيز ممكنًا في بعض المناطق مع الاستمرار في الوصول إلى جميع الفئات المتأثرة. من الممكن أن تُثار مجموعة من الأسئلة حول كيفية الموازنة بين التدابير التي تهدف إلى تعزيز السلامة والأمن، مثل إبقاء العاملين الإنسانيين منفصلين عن المجتمع المحلي أو التنسيق مع الجيش، وبين التمسك الصارم بالمبادئ الأساسية.

في سياقات النزوح، يتعين اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كان يجب أن تستهدف البرامج السكان على أساس مستوى الحاجة المثلث وحده، أو أن تشمل مستويات متقاربة من الدعم لكلٍ من النازحين والمجتمعات المضيفة، بغض النظر عن الاحتياج الفوري؛ من أجل تعزيز تقبل البرامج لدى هذه المجتمعات. من الممكن أن تستكشف الترتيبات البديلة كيفية دعم النازحين والمجتمعات المضيفة ضمن البرنامج ذاته لتعزيز مرونتهم الجماعية.

أحيانًا تؤدي القرارات المتخذة بدافع تحقيق فوائد قصيرة الأجل في مثل هذه الحالات إلى سلبات على المدى الطويل؛ مما يضعنا أمام تحدي الموازنة بين الأولويات القصيرة والطويلة الأجل. يبرز ذلك بشكل خاص في حالات الأزمات الممتدة، حين يتلقى السكان مساعدات قصيرة الأجل لعدة سنوات وقد يتأثرون سلبًا بقرارات التمويل وأولويات الجهات المانحة.

تطوير الجمعيات الوطنية: يعرف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تطوير الجمعيات الوطنية بأنه “العمل على تحقيق والحفاظ على منظمة تقدّم باستمرار، من خلال المتطوعين والموظفين، خدمات وطنية ملائمة للأشخاص الأكثر ضعفًا، وبحيث تعمل على إدانة هذه الخدمات طالما كانت هناك حاجة إليها”. تتناول دراسة مرتقبة شاركت فيها مختلف مكونات الحركة العديد من الأمثلة حول كيفية تكيف الجمعيات الوطنية مع هذا المسار في البيئات المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف.

التطوع في حالات الطوارئ: تقدم الإرشادات العملية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بالجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تدير المتطوعين في حالات الطوارئ توجيهات حول كيفية العمل مع المتطوعين قبل وأثناء وبعد حالات الطوارئ، بما في ذلك الهياكل المؤسسية والاعتبارات التشغيلية وأنظمة الدعم.

مؤشر الثقة المجتمعية: طوّرت وحدة التواصل والمساءلة المجتمعية لدى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر **مؤشر الثقة المجتمعية** بهدف قياس وتعزيز الثقة بين المنظمات الإنسانية والمجتمعات التي تخدمها. يعد هذا المؤشر أداة قائمة على الأدلة تأخذ في الاعتبار مسألة الثقة المؤسسية بالمنظمات الإنسانية وبالبرامج الإنسانية بشكل عام، بالإضافة إلى الثقة في قطاعات محددة من البرامج، مثل العمل المناخي والصحة والهجرة.

أحد أعضاء فريق التقييم التابع للصليب الأحمر الفلبيني في مدينة إلبان، على الساحل الشمالي لجزيرة مينداناو. بعد مرور ستة أيام على إعصار واشي، لا تزال احتياجات الكثير من المتضررين غير ملّية. تتيح تقييمات كهذه للصليب الأحمر تقديم المساعدات المطلوبة في الأماكن التي تحتاجها بشدة. © الصليب الأحمر الفلبيني



في كثير من الأحيان، نجد أنفسنا في مواقف صعبة أثناء العمل في المناطق حيث تكون السيطرة الحكومية محدودة أو حين تكون الحكومة طرفًا في النزاع، حيث نواجه في الأماكن التي تغيب فيها الحكومة المركزية، عددًا من التحديات المرتبطة في تحديد الجهات الفاعلة والمؤسسات الشرعية للتعامل معها؛ مما يؤثر مخاوف عملية وأخلاقية بشأن الحاجة إلى التعامل المباشر أو غير المباشر مع الجماعات المسلحة أو المسؤولين غير الشرعيين الذين يسيطرون على منطقة أو يؤثرون فيها.

يوفر الإطار المؤسسي للجنة الدولية للصليب الأحمر للمساءلة أمام السكان المتأثرين إرشادات حول كيفية التعامل مع مختلف أنواع المعضلات المرتبطة بالمبادئ الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالعمليات وعدم الإضرار وتوزيع الموارد والتمثيل والحكم المهني والقانون الدولي الإنساني والمفاضلات الاستراتيجية [\(اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2019\)](#).

غالبًا لا توجد إجابات سهلة؛ فنحن بحاجة إلى ترجمة المبادئ إلى سياقها المحدد لضمان الفهم الموحد وتعميم مدونة قواعد السلوك على مستوى المنظمة ككل. وبهذا يمكننا ضمان أن قراراتنا موجهة باحتياجات وتطلعات الأشخاص الذين نخدمهم، وأنها نلتزم الشفافية في توضيح أسباب بعض الاختيارات. من الممكن أن يواجه الزملاء الذين يعملون في أدوار مزدوجة كموظفين/متطوعين وأفراد في المجتمع المحلي صعوبة خاصة مع هذه المعضلات؛ حيث إن حالات الطوارئ تحدث - حرفيًا ومجازيًا - على مقربة شديدة من منازلهم؛ لذلك فهم يحتاجون إلى دعم وإرشاد إضافيين.



قراءة إضافية 4.

التربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

يمكن أن تؤثر سياقات الهشاشة والنزاع والعنف على المجتمعات بطرق متعددة، كما هو موضح في [الأساس 3](#). لذلك يتطلب تعزيز مرونة المجتمعات مشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة؛ وذلك بهدف ضمان معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة والمخاطر، وتقديم الدعم اللازم على المديين القصير والطويل.

غالبًا ما يحدث العمل الإنساني وبرامج التنمية، ومبادرات بناء السلام في الوقت ذاته وفي المنطقة نفسها، من قبل منظمات مختلفة وبالتعاون مع جهات فاعلة محلية متعددة.

يعكس مفهوم الترابط بين العمل الإنساني-التنمية-السلام ضرورة تنسيق هذه الجهود ودمجها، لضمان توفير مساعدة فعالة ومستدامة للمجتمعات.



زُرعت أشجار بالقرب من ضفاف نهر النيجر في قرية كالاني، مالي، للمساعدة في تثبيت الكثبان الرملية. © ليونارد بونغو / نور

يشمل هذا الترابط إدخال تعديلات برمجية وهيكلية على طرق عملنا وعلى مؤسساتنا، إضافة إلى وضع آليات مشتركة بين الوكالات تكسر الحواجز بين القطاعات الثلاثة. يتماشى هذا النهج المعروف أيضًا بـ "الترابط الثلاثي" بشكل جيد مع تفويض الحركة المتمثل في تخفيف المعاناة الإنسانية وحماية الحياة والصحة وصون الكرامة الإنسانية ولا سيما في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات والمعرضة للكوارث.

للتعرف أكثر على مفهوم الترابط بين العمل الإنساني-التنمية-السلام وانعكاساته على عملياتنا؛ يُمكنك الاطلاع على [الورقة النقاشية الصادرة عن منظمة أوكسفام الدولية](#)، التي تستعرض التحديات والفرص وتبرز أمثلة عملية من اتحاد منظمات أوكسفام.

مثال دولة مالي: [الترابط الثلاثي في مالي: التنسيق والأمن والخطوط غير الواضحة](#).

مثال جنوب السودان: [الترابط الثلاثي في جنوب السودان: التعلم من الفرص المحلية والترابط الثلاثي والتوطين والجهات الفاعلة الدينية المحلية: تقاطعات الإيمان مع الاستجابة الإنسانية والتنمية والسلام](#).

الحماية

تستند سياسات الحماية في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر [\(القراءة الإضافية 5\)](#) إلى ضمان سلامة جميع الأفراد الذين يتفاعلون مع خدماته، مع تركيز قوي على منع الإساءة والاستغلال والأذى. تؤكد هذه السياسات على نهج عدم التسامح مطلقاً تجاه أي شكل من أشكال الإساءة أو الاستغلال، وهي تنطبق على كافة موظفي الاتحاد الدولي ومتطوعيه وشركائه. تشمل تدابير الحماية ممارسات توظيف صارمة وبرامج تدريب شاملة وآليات قوية للإبلاغ والاستجابة من أجل التعامل مع ادعاءات سوء السلوك بشكل فعال. تشير الحماية في الاتحاد الدولي بشكل محدد إلى منع وحماية الأطفال والبالغين من الاستغلال والانتهاك الجنسي وضمان أن أنشطة المنظمة لا تسبب ضرراً للأطفال أو البالغين ولا تعرضهم للإساءة أو الاستغلال.

تركز المبادئ التوجيهية التي يقوم عليها نهج الحماية في الاتحاد الدولي على صون كرامة الإنسان والنزاهة والمساءلة والشفافية. يستند نهج الاتحاد الدولي في الحماية إلى مبدأ عدم إلحاق الضرر، وهو مبدأ أساسي في جميع عملياته وتفاعلاته.

على الصعيد العملي، يطبق الاتحاد الدولي سياسة الحماية من خلال مبادرات عديدة، مثل برامج توعية مجتمعية، وشراكات مع منظمات محلية، ودمج مبادئ الحماية في جميع جوانب تصميم البرامج وتنفيذها. يضمن هذا النهج الشمولي أن تكون الحماية أكثر من مجرد سياسة مكتوبة، بل واقعاً عملياً يحمي ويُمكن الأشخاص المستفيدين من جهود الاتحاد الدولي الإنسانية. تضع [الخطة العالمية للعمل في مجال الحماية \(2022-2025\)](#) إجراءات وأدوات محددة لدعم تنفيذ تدابير الحماية؛ بما يضمن التحسين المستمر والالتزام بالمعايير الدولية.



قراءة إضافية 5.

الوثائق الرئيسية حول سياسات الحماية لدى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

يُعزّز التزام الاتحاد الدولي بالحماية من خلال مجموعة من القرارات النظامية والتعهدات والاستراتيجيات والسياسات. تشمل أبرز الوثائق، استراتيجية الاتحاد الدولي 2030 وقرار المؤتمر الدولي بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (2015؛ 2019) ومدونة قواعد السلوك لموظفي الاتحاد الدولي والسياسة الخاصة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي والاستجابة لهما وسياسة حماية الطفل والسياسات المرتبطة بشأن النوع الاجتماعي والتنوع، وكذلك بشأن التحرش والتمييز

تُشكل هذه الوثائق مجتمعة إطاراً شاملاً للحماية داخل الاتحاد الدولي؛ والذي يعزز بدوره ثقافة السلامة والاحترام عبر كافة مستويات المنظمة.



تضرر ثلاثة ملايين شخص في دولة هندوراس بشكل مباشر جراء إعصار "إينا"، الذي تلاه بسرعة إعصار "إيوتا". تم إجلاء أكثر من 57,000 شخص، فيما يقم 11,000 شخص في 170 مأوى. © الصليب الأحمر الهندوراسي

الأساس 5: المبادئ العامة لعملنا في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف: البقاء يقظين وحساسين للسياق المتغير

بايجاز: لم يظهر مفهوم الحد من مخاطر الكوارث من فراغ، بل جاء نتيجة سياق معقد يؤثر على برمجتنا ويتأثر بها في الوقت نفسه. علينا أن ندرك ونتابع باستمرار التفاعلات بين عملنا والسياق الأوسع الذي نعمل فيه. يدفعنا الهدف الأساسي المتمثل في عدم إلحاق الضرر من خلال تدخلاتنا إلى التفكير في الآثار السلبية غير المقصودة التي قد تترتب على برامجنا وعملياتنا بالنسبة للسكان المتأثرين، والعاملين والمتطوعين.

تذهب حساسية النزاع إلى ما هو أبعد من ذلك: فهي لا تقتصر على كيفية تقليل الآثار الجانبية السلبية، بل تشمل أيضًا كيفية تعظيم الإمكانيات لتحقيق آثار إيجابية أوسع من خلال برمجتنا - على سبيل المثال، عبر تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين الحوكمة من خلال أنشطة الحد من مخاطر الكوارث. تُعد حساسية النزاع مهمة في أي برنامج للحد من المخاطر، لكنها ضرورية تمامًا في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، حيث تزيد الأعمال العدائية المستمرة، والتوترات الاجتماعية والسياسية المتفجرة، وفقدان التماسك الاجتماعي من احتمالية الآثار السلبية. يمكن للبرمجة الحساسة للنزاع والشاملة أن تقلل المخاطر المرتبطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف كما يمكنها أن تحسن من مستوى التماسك الاجتماعي من خلال جمع المجتمعات حول هدف مشترك يتمثل في تعزيز قدرتها على المرونة أمام الكوارث. عندما تعالج البرمجة بشكل محدد مسببات النزاع والهشاشة بين المجتمعات؛ يُمكنها أيضًا أن تساهم في صنع السلام على المستوى المحلي.

الرسالة الأساسية: تتبلور أهم العناصر الجوهرية في عملنا في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف بما يلي:

1. السلامة والأمن، المدعومان بنشر المبادئ الأساسية ودورنا والشارة الخاصة بنا.
2. حساسية النزاع، المبنية على فهم معمق للسياق والديناميكيات.
3. التنسيق الفعال مع أصحاب المصلحة والمشاركة المجتمعية.
4. المتابعة المستمرة.
5. التأهب للإدارة التكيفية والإدارة عن بُعد.
6. استباق التحديات والتخطيط لأسوأ السيناريوهات.
7. وضع تدابير للتخفيف وخطط طوارئ.



قراءة إضافية 6.

حساسية النزاع عبر دورات البرمجة وفي الاستجابة للطوارئ

طوّرت مجموعة واسعة من المنظمات إرشادات حول حساسية النزاع عبر دورات البرمجة، سواء خلال الاستجابة لحالات الطوارئ أو في الحد من مخاطر الكوارث. فيما يلي مجموعة مختارة من الموارد للقراءة الاختيارية الإضافية:

- منظمة التعاون من أجل العمل التنموي: عدم إلحاق الضرر: مقدمة موجزة من منظمة التعاون من أجل العمل التنموي.
- اتحاد حساسية النزاع: "الدليل الإرشادي".
- برنامج الأغذية العالمي: مذكرة إرشادية حول تحليل النزاع وتقييم مخاطر حساسية النزاع
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: عيادة البرامج حول تصميم تدخلات تراعي حساسية النزاع
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: دليل حول تقييم الاحتياجات بعد الكوارث في أوضاع النزاع

نحتاج دائماً خلال سَعِينَا لتحقيق آثار محددة من خلال برامجنا، إلى أن نُبقي في اعتبارنا كيفية تصور المجتمعات المحلية لمنظمتنا وإجراءاتنا وبرامجنا. يمكن أن يشمل ذلك الانتماءات المهنية والشخصية، الشراكات والهويات. هل يُنظر إلينا كمنظمة محايدة جاءت لتقديم المساعدة؟ أم أن الشراكات مع بعض الجهات المحلية قد تُعرّض دورنا للخطر؟ وهل نشجع المشاركة المجتمعية الفاعلة والشاملة التي تُمثل مختلف وجهات النظر داخل المجتمع؟ لذلك، ترتبط الحساسية للنزاع ارتباطاً وثيقاً ببناء الثقة والقبول، وهما أمران حاسمان لضمان الوصول الآمن.

نجد غالباً، في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، شبكة معقدة من العلاقات والتفاعلات والانقسامات المجتمعية المحتملة بين المجموعات المختلفة أو أطراف النزاع أو المجتمعات. غالباً ما تكون هذه الديناميكيات مرتبطة بشكل مباشر بجذور الهشاشة أو النزاع أو العنف، وقد تمتد عبر مستويات مختلفة. إذا لم نكن على وعي بها، فقد تُفاهم برامجنا التوترات القائمة بما يتجاوز المجتمع المحدد الذي نعمل فيه. على سبيل المثال، قد يؤدي دعم التماسك داخل مجتمع معين عن غير قصد إلى تدهور العلاقات بين المجتمعات الأخرى أو بين المجتمع والحكومة المركزية.

يساعدنا تحليل النزاع على فهم هذه الديناميكيات ويجب أن يوجّه دائماً تصميم البرامج وتنفيذها. من المهم التذكير بأننا عندما نتحدث هنا عن "تحليل النزاع"، فإن ذلك لا يقتصر على النزاعات القائمة فقط، بل يشمل أيضاً التوترات الحالية والمحتملة في المستقبل، وإلى القوى التي تُقسّم المجتمعات أو تُقرب بينها. في إطار الحركة، تقدّم مبادرة تحسين إعداد البرامج إرشادات حول البرمجة الحساسة للنزاع، بما في ذلك أدوات تحليل النزاع. كما تُشير اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى العملية ذاتها باسم تقييم مخاطر السياق في إطار نهج الوصول الأكثر أماناً (المورد 6).

إضافةً إلى ذلك، تتغير سياقات الهشاشة والنزاع والعنف بمرور الوقت، وأحياناً بسرعة وبشكل غير متوقع. لذا، تُعد الحساسية للنزاع عملية مستمرة وليست تمريناً لمرة واحدة، إذ يتعين تكيف البرامج القائمة مع تغيّر السياقات.

بعيداً عن برمجة الحد من مخاطر الكوارث، يمكننا أيضاً التفكير في الحساسية للنزاع في الهيكل المؤسسي للمنظمة نفسها. فعلى سبيل المثال، يُظهر الهلال الأحمر اليمني كيف يمكن أن تُسهّم الحساسية للنزاع في توجيه كلٍّ من الترتيبات الإدارية والعمليات التشغيلية للمنظمة العاملة في سياق مجتمعي منقسم (دراسة حالة 3).

تبقى المشاركة المجتمعية في صميم برمجة الحد من مخاطر الكوارث في الحركة. ويُبرز دليل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حول المشاركة المجتمعية والمساءلة خمسة أسباب رئيسية للانخراط مع المجتمعات في جميع البرامج:

1. فهم سياق المجتمع واحتياجاته.
2. تنفيذ برامج وعمليات أكثر فاعلية.
3. بناء الثقة والوصول إلى المجتمعات وتحقيق القبول فيها.
4. تعزيز ملكية المجتمع ومرونته.
5. الوفاء بالتزاماتنا تجاه المجتمعات وضمان المساءلة أمامها.

ترتبط هذه النقاط مباشرةً بمسائل الحساسية للنزاع؛ فمن خلال المشاركة المجتمعية في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج الحد من مخاطر الكوارث، نضمن أن تكون تحليلات النزاع شاملة وتلتقط الحساسيات والتوترات الكامنة أو السابقة بين المجتمعات وأن تكون الأنشطة ملائمة اجتماعياً وثقافياً وتُسهّم في بناء الثقة والقبول مع أفراد المجتمع.

يُعدّ تعريف معايير الاختيار والاستهداف للأنشطة القادمة نقطة محورية في المشاركة المجتمعية لدعم البرمجة الحساسة للنزاع (قراءة إضافية 7)؛ إذ إن جمع أفراد المجتمع في أنشطة الحد من المخاطر المشتركة يكون بحد ذاته عاملاً للتقارب وفرصة لبناء السلام المحلي.



متطوعو جمعية الهلال الأحمر اليمني يواصلون تنفيذ حملة لمكافحة الكوليرا. يُكَلّف المتطوعون ضمن فرق تضم مشاركين من كلا الجنسين، ويتولون مسؤولية ما يقارب 20 أسرة. © الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / وكالة الأنباء الأوروبية.



قراءة إضافية 7.

المشاركة المجتمعية والمساءلة تجاه السكان في الحد من مخاطر الكوارث

تُعد المشاركة المجتمعية والمساءلة تجاه السكان الذين نخدمهم عناصر أساسية في عملنا الإنساني، سواء كانت مرتبطة مباشرة بالحد من مخاطر الكوارث وتعزيز صمود المجتمعات أو بطبيعتها العامة. راجع وثائق الإرشاد والأدوات التالية لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع داخل الحركة وخارجها:

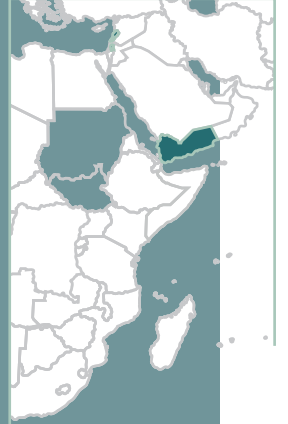
- دليل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حول المشاركة المجتمعية والمساءلة.
- مجموعة أدوات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بالمشاركة المجتمعية والمساءلة.
- الإطار المؤسسي للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن المساءلة أمام المتأثرين.
- المذكرة التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن المشاركة المجتمعية في العمل الاستباقي.



دراسة حالة 3.

الحد من مخاطر الكوارث الحساسة للنزاع في بلد مجزأ

أدت النزاعات المتكررة وتنامي نفوذ الجماعات المحلية، مثل الأحزاب السياسية وقوات المقاومة والقبائل، إلى تجزئة اليمن على مدى العقود الماضية. وعلى الرغم من ذلك، قدّمت جمعية الهلال الأحمر اليمني خدماتها في جميع محافظات البلاد لأكثر من نصف قرن. تأسست في منطقة تسمى "الجزء الجنوبي" عام 1968 وفي ما كان يُسمى "الجزء الشمالي" عام 1970، ثم اندمجت في تشرين الأول 1993 لتصبح جمعية وطنية واحدة. لمواجهة التحديات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث عبر هذه الأراضي المجزأة وتعزيز البرمجة الشاملة والحساسة للنزاعات، صممت جمعية الهلال الأحمر اليمني نهجاً يوازن بين أساليب العمل المركزية واللامركزية بما يتناسب مع تعقيدات سياقات عملها.



استراتيجيات على مستوى المؤسسة

التمثيل شمال-جنوب على مستوى الحكومة:

يسعى الهلال الأحمر اليمني إلى تحقيق تمثيل متوازن في كلٍّ من الأجزاء الشمالية والجنوبية من اليمن ضمن مجلس الحكومة الخاص به، ويُعزّز هذا النهج الشمولي الوحدة داخل الجمعية، ويساعد على التخفيف من حدة التوترات الشخصية الناتجة عن تجزئة البلاد. ومن خلال توفير منصة يمكن للممثلين ذوي وجهات النظر المتنوعة والانتماءات السياسية ومصادر النفوذ المختلفة أن ينخرطوا فيها في الحوار، يعزّز الهلال الأحمر اليمني التماسك والتعاون الاستراتيجي، ورغم أنّ الأصول الإقليمية ما زالت تؤثر على التماسك على المستوى المركزي وتشكّل تحدياً له؛ إلا أن التمثيل المتنوع داخل مجلس الحكومة يؤدي دوراً لا غنى عنه في سد الفجوات والحد من التوترات.

معالجة ديناميكيات السلطة والصراع على المستوى المحلي:

تمتلك فروع الهلال الأحمر اليمني فهماً عميقاً للمسارات التاريخية والسياقات الاجتماعية والأجندات السياسية للجهات المحلية. ويُعزّز تمكين هذه الفروع من إدارة ديناميكيات السلطة والصراع المحليّة قدرة الجمعية الوطنية على تكييف برامجها مع تعقيدات كل منطقة. يُتيح هذا النهج المحلي للهلال الأحمر اليمني معالجة التحديات والحساسيات الفريدة لكل منطقة؛ مما يعزّز من فعالية ومناسبة مبادرات الحد من مخاطر الكوارث.



متطوعو جمعية الهلال الأحمر اليمني يواصلون تنفيذ حملة لمكافحة الكوليرا. يُكلف المتطوعون ضمن فرق تضم مشاركين من كلا الجنسين، ويتولون مسؤولية ما يقارب 20 أسرة. © الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / وكالة الأنباء الأوروبية.

الاستراتيجيات على المستوى التشغيلي

اعتماد مناهج برامجية قائمة على المجتمع المحلي:

تفرض الاختلافات الواضحة في السياقات المحلية داخل اليمن اعتماد مناهج برامجية محلية بدرجة عالية من التكيف مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والسياسية لكل منطقة. صُمّمت استراتيجيات جمعية الهلال الأحمر اليمني لتكون قائمة على المجتمع المحلي، بحيث تضمن إشراك أفراد المجتمع بفاعلية؛ ما يجعل التدخلات أكثر ملاءمة وفعالية. من خلال دمج العادات المحلية، والاعتراف بالجهات الفاعلة في مجال الحكومة، والتعامل مع درجات الصراع والتوترات القائمة بين مختلف المجموعات، تصبح برامج الجمعية مجهزة بشكل أفضل لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمجتمعات. يساعد هذا النهج التشاركي ليس فقط في تعزيز التكيفات العملية المطلوبة، بل أيضاً في ترسيخ روح الملكية والتعاون بين أفراد المجتمع.



بناء الثقة والقبول لجهود متطوعي الجمعية:

تُعد كل من الثقة والقبول من العناصر الأساسية لنجاح مبادرات جمعية الهلال الأحمر اليمني، حيث استطاعت الجمعية من خلال التواصل الخارجي المستمر والشفاف، أن ترسخ نفسها كمنظمة موثوقة داخل المجتمعات اليمنية. تضم الجمعية قاعدة متينة من المتطوعين عبر فروعها الـ 22، حيث يتمتع هؤلاء المتطوعون بروابط مباشرة مع المجتمعات التي يخدمونها. عادةً ما يتولى متطوع واحد من الذكور وآخر من الإناث مسؤولية نحو 20 أسرة. يؤدي هؤلاء المتطوعون دورًا رئيسيًا في اختيار الموظفين أو المتطوعين الجدد، بما يضمن ألا تُشكل الخلفيات الفردية – سواء كانت سياسية أو قبلية أو دينية – أي عائق أمام قدرتهم على العمل بفعالية مع قادة وأفراد المجتمع. يساعد هذا النهج الدقيق في الاختيار على الحفاظ على علاقات عمل متناغمة، إلى جانب تعزيز ثقة المجتمع بالجمعية.

الخاتمة

■ في بلد مجزأ مثل اليمن، أظهرت جمعية الهلال الأحمر اليمني مرونة ملحوظة والتكيف في تنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الحساسة للنزاع. ومن خلال الموازنة بين الأساليب المركزية واللامركزية، عالجت الجمعية بفعالية التحديات الفريدة التي تفرضها المشاهد الاجتماعية والسياسية والثقافية المتنوعة في البلاد.

■ على المستوى المؤسسي، يسهم التزام الجمعية بالتمثيل المتوازن بين الشمال والجنوب داخل مجلس الحوكمة في تعزيز الوحدة والتعاون الاستراتيجي، مما يساعد على سد الفجوات وتقليل التوترات، كما يؤدي تمكين الفروع المحلية من إدارة ديناميكيات القوة والنزاع دورًا في تعزيز قدرة الجمعية على تكييف برامجها مع خصوصيات كل منطقة.

■ على المستوى التشغيلي، يضمن اعتماد الجمعية لمناهج قائمة على المجتمع المحلي أن تكون التدخلات ملائمة ثقافيًا ومقبولة محليًا. تؤدي قاعدة المتطوعين القوية للجمعية، المبنية على الثقة والشفافية، دورًا محوريًا في الحفاظ على علاقات متناغمة مع أفراد وقادة المجتمع؛ مما يسهل تنفيذ مبادرات فعالة للحد من مخاطر الكوارث.

■ لا يقتصر النهج المزدوج للجمعية على تلبية الاحتياجات الفورية للحد من مخاطر الكوارث، بل يعزز أيضًا من مستوى المرونة والتماسك المجتمعي على المدى الطويل. بينما يواصل اليمن مواجهة النزاعات المستمرة وحالة التجزؤ، تقدم استراتيجيات الجمعية نموذجًا يحتذى به للمنظمات الأخرى التي تنفذ برامج شاملة وحساسة للنزاع في بيئات معقدة مماثلة.

تستند هذه الدراسة إلى مقابلات مع موظفي جمعية الهلال الأحمر اليمني. يمكن الاطلاع على المزيد حول عمل الجمعية في دراستها الخاصة ضمن المنشور القادم بشأن تطوير الجمعيات الوطنية في البيئات المعقدة والهشة والمتأثرة بالنزاعات (الصليب الأحمر الأمريكي وآخرون، قيد النشر).

متطوعو جمعية الهلال الأحمر اليمني أثناء تنقلهم في المناطق الريفية.

© جمعية الهلال الأحمر اليمني / الصليب الأحمر الألماني.



اتّباع خارطة الطريق نحو تعزيز مرونة المجتمعات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

تتبع الفصول التالية من هذا الدليل خارطة الطريق الخاصة بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتعزيز مرونة المجتمعات ، والتي ترشد المستخدمين خلال عملية تعزيز مرونة المجتمعات (الشكل 3). تتكون خارطة الطريق من أربع مراحل، والتي استندت إليها الفصول التالية من هذا الدليل:

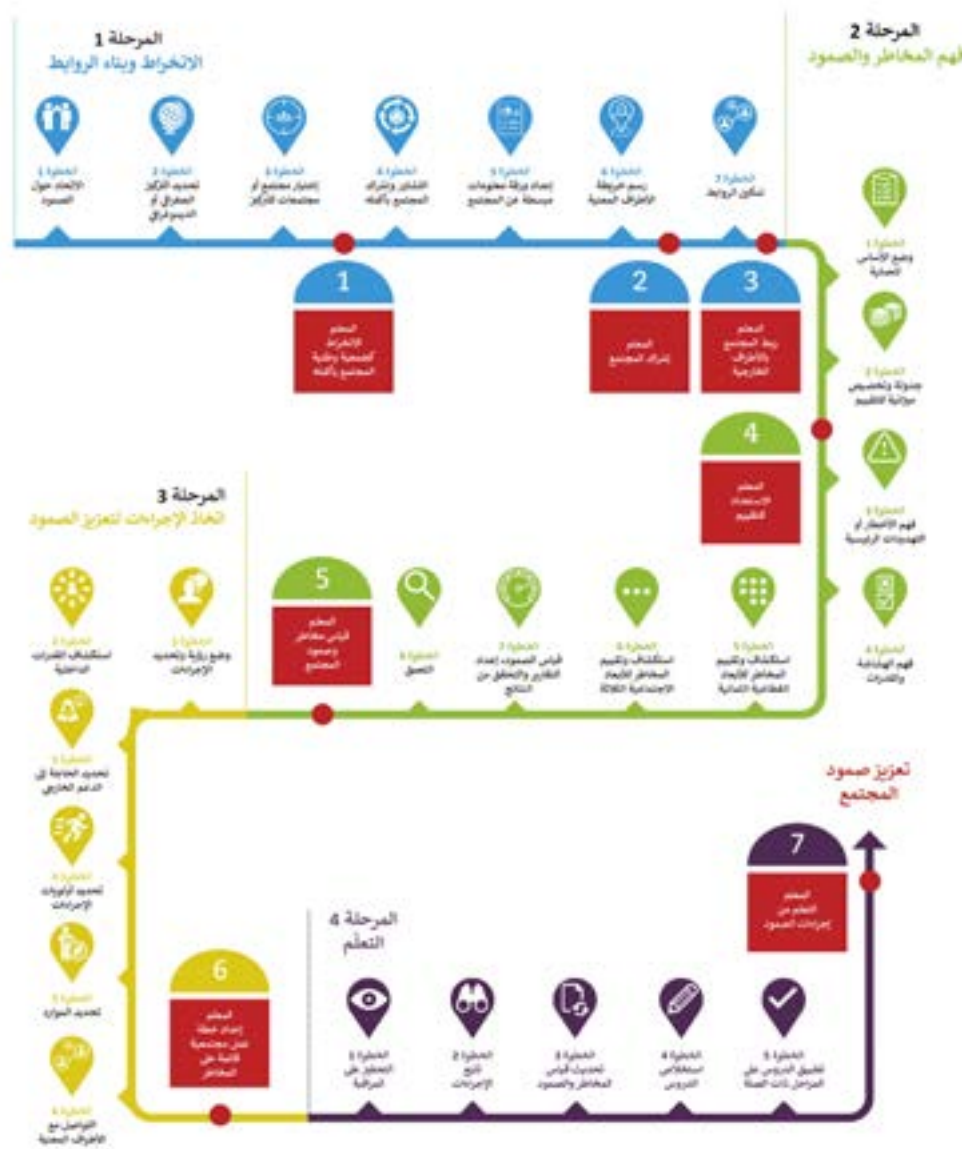
1. المشاركة وبناء الروابط
2. فهم المخاطر والمرونة
3. اتخاذ الإجراءات لتعزيز المرونة
4. التعلّم

يبدأ كل فصل من الفصول الأربعة التالية بملخص للمرحلة المعنية، قبل أن يوضح الاعتبارات ذات الصلة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف عبر المرحلة، ويبرز التداعيات على خطوات محددة من خارطة الطريق نحو تعزيز مرونة المجتمعات عند الاقتضاء. يجب أن يقوم الممارسون بمواءمة التوصيات العامة مع مجالات التركيز المحددة، استنادًا إلى تحليل السياق وفهمه.

يشكّل التحليل التشاركي للمخاطر عبر إطار تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز عنصرًا أساسيًا في خارطة الطريق، سنقدّم خلال الفصول التالية، أدوات مختلفة من حقيبة أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز، إلى جانب التعديلات ذات الصلة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف، مما يتيح للعاملين والمتطوعين في الحركة الاستمرار في استخدام الأدوات والأطر المألوفة لديهم عند مواجهة التحديات المرتبطة بهذه السياقات.

على الرغم من أن خارطة الطريق تبدو كعملية خطية، إلا أننا نعلم من خبرتنا في هذه السياقات أنها ليست كذلك، حيث قد نضطر للانتقال ذهابًا وإيابًا بين المراحل والخطوات مع إعادة تقييم السياق التشغيلي والتفاعل مع مختلف شرائح المجتمع طوال العملية.

الشكل 3. خارطة الطريق الخاصة بالاتحاد الدولي لتعزيز مرونة المجتمعات



الشكل 3. خارطة طريق الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتعزيز مرونة المجتمعات

المرحلة الأولى: التواصل والمشاركة

بايجاز: تمهّد المرحلة الأولى (الشكل 4) لسياق التواصل والتفاعل؛ إذا لم يتم ذلك مسبقاً، يجب على المنظمة توحيد جهودها حول هدف المرونة وتطوير فهم مشترك بين الوحدات المختلفة والالتزام ببرامج المرونة المدعومة بفريق عمل وموارد (الخطوة 1). بعد ذلك، يُحدد نطاق التركيز الجغرافي أو الديموغرافي العام (الخطوة 2) وتُختار المجتمعات المستهدفة للعمل معها (الخطوة 3). كخطوة لاحقة، يتم التشاور مع المجتمع بأكمله ومشاركته (الخطوة 4)، وإعداد صحيفة الوقائع المبسطة لكل مجتمع (الخطوة 5). تُختتم هذه المرحلة برسم خريطة لأصحاب المصلحة (الخطوة 6) وتمكين الروابط بين المجتمعات وأصحاب المصلحة (الخطوة 7). تُعدّ المرحلة الأولى حاسمة في بيئات الهشاشة والنزاعات والعنف؛ إذ تُوضع خلالها الأسس لتنفيذ إدارة مخاطر الكوارث بشكل فعال وآمن في هذه البيئات، ويجب أن تشمل ما يلي:

- تقييم قدرات وقبول الجمعية الوطنية.
- فهم سياق النزاع وأصحاب المصلحة.
- المشاركة وفقاً للمبادئ الأساسية، مع الالتزام الصارم بمبدأ عدم الإيذاء وتنفيذ برامج تراعي حساسية النزاع (الأساس 5)



في ختام المرحلة الأولى 1، يتفق الفريق على العمل على تعزيز مرونة المجتمع، مع تحديد مجتمع واحد أو عدة مجتمعات كأولوية للتركيز واكتساب روابط وأفكار أولية مع هذه المجتمعات. يشكل ذلك نقطة الانطلاق لبناء الثقة والمشاركة المجتمعية. ومع ذلك، يستغرق إقامة علاقة موثوقة مع المجتمع وقتاً طويلاً. من الضروري العودة إلى المرحلة 1 وإعادة تقييم سياق النزاع وعمليات مشاركة أصحاب المصلحة وآليات التنسيق في حال نشوء أي حوادث أو صراعات أو توترات لاحقاً. النزاع

الشكل 4. المرحلة 1 من خارطة الطريق نحو صمود المجتمعات



1.1 النظر في قدراتنا الخاصة للحد من مخاطر الكوارث في بيئات الهشاشة والنزاع والعنف

يُعدّ تصميم وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف النزاع مسعىً معقداً. قبل النظر في برامج محددة، مثل المشاركة في مجتمع جديد أو توسيع مشروع قائم إلى منطقة جديدة، يجب تقييم مدى جاهزيتنا للعمل في المناطق المتأثرة بهذه البيئات. تتوفر داخل الحركة أدوات متعددة لتقييم وتعزيز قدرات الجمعية الوطنية وربطها بمكونات الحركة الأخرى وضمان وصولها وقبولها في المناطق التي تسعى للعمل فيها.

يُقدّم نهج "إطار جاهزية الجمعية الوطنية للاستجابة الفعّالة" التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الهيكل والإجراءات التي تمكّن الجمعيات الوطنية من تعزيز أساليب العمل بشكل منهجي وضمان أن تكون برامجها أكثر كفاءة وملاءمة وفي الوقت المناسب ومنسقة وفعّالة (المورد 2). يمكن الجمعيات الوطنية من تحديد الأولويات ورسم الإجراءات الاستراتيجية لتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات ودعم التنسيق والتعاون داخلياً وفي إطار الحركة ومع الجهات الخارجية.

يُصمّم "إطار الوصول الآمن" التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر لتعزيز قبول الجمعية الوطنية وأمنها وإمكانية وصولها في السياقات الحساسة وغير الآمنة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ الأساسية (المورد 3). ويُعد هذا النهج تشغيلياً، يتضمن سلسلة من الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها قبل وأثناء الاستجابة؛ بهدف تمكين الجمعية الوطنية وتجهيزها للعمل. يجب دمج هذا النهج في سياسات الجمعيات الوطنية، التخطيط الاستراتيجي، الهياكل، الأنظمة، البرامج، والممارسات، ويتطلب ذلك تنسيقاً قوياً بين الجمعيات الوطنية والحركة.

ختاماً، تُستخدم مجموعة أدوات تعزيز التنسيق والتعاون داخل الحركة في حالات الطوارئ واسعة النطاق لتسهيل عمل الحركة في سياقات النزاعات والهشاشة والضعف مع وجود العديد من الشركاء (المورد 4). تشمل أدوات وهياكل التنسيق داخل الحركة مثل القمم المصغرة والبيانات المشتركة ومنصات التنسيق التشغيلي للحركة. يُولى اهتمام خاص بالقانون الإنساني الدولي والمبادئ الأساسية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخطة الاتصال الخاصة بالحركة، بما في ذلك إرشادات الدبلوماسية الإنسانية والرسائل الرئيسية عند التواصل مع الجهات المختلفة.

المورد 2. التأهب المؤسسي للاستجابة الفعّالة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

تتناول الجمعيات الوطنية سؤالين أساسيين عند استخدام نهج التأهب للاستجابة الفعّالة عبر منصة الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر لتقييم وتحديد جدوى الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

1. أي من مكونات آلية التأهب للاستجابة الفعّالة تتوافق مع الخصوصيات السياقية؟
2. كيف يجب صياغة تحليل بحيث يُوفّر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة بشأن المشاركة في الحد من مخاطر الكوارث في سياق الهشاشة والنزاع والعنف بما يتناسب مع الجمعية الوطنية؟

تعتمد الجمعية الوطنية على تحليل شامل لقدراتها المؤسسية على التأهب لاستجابة لتحديد جدوى وتصميم مستويات وحجم برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. نظراً لقابلية نهج التأهب للاستجابة الفعّالة للتعديل والتطوير وإمكانية تكيفه مع تغير مشهد المخاطر واحتياجات السكان المتأثرين، توفّر نتائج مؤشراً على المستوى والحجم الذي يمكن من خلاله تصميم وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث.

كإطار توجيهي، يوفّر إطار جاهزية الجمعيات الوطنية للاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر للجمعية الوطنية فهماً مشتركاً ومتكاملاً ومتعدد مكنم الخطر للمبادرات ذات الأولوية لتعزيز القدرات في مختلف مراحل سلسلة إدارة مخاطر الكوارث. وبينما يقدّم هذا الإطار توجيهات نظرية، يتم أيضاً توضيح توجيهات عملية من خلال آلية التأهب للاستجابة الفعّالة.





تختار الجمعية الوطنية اعتماد نهج التأهب للاستجابة الفعالة في حالات الطوارئ، في حال كانت بيئة العمل الحالية تمثل **عملية طارئة قائمة** (مثل صراع أو عنف شديد، أزمات مطوّلة، أو حالات طوارئ معقدة). يهدف هذا إلى تعزيز قدرات التأهب لاستجابة لضمان كفاءة العمليات والالتزام بمبادئ عدم الإضرار. يمكن للجمعية الوطنية الاستفادة من: أ) فحص التأهب قبل استجابة وشبكة أو فحص سريع لقدرات الاستجابة أثناء التنفيذ؛ لتلبية الاحتياجات الإضافية في الأزمات المطوّلة، ب) طرق لمعالجة



التحديات التشغيلية، ج) أساليب عمل تعتمد آليات معززة بالقدرة الإضافية (Surge)، د) أساليب توثيق الدروس التشغيلية. في حال كانت العمليات محدودة ضمن نطاقات جغرافية معينة (مثل تقييد الوصول لفروع محددة فقط)، فقد يشير ذلك إلى أن برامج الحد من مخاطر الكوارث ستكون قابلة للتطبيق على نطاق أصغر، و/أو تقتصر على دمج الحد من مخاطر الكوارث ضمن أنشطة الاستجابة القطاعية.

إذا سمح السياق التشغيلي بتنفيذ مبادرات جاهزية مؤسسية متوسطة إلى طويلة الأمد (على سبيل المثال: في حالات النزاع والعنف أو الهشاشة ذات الحدة المتوسطة إلى المنخفضة) النزاع حيث تعيد النظر في مدى ملائمة البرامج والخدمات في سياقها وتحدد نقاط القوة والضعف وتحدد الأولويات لإعداد خطط التأهب وتتخذ إجراءات يتم مراقبتها على مدى فترة زمنية. تشير القدرة على تنظيم العملية الكاملة لنهج التأهب للاستجابة الفعالة وإعداد خطة عمل على مستوى المنظمة إلى أن برامج الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالوقاية والتخفيف والتأهب على المدى المتوسط إلى الطويل ستكون قابلة للتطبيق على المستويات الوطنية والمحلية والمجتمعية وب نطاق جغرافي أوسع نسبيًا في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

تعرف على كيفية استعداد الجمعيات الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستجابة الفعالة، واستند من الدروس المستفادة من العمليات السابقة لتعزيز جاهزيتها وتأمل في الدروس المستفادة من العمليات السابقة لتحسين جاهزيتها.

اعثر على الاعتبارات المحددة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف لمختلف مجالات نهج استعداد الجمعيات الوطنية للاستجابة الفعالة بالإضافة إلى الأسئلة الإرشادية للمجالات ذات الصلة والمعايير المرجعية، في الملحق 2.



المورد 3. إطار الوصول الآمن

يعمل الإطار على تطوير الوصول الآمن من خلال ثمانية عناصر مختلفة:

1. تقييم السياق والمخاطر لفهم البيئة التشغيلية بشكل واضح (صندوق الأدوات I).
2. توقّر قاعدة قانونية وسياسية راسخة لتنفيذ الولاية الإنسانية بما يتوافق مع سياسات شركاء الحركة، والقانون الدولي الإنساني، والتشريعات الوطنية (صندوق الأدوات II).
3. بناء قبول المنظمة لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين (صندوق الأدوات III).

4. بناء قبول الموظفين والمتطوعين من خلال السلوك المتوافق مع المبادئ الأساسية (صندوق الأدوات IV).
5. حماية الهوية البصرية للمنظمة والترويج لها (صندوق الأدوات V).
6. تنفيذ آليات الاتصال والتنسيق الداخلي (صندوق الأدوات VI).
7. تنفيذ استراتيجيات الاتصال والتنسيق الخارجي (صندوق الأدوات VII).
8. تطوير وتنفيذ نظام وهيكل لإدارة مخاطر الأمن التشغيلي (صندوق الأدوات VIII).

الجدول 1: العناصر الثمانية لإطار الوصول الآمن		
I	تقييم السياق والمخاطر	تعزيز الجمعيات الوطنية فهما وافها للجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتأصلة في البيئة التشغيلية المتغيرة والمخاطر الكامنة فيها؛ مما يشكل أساساً لمنع هذه المخاطر وإدارتها.
II	القاعدة القانونية والسياسية	تعزيز الجمعيات الوطنية أدوات قانونية وتدريبية راسخة، وتضع سياسات تشكل أساساً لتنفيذ ولايتها وأدوارها الإنسانية بما يتوافق مع سياسات الحركة والقانون الدولي الإنساني والتشريعات الوطنية.
III	قبول المنظمة	تحقيق الجمعيات الوطنية درجة عالية من القبول لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال توفير المساعدة الإنسانية والحماية ذات الصلة والحساسية للسياق للأفراد والمجتمعات، وذلك بما يتوافق مع المبادئ الأساسية وسياسات الحركة الأخرى.
IV	قبول الفرد	يحقق الموظفون والمتطوعون درجة عالية من القبول لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال العمل بطريقة تتوافق مع المبادئ الأساسية وسياسات الحركة الأخرى.
V	التعريف	تلتزم الجمعيات الوطنية بجميع الخطوات اللازمة لحماية الهوية البصرية للمنظمة وتعزيزها، وكذلك هوية موظفيها ومتطوعيها.
VI	الاتصال والتنسيق الداخلي	تتعاون الجمعيات الوطنية استراتيجيات وآليات اتصال وتنسيق داخلي متطورة وتعزز التنسيق مع مكونات الحركة الأخرى.
VII	الاتصال والتنسيق الخارجي	تتعاون الجمعيات الوطنية استراتيجيات وآليات اتصال وتنسيق خارجي متقدمة؛ بما يعزز التنسيق مع الجهات الخارجية.
VIII	إدارة مخاطر الأمن التشغيلي	تتولى الجمعيات الوطنية المسؤولية والمساءلة عن سلامة وأمن الموظفين والمتطوعين من خلال تطوير وتنفيذ نظام وهيكل لإدارة مخاطر الأمن التشغيلي.

أبحث عن المنشورات والمراجع الأساسية الخاصة بإطار الوصول الآمن عبر موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. يقدم المخطط المرجعي السريع لإطار الوصول الآمن لمحة عامة عن الإجراءات والتدابير الحاسمة لكل عنصر؛ تدعم أداة تقييم وتخطيط إطار الوصول الآمن تنفيذ الإطار. ويقدم الملحق 1 مزيداً من التفصيل بشأن اعتبارات الهاشاشة والنزاع والعنف لكل عنصر من العناصر الثمانية.

يُعدّ بناء القدرات عنصرًا أساسيًا للعمل بأمان وكفاءة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. في حال أظهر التقييم الأولي عدم امتلاك الجمعية الوطنية حاليًا القدرة أو مستوى التماسك اللازم لتنفيذ البرامج بفعالية وأمان وشمولية، فيجب التركيز أولاً على بناء تلك القدرات. يُوصى بالبدء بالأداة أو الإطار الذي تعرفه الجمعية الوطنية أكثر، مثل إطار التأهب للاستجابة الفعالة أو إطار الوصول الآمن أو آلية التنسيق والتعاون في الحركة، ثم معالجة فجوات القدرات ذات الأولوية باستخدام الأدوات أو الأطر الأخرى المتاحة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تلقي الموظفين والمتطوعين تدريبًا متقدمًا على المهارات الشخصية والمهارات التقنية، بما يُمكّنهم من العمل في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف في مجالات التيسير والوساطة والتفاوض **والدبلوماسية الإنسانية**.

يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات دوران الموظفين في القطاع الإنساني، ولا سيما في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، إلى تقويض قدرات الموظفين وإعاقة استمرارية تنمية المهارات والقدرات ونقل المعرفة التقنية، فضلاً عن إضعاف العلاقات القائمة على الثقة داخل المنظمة ومع المجتمعات التي تخدمها. يُعدّ **مركز الكفاءة للتفاوض الإنساني موردًا** مهمًا فيما يتعلق بمهارات التفاوض للأغراض الإنسانية في السياقات الميدانية الأمامية. يمكن دمج العناصر الأساسية ضمن الدورات التدريبية حول التيسير ومسارات التعلّم المخصصة للموظفين والمتطوعين الرئيسيين **(دراسة الحالة 4)**.

يُعدّ الحدّ من مخاطر الكوارث القائم على المجتمع المحلي مجرد مستوى مدخل لبرمجة الحدّ من المخاطر، ويرتبط القرار البرنامجي بالتركيز على المستوى المجتمعي بعدد من **العوامل الميسّرة والمُعيقّة للحدّ من مخاطر الكوارث القائم على المجتمع المحلي**. يعتمد ذلك على عوامل خارجية متصلة بالسياق العام، بما في ذلك ديناميات الهشاشة والنزاع والعنف وعلى عوامل داخلية متصلة بمكانة الجمعية الوطنية وقدراتها، فضلاً عن الحركة ككل. كما يمكن أن تكون برمجة الحدّ من مخاطر الكوارث على مستوى الأسر أو المخيمات أو الفروع أو الفئات، أو على المستوى الوطني أو العابر للحدود. فعلى سبيل المثال، تدعم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجمعيات الوطنية للانخراط على المستوى الوطني والدعوة إلى قوانين وسياسات وخطط الحدّ من مخاطر الكوارث وتنفيذها، وذلك بما يتماشى مع **المبادئ التوجيهية لحوكمة مخاطر الكوارث**.

المورد 4. مجموعة أدوات تعزيز التنسيق والتعاون داخل الحركة

تهدف مبادرة التنسيق والتعاون داخل الحركة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، مع التركيز على: التعريف الواضح بأدوار ومهام المكونات، وإدارة البيانات بطريقة منسقة وقابلة للتشغيل البيئي وضمان تواصل متماسك والتعبئة المشتركة للموارد على مستوى الحركة. تجمع مجموعة أدوات التنسيق والتعاون داخل الحركة المبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية الموحدة والممارسات الجيدة على مستوى الحركة. وتوفّر إرشادات حول كيفية ضمان تعاون منسق وفعال بين الجمعية الوطنية ومكونات الحركة الأخرى؛ بما يتيح دعم عمل الجهات المحلية على أفضل وجه وتوفير الموارد أو القدرات اللازمة.

تحتوي مجموعة أدوات التنسيق والتعاون داخل الحركة على مجموعة واسعة من المواد المتعلقة بالمرحلة الخامسة للاستجابة الشاملة لشركاء الحركة في حالات الطوارئ:

1. التأهب وتنمية الجمعية الوطنية

2. الطوارئ والإجراءات الفورية

3. استجابة شركاء الحركة لحالات الطوارئ

4. الاتصال والتعبئة

5. المساءلة والتخطيط والمتابعة والتقييم وإعداد التقارير

ومن المقرر إجراء تحديث لمواءمة مجموعة أدوات التنسيق والتعاون داخل الحركة مع اتفاق إشبيلية 2.0.

يوفّر الجدول 2 لمحة عامة عن العوامل الرئيسية للمشاركة على المستوى المجتمعي، في حين يمكن الاطلاع على قائمة أكثر تفصيلاً بالعوامل في **الملحق 3**.

اعتمد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2017 نهجاً تنسيقياً هو الأول من نوعه لدعم الصليب الأحمر في جنوب السودان، عبر تلبية الاحتياجات الحرجة للفئات الأكثر ضعفاً من خلال توزيع مواد غير غذائية في شرق أوّل. © الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / كوري باتلر

توفر الدراسة المقبلة للحركة بشأن تنمية الجمعيات الوطنية في البيئات المعقّدة والهشة والمتأثرة بالنزاعات مزيداً من الأفكار حول التنمية المؤسسية وبناء القدرات في هذه المجالات، على كلّ من مستوى المقر الرئيسي والفروع، وذلك استناداً إلى خبرات جمعية الصليب الأحمر الأوكراني (الصليب الأحمر الأمريكي وآخرون، قيد الإصدار).

الجدول 2. العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر في جدوى الحد من مخاطر الكوارث القائم على المجتمع المحلي.

العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
■ الأمن ■ حوكمة مخاطر الكوارث الوطنية ودور الجمعية الوطنية ■ سياق مخاطر متعدد مكامن الخطر ■ الاحتياجات والفجوات والقدرات القائمة ■ الشركاء المحليون والوطنيون والدوليون ■ المتاحون ■ الحيز الإنساني ■ المانحون: التمويل ومدة المشاركة ■ النظام المالي/المصرفي ■ نوافذ الفرص	■ الرأي العام وثقته بالجمعية الوطنية ■ قدرات وأنظمة الجمعية الوطنية لإدارة انعدام الأمن وعدم اليقين والمرونة والمخاطر المركبة ■ المناهج البرنامجية للجمعية الوطنية والقيمة المضافة للمجتمع ■ وضوح الأدوار والمسؤوليات داخل الحركة ■ الدبلوماسية الإنسانية المشتركة والمتناسكة للحركة

تجنب الإفراط في الوعود والتقصير في التنفيذ عند العمل على المستوى المجتمعي. يُعدّ الفهم الشامل لديناميكيات النزاع أمرًا ذو أهمية لتحديد المكان والزمان المحتمل أن يكون فيهما الحد من مخاطر الكوارث ممكنًا أم لا. في السياقات التي تشهد عملية طارئة جارية، مثل المناطق التي تشهد نزاعًا أو عنفًا شديدًا، يُرجح أن يكون الحد من مخاطر الكوارث ممكنًا فقط على نطاق أصغر، أو أن يقتصر على إدماج مكونات الحد من المخاطر في أنشطة الاستجابة القطاعية [\(الأساس 2\)](#).

1.2 التركيز الجغرافي والديموغرافي واختيار المجتمعات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

في نهاية المطاف، تتركز برمجة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع المحلي في **موقع جغرافي محدد**. مع الإشارة إلى أنّ البلدان أو المناطق المُعرّفة بشكل عام على أنها "سياقات الهشاشة والنزاع والعنف" تختلف اختلافًا كبيرًا من حيث وتيرة وشدة وطبيعة هذه الأوضاع. ففي حين يكون مجتمع ما مستقرًا نسبيًا، يواجه مجتمع آخر وضعًا أكثر تعقيدًا وديناميكية يتطلب قدرات واعتبارات أمنية مختلفة. استكشف مدى توفر التحليلات الوطنية للمخاطر لتحديد النقاط الجغرافية الساخنة للمخاطر المركبة، بغرض إعطاء الأولوية لبرمجة الحد من المخاطر [\(الأساس 2؛ المرحلة 2\)](#).

يُعدّ تحديد المجتمعات أمرًا معقدًا في أي سياق؛ كونها لا تتطابق دائمًا بدقة مع التقسيمات الإدارية أو الحدود القضائية القائمة. يزداد هذا الأمر إشكالية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف؛ إذ تشير الخطوط الفاصلة بين المجتمعات إلى أطراف متعارضة في نزاع [\(القراءة الإضافية 8\)](#). بعض الحدود، ولا سيما تلك التي تعرض الأفراد للخطر، معروفة فقط لدى أفراد المجتمع وتُحدّد جزئيًا بوجود جماعات مسلحة من غير الدول. يمكن أيضًا تعريف المجتمعات استنادًا إلى انتمائها أو هويتها أو منظورها السياسي، حتى وإن لم تكن تعيش في نطاق جغرافي متقارب. وتكون المجتمعات القائمة على الانتماء محصورة داخل الحدود الإدارية لمجتمع آخر، فيما تتموضع مجتمعات أخرى على الهوامش، كما في المستوطنات غير الرسمية ومخيمات النازحين داخليًا. يتعين على مديري الحد من مخاطر الكوارث أن يكونوا حذرين تجاه الحدود الرسمية وغير الرسمية، وأن يتحلّوا بالمرونة حيال تعريفهم للمجتمعات وتعاملهم معها من أجل تحقيق أهداف تعزيز المرونة.

أعدت نساء من قرية باناميث في جنوب السودان التربة لزراعة عدد من البذور، بما في ذلك القمح والباكية والكرنب والقطيف والملوخية والبصل. بصفتهم "مزارعات رائدات"، تلقين تدريبًا على الزراعة الحديثة من الصليب الأحمر ووزارة الزراعة، ويضطلعن بدور محوري في نقل ما تعلمنه إلى جيرانهن ومجتمعهن. © الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / كوري باتلر.



القراءة الإضافية 8. ما هو مجتمعك؟

تشكل المجتمعات، بوصفها كيانات، محور الحد من مخاطر الكوارث القائم على المجتمع المحلي، غير أنها ليست دائمًا محددة بوضوح أو سهلة التعريف. كيف يساهم تحديد وتعريف المجتمعات ضمن نطاق عملكم في التأثير بشكل كبير على تصميم وتنفيذ برنامج الحد من مخاطر الكوارث؟ طُورت مناهج الحد من مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع المحلي تقليديًا للتركيز على السياقات الريفية ذات الحوكمة المستقرة. وفي هذه السياقات، تُفهم المجتمعات عمومًا على أنها مجموعة من الأشخاص يعيشون في منطقة واحدة ويتقاسمون ثقافة وبنية اجتماعية متشابهة ويشاركون في الموارد والمصالح العامة. غالبًا ما يُنظر إليهم على أنهم يشكلون هوية جماعية تختار ممثلها أو تنشئ هيكل مجتمعية للتفاعل مع عمليات الحد من المخاطر. استنادًا إلى خصائص الهشاشة والنزاع والعنف، يتغير النسيج الاجتماعي الذي يُشكل المجتمع، بما يفاقم الانقسامات الاجتماعية ويغير ديناميات السلطة ويعزز نزعات الانقسام والإقصاء.

يشجع هذا الأمر على نحو خاص في المناطق الحضرية حيث يعيش أفراد متنوعون جنبًا إلى جنب. ويُعد المجتمع في مخيم للاجئين أو النازحين داخليًا مثالًا آخر على بنية اجتماعية مضطربة لفئة سكانية مقتلعة من موطنها.

المجتمع حسب الحدود الإدارية



المجتمع حسب الانتماء في سياق العنف المنزلي والعنف الأسري الحصري

من الجدير بالذكر أنّ الحدود الإدارية لا تتطابق في الغالب مع حدود المجتمع كما يعرفها أفرادها أنفسهم. وبدلاً من ذلك، تعرّف المجتمعات نفسها من خلال الانتماء العرقي أو الثقافي وتتداخل مجتمعات مختلفة ضمن المنطقة الإدارية ذاتها. علاوةً على ذلك، لا تعكس الحدود الإدارية في كثير من الأحيان المستوطنات غير الرسمية، وهي شائعة على نحو خاص في المناطق الحضرية.

يستلزم النهج المراعي لخصوصيات النزاع ضمان أن تكون الهياكل المجتمعية والممثلون المختارون ممثلين تمثيلاً حقيقياً وشاملين لمختلف فئات المجتمع، وذلك لتفادي إثارة النزاع أو تأجيجه.

يُحتمل في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف أن تواجه مجموعات سكانية بأكملها الحاجة إلى دعم إنساني، بالإضافة إلى فئات سكانية أو مجموعات ديموغرافية محددة تتعرض لمخاطر متزايدة على نحو خاص. ويُستحسن الإقرار بأنه حتى في الحالات التي تكون فيها الاحتياجات مرتفعة بشكل عام، تواجه المجموعات الديموغرافية المختلفة آثارًا متباينة ولها احتياجات وموارد متاحة مختلفة. وتشمل الفئات الأكثر ضعفًا في هذه السياقات، دون أن يقتصر الأمر عليها:

- الأسر التي تعيّلها النساء أو الشباب
- النازحون
- الفئات الاجتماعية أو العرقية المهمشة
- الأشخاص ذوو الإعاقة
- كبار السن
- الأطفال، بمن فيهم الأطفال المنفصلون وغير المصحوبين

يجب الامتناع عن اتخاذ مثل هذه القرارات مسبقًا دون مشاركة المجتمع، على أدوات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بالمشاركة المجتمعية والمساءلة التي توفر الإرشادات اللازمة ([المورد 5](#)).

بينما يعدّ القبول المجتمعي عملية مستمرة نسعى دائمًا إلى تعزيزها، فإن من المفيد أن نبنى هذا القبول على العلاقات القائمة ومن منطلق الحياد وعدم التحيز والاستقلال، وفقًا لتفسير المبادئ الأساسية بحسب السياق المحدد. وإذا لم يكن هذا القبول متوفرًا مسبقًا، فقد يكون من الضروري بناء علاقات أولية مع شركاء محليين يتمتعون أصلاً بثقة المجتمع وإمكانية الوصول إليه. يُعدّ الوعي بالقانون الدولي الإنساني أمرًا أساسيًا عند تنفيذ أنشطة الحدّ من مخاطر الكوارث في المناطق الخاضعة لسيطرة جهات مسلحة. يُسهّم التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إدماج الرسائل الرئيسية حول أهمية وفرص الحدّ من المخاطر في المناطق المعرّضة لمكامن الخطر ضمن جلسات التوعية بالقانون الدولي الإنساني وأنشطة التواصل ([الأساس 1](#)؛ [الأساس 2](#)). ويشمل ذلك الروابط بين القانون الدولي الإنساني والجهود المبذولة للحدّ من آثار الكوارث على السكان المدنيين، بما في ذلك:



المورد 5.

المناهج التشاركية لمعايير الاختيار

تُعَدّ المشاركة المجتمعية في تحديد معايير الاختيار واستهداف أنشطة الحدّ من مخاطر الكوارث أمرًا أساسيًا لمراعاة النزاع وضمان تنفيذ برمجة فعالة، ويعود ذلك لسببين رئيسيين:

أولاً، يمتلك أفراد المجتمع في الغالب فهمًا أشمل لمواطن الضعف داخل مجتمعهم، ويمكنهم المساعدة في تحديد الأفراد الأكثر عرضة للمخاطر داخل المجتمع وخارجه، بما يضمن أن تستهدف الأنشطة الأشخاص الأكثر احتياجًا.

ثانيًا، إذا لم يكن أفراد المجتمع على دراية بمعايير الاختيار المطبقة في برامجنا، يؤدي ذلك إلى تصوّر بأن عملية اختيار المستفيدين متحيّزة، ويضرّ بسمعتنا لدى المجتمع. بإمكان ذلك التأثير على سلامة الموظفين والمتطوعين، ويُفضي إلى توترات داخل المجتمع حينما يبدو أنّ بعض الفئات تحظى بالأولوية على حساب غيرها.

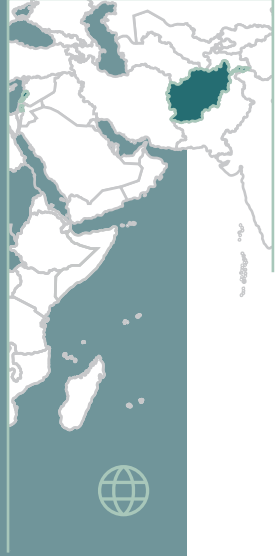
تشمل مجموعة أدوات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بالمشاركة المجتمعية والمساءلة إرشادات شاملة حول كيفية مشاركة أفراد المجتمع أثناء عمليات تحديد المعايير والاستهداف ([الأداة 18: المناهج التشاركية في معايير الاختيار](#)).

- اتخاذ إجراءات معقولة للحدّ من آثار الكوارث على المدنيين.
- ضمان عدم استهداف المدنيين الذين يسعون إلى الحماية من الكوارث عند انتقالهم من منطقة إلى أخرى.
- حماية البنى التحتية الهيدرومناخية من الهجمات للحفاظ على قدرات التنبؤ قبل وقوع الكوارث والصدمات.

يمكن بمجرّد أن يتضح الاهتمام ببرامج الحدّ من مخاطر الكوارث وتأكيد قبولها، المضّيّ بحذر في الاعتبارات الخاصة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف عبر المراحل والخطوات التالية من خارطة الطريق نحو لتعزيز مرونة المجتمع. تُقدّم جمعية الصليب الأحمر الكولومبي مثالاً مفيداً حول كيفية المشاركة مع مختلف الجماعات المسلحة من غير الدول بشأن مسائل القانون الدولي الإنساني والوصول الآمن ([التعلّم من الممارسة: كولومبيا](#)).

يعقد أعضاء فريق التعافي من الصليب الأحمر الفلبيني والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر اجتماعًا مع قادة المجتمع والأعيان لمناقشة الأسر التي ستلقى دعم التعافي في قرية ديغونغان ببلدية كيتاوتاو في مقاطعة بوكيدون، عقب العاصفة الاستوائية تيمين في كانون الأول 2017. تصوير: بيرزيوس جاي لونا / الاتحاد الدولي.





دراسة حالة 4. الوصول الآمن إلى المجتمعات في أفغانستان

تعتبر جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، باعتبارها واحدة من أكبر المنظمات الإنسانية المحلية القادرة على الوصول إلى أجزاء معينة من البلاد، عرضةً لضغوط متزايدة. وفي السنوات السابقة، واجهت الجمعية محدودية في أعداد كوادرها المحلية للاستجابة لاحتياجات المجتمعات في بعض المناطق التي يصعب الوصول إليها. ونظرًا للسياق الذي يضم مجموعة متنوعة من الفئات العرقية، لم يكن كوادرها القادمون من خارج بعض المجتمعات يحظون دائمًا بالترحيب عند تقديم الخدمات. دعمت الجمعية المجتمعات في استقطاب متطوعين بالمواصفات المناسبة وضمنت إدماجهم وتوجيههم على نحو كامل من قبل المجتمع، مما أسفر عن إنشاء شبكة واسعة من الممثلين والمتطوعين المقبولين لدى الأفراد والمجتمعات لتقديم الخدمات للمحتاجين. يُستخدم هذا النهج المجتمعي في الاستقطاب من قبل العديد من فروع جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، ويُنفَّذ كمبادرة مشتركة مع المجتمعات التي تخدمها.

تشمل هذه العمليات ما يلي:

■ يجري قبل تجنيد المتطوعين، تقييم لاحتياجات المجتمع، وتقوم جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، بالتشاور مع المجتمع عبر تحديد الخدمات المطلوبة وتقييم القدرات المتاحة لدى المجتمع والجمعية لتقديم هذه الخدمات. يعتمد رئيس فرع جمعية الهلال الأحمر الأفغاني على مشاركة قادة المجتمع المحلي في استقطاب متطوعين بالمواصفات المناسبة لدعم تقديم الخدمات. ويُحدّد قادة المجتمع المتطوعين المحتملين من داخل المجتمع ويقدمونهم إلى الجمعية.

■ تتمثل الخطوة التالية في عملية الاستقطاب بعقد اجتماع بين قادة المجتمع والمتطوعين المحتملين وممثلي فرع جمعية الهلال الأحمر الأفغاني. تقدّم جمعية الهلال الأحمر الأفغاني خلال هذا الاجتماع معلومات عن الحركة وولايتها ودورها وخدماتها ومتطلبات التطوع معها، بما في ذلك احترام المبادئ الأساسية والالتزام بمدونة السلوك. يُقيّم المتطوعون المحتملون وممثلو فرع جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، من خلال هذا النقاش، مدى ملاءمة كل فرد وقدرته على العمل كمتطوع في الجمعية لتقديم الخدمات لمجتمعه.

تستند هذه الدراسة إلى دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر "الوصول الآمن في الممارسة - أفغانستان" (2013)، وإلى المعلومات المقدّمة من بعثة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الدولة عام 2024. ويمكن الاطلاع على مزيد من أعمال جمعية الهلال الأحمر الأفغاني في دراستها الخاصة بأفغانستان ضمن الدراسة المقبلة حول تنمية الجمعيات الوطنية في البيئات المعقّدة والهشّة والمتأثرة بالزاعات (الصليب الأحمر الأمريكي وآخرون، قيد النشر).

تُسهّل فرق جمعية
الهلال الأحمر
الأفغاني في تقديم
الإغاثة إلى الفئات
الأكثر ضعفًا، من
خلال إجراء تقييمات
مجتمعية قبل توزيع
المواد الغذائية في
مقاطعة باميان
المتأثرة بالجفاف
غرب كابول. تصوير:
الاتحاد الدولي / مير
عبد الله.

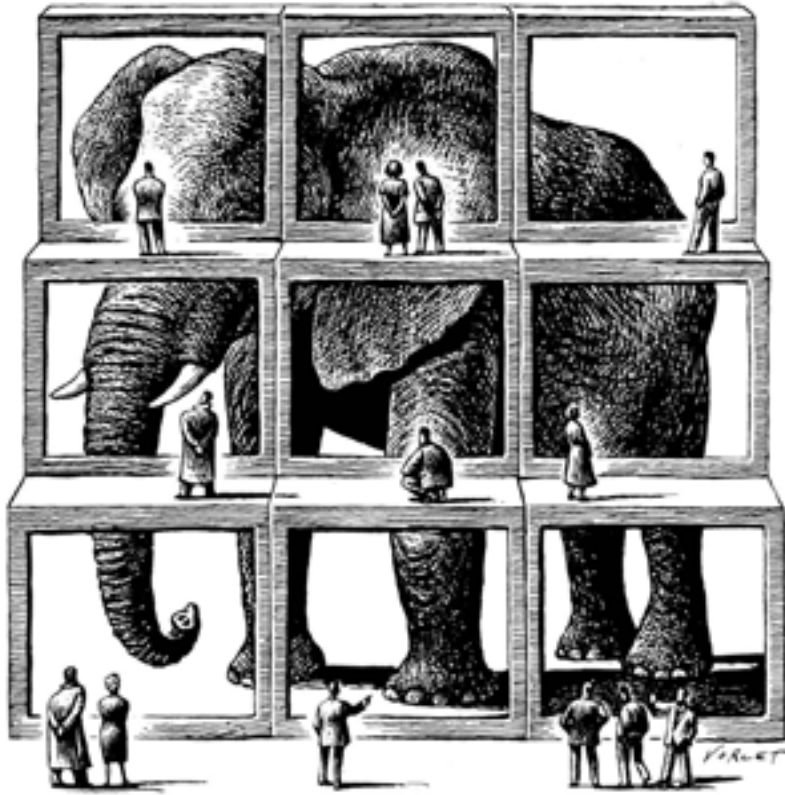


1.3 فهم سياق النزاع وأصحاب المصلحة كجزء من البرمجة الحساسة للنزاع

يُعدّ القبول والثقة من جانب المجتمعات أمراً مهماً لأي برمجة قائمة على المجتمع، وفي سياقات الهشاشة والنزاع والعنف يُصبح أمراً لا غنى عنه. ويؤدي ارتكاب خطوة غير موفقة، مثل التحدث مع مجموعة قبل أخرى، إلى إشارة غير مقصودة بالتفضيل أو الأرجحية، ويقوض تصوّر منظمتنا كجهة محايدة. في مرحلة لاحقة، يجب أن يستند تحليل أكثر تفصيلاً للنزاع إلى مساهمة أفراد المجتمع المحلي. ومع ذلك، يمكننا إجراء **تحليل أولي للنزاع استناداً إلى البيانات الثانوية والمعلومات المتاحة ضمن مكونات الحركة**، بهدف تكوين فهم أولي للوضع والديناميكيات الجارية، وضمان أن يكون انخراطنا الأولي مراعيًا لخصوصيات النزاع. تتمثل نقاط الانطلاق في أدوات أساسية لتحليل النزاع، مثل الخط الزمني للنزاع أو مخطط النزاع. ويمكن تعميق التحليل وإضافة المعلومات الناقصة باستخدام أدوات أخرى، وذلك خلال أتباع المراحل والخطوات الواردة في خارطة الطريق لتعزيز مرونة المجتمع **(المورد 6)**. توفر كلّ أداة من أدوات تحليل النزاع منظوراً محدداً وقيمة مضافة تُسهّم في تكوين فهم شامل للسياق. يُمكن تشبيه ذلك بالفيل في الصورة. إذا نظرنا إلى جزء واحد فقط من الفيل، فلن ندرك أننا ننظر إلى فيل كامل. ويستلزم الأمر تكوين فهم متكامل من خلال استخدام أدوات متعدّدة لتفسير ما نراه. المعلومات التاريخية في الجدول الزمني للنزاع تُظهر ما إذا كان العنف يتركز في مناطق محدّدة أو ينتشر إلى مناطق جغرافية أوسع. تُظهر أيضًا ما إذا كانت جهات محدّدة معروفة بانخراطها في العنف الانتهازي خلال فترات الهشاشة المتزايدة، وكيف انخرطت تلك الجهات سابقاً في العنف وبأي نتائج. في الحالات التي يُمكن فيها تحديد العوامل الأساسية للعنف الدوري – على سبيل المثال باستخدام أداة **التقويم الموسمي** في تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز – تصبح فترات تصاعد المخاطر أكثر قابلية للتوقع، ويتّاح اتخاذ التدابير الوقائية. إذا أظهر الرصد المستمر أنّ مجتمعاً ما شهد تحولات حديثة في ديناميات الهشاشة والنزاع والعنف، مثل تصعيد النزاع أو زيادة كبيرة في مستوى الهشاشة، يصبح من الضروري العودة أو التعمّق باستخدام أدوات تحليل النزاع لفهم تحوّل ديناميات القوة. في مثل هذه السياقات، يُعدّ النهج المراعي لحساسية النزاع أمراً بالغ الأهمية لتجنّب تعميق الانقسامات المجتمعية. وتشكل مخيمات النازحين مثلاً إضافياً على الحاجة إلى مراعاة حساسية النزاع، نظراً لاحتمال اضطراب البنى الاجتماعية وتعرّض الفئات السكانية للصدّات.

يُعدّ **قادة المجتمع** نقطة اتصال أولى أساسية لجمع المعلومات المتعلقة بالديناميكيات المجتمعية. غير أنّ هؤلاء القادة ليسوا دائماً ظاهرين بوضوح، فيما تتوجّه المجموعات المختلفة داخل المجتمع إلى قادة متنوعين وتمنحهم ثقته. وتشمل هذه الفئة، على سبيل المثال، الشخصيات السياسية المنتخبة، أو القادة الدينيين أو الروحيين، أو كبار السن.

يستند تواصلنا معهم إلى تحليل أولي للسياق؛ لضمان أن يكون قادة المجتمع الظاهرون ممثلين تمثيلاً حقيقياً وشاملين لمختلف فئات المجتمع، ولتجنّب إثارة النزاع أو تأجيجه. أثناء تحليل أصحاب المصلحة، تُؤخذ العلاقة بين أصحاب المصلحة والمجتمعات في الاعتبار. وتُسدّ الفجوات في الحوكمة أو القدرات أو تقديم الخدمات من قبل جهات فاعلة تقليدية أو ناشئة، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول، ويُعدّ ذلك عنصراً مهماً في التخطيط لبرامج الحد من مخاطر الكوارث ودور الجهات الفاعلة المختلفة. كما تبيّن دراسات الحالة من أفغانستان والصومال، يُعدّ قبول المنظمة حاسماً لنجاح وفعالية برنامج الحد من مخاطر الكوارث. يُعدّ تعزيز **قبول المنظمة** من خلال المساعدة والحماية الإنسانية ذات الصلة بالسياق والمستندة إلى المبادئ عملية مستمرة تبدأ في المراحل الأولى. يجب أن يكون هناك اعتراف وقبول بالمنظمة وبالموظفين والمتطوعين القائمين على تنفيذ العمل وإقامة العلاقات مع أفراد المجتمع. ويُعدّ ضمان قبول أفراد المنظمة والتزامهم بالسلوك المناسب وسيلة أساسية لتمكين المجتمع من الشعور بالأمان وتهيئة بيئة إيجابية لبناء برامج مستدامة للحد من مخاطر الكوارث.





المورد 6. أدوات تحليل النزاع

تتوافر عدة أساليب لإجراء تحليل معمق للنزاع، مع عرض بعض الأمثلة من مبادرة البرمجة الأفضل للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أدناه. ويتمثل العنصر الجوهرى عند استخدام أي من أدوات تحليل النزاع في ضمان دراسة سياق النزاع بدقة، بما في ذلك الديناميات الكامنة المحتملة والدوافع الخفية. وإجراء تحليل شامل للنزاع، يُستحسن استخدام أدوات متعددة؛ إذ يركز كل منها على جانب مختلف من الصورة الكلية. فعلى سبيل المثال، تسهم مخطط النزاع في تفكيك الأسباب الجذرية للنزاع وتحديد المظالم الكامنة التي يتعين معالجتها من أجل التوصل إلى الحل. يركز في المقابل، تحليل المخاوف والمصالح على خصائص أصحاب المصلحة المختلفين ودوافعهم، بما يساهم في فهم احتياجاتهم.

تُعدّ أدوات تحليل النزاع التالية جزءاً من مبادرة البرمجة الأفضل ومن برنامج التعليم الإلكتروني المرتبط بها، وكذلك إطار الوصول الأكثر أماناً للجنة الدولية للصليب الأحمر:

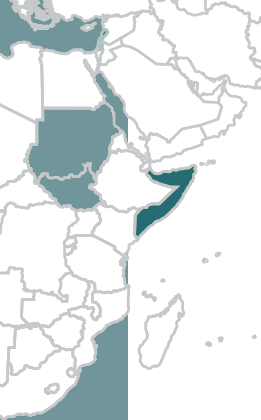
- **الجدول الزمني للنزاع:** لتصوير المعلومات التاريخية المتعلقة بالنزاعات وأعمال العنف وتقديم أفكار حول كيفية انتشار العنف أو ارتكابه في السابق.
- **مخطط النزاع:** لتحليل عوامل النزاع، بما في ذلك الأسباب الهيكلية أو الجذرية، والقضية الأساسية أو قضايا النزاع، وآثار النزاع أو أعراضه.
- **ملامح النزاع:** لتحديد التوترات الاجتماعية والمخاطر والنزاعات العنيفة في منطقة التدخل، وكذلك القضايا والديناميات الرئيسية الكامنة وراءها.
- **مصفوفة النزاع:** لتقديم نظرة سريعة على نتائج التحليل في تحديد العوامل الرئيسية للنزاع، ومصادره، والتوترات، ودينامياته.
- **خريطة الفاعلين:** لتوفير نظرة عامة على الفاعلين (أصحاب المصلحة) في السياق وعلاقاتهم وكيفية تأثيرهم في النزاع.
- **تحليل أصحاب المصلحة:** لتحليل مصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين ودوافعهم ومخاوفهم ونفوذهم.
- **العوامل الموحدة والفاصلة:** لتحديد العناصر في منطقة التدخل التي تجمع الأشخاص عبر خطوط النزاع أو التوتر (العناصر الموحدة) والعناصر التي تفصل بينهم (مصادر التوتر أو العوامل الفاصلة).
- **تحليل المخاوف والمصالح:** للحصول على فهم أعمق لدوافع الفاعلين ولمساعدة الأشخاص على فهم تصورات بعضهم البعض.
- **أفضل وأسوأ السيناريوهات:** لتصوّر السيناريوهات المستقبلية المحتملة التي تُسهم في توجيه التخطيط الاستراتيجي وتعزيز الجاهزية.

يُعدّ تطوير علاقات عمل قائمة على الثقة، سواء داخل الجمعية الوطنية أو مع المجتمعات وأصحاب المصلحة، أمراً صعباً ويستغرق وقتاً طويلاً، وفي الوقت نفسه سهل الفقدان. يوفّر إطار الوصول الأكثر أماناً إرشادات بشأن بناء قبول المنظمة ككل (الأداة الثالثة من صندوق أدوات الوصول الأكثر أماناً) وكذلك بناء قبول الموظفين والمتطوعين أنفسهم.

(الأداة الرابعة من صندوق أدوات الوصول الأكثر أماناً). يُقتصر الوصول والقبول في أماكن معينة على مجموعات هوية محددة، ويصبح الأفراد ذوو الهويات أو الانتماءات الأخرى مستهدفين بالعنف. لكل موظف أو متطوع هويات وانتماءات متعددة، سواء كانت عرقية أو اجتماعية أو أسرية أو سياسية أو اقتصادية أو دينية أو قائمة على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى رموز الصليب الأحمر والهلال الأحمر في حالة العاملين ضمن الحركة. في السياقات التي يسودها التوتر وانعدام الأمن، ترتبط واحدة أو أكثر من هذه الهويات الإضافية بالتوتر أو النزاع، مما يؤثر على كيفية إدراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم أفراد المجتمع، ينظرون إلينا من حيث حيادنا وعدم تحيزنا واستقلاليتنا.



دراسة حالة 5. البناء على معارف المتطوعين المحلية في الصومال.



تعاني الصومال بشدة من آثار تغيّر المناخ ومكامن الخطر الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية. وتعرض إقليم صوماليلاند، الواقع في الجزء الشمالي من الصومال، مؤخرًا لموجات جفاف حادة وأعاصير وفيضانات مفاجئة. وأدت خمسة مواسم متتالية من الجفاف إلى أزمات غذائية وصحية، وتسببت في نزوح آلاف الأشخاص داخليًا وخارجيًا. كما أسهمت النزاعات الداخلية والخارجية، بما في ذلك اشتباكات العشائر على السيطرة على الموارد، والأعمال العدائية، وغيرها من التوترات العنيفة، في زيادة حركة السكان والضغط الديمغرافي في صوماليلاند. أما بالنسبة لجمعية الهلال الأحمر الصومالي، فيُعد مشاركة المتطوعين الملمين بالبيئة والجهات الفاعلة القائمة أمرًا بالغ الأهمية، إذ إن المتطوعين على دراية بالمجتمع وينتمون إليه، ويتمتعون بمعرفة بالجهات الفاعلة المحلية وديناميكيتها.

كخطوة أولى قبل التنفيذ، تعقد جمعية الهلال الأحمر الصومالي جلسات تعريفية مع أفراد المجتمع لعرض المشروع وأهدافه وأسبابه وإطاره الزمني، بما يضمن وجود فهم مشترك وإتاحة الفرصة لطرح الأسئلة. ويسهم ذلك في تعزيز التواصل وتقليل مخاطر سوء الفهم بشأن أهداف المشروع، فضلًا عن تعزيز مستوى المشاركة العامة. كما تعمل جمعية الهلال الأحمر الصومالي في الغالب مع متطوعي

المجتمع وبشكل وثيق مع شيوخ المجتمع، الذين يشغلون عادةً مواقع قيادية غير رسمية ويحظون بثقة المجتمع. يمكن لهؤلاء القادة تسهيل الوصول والقبول، وفي المناطق الحضرية والمدن ذات الكثافة السكانية العالية، يوجد عادةً عدد أكبر من المتطوعين وحركة أوسع لهم، مما قد يؤدي إلى أن يكون بعض المتطوعين المشاركين في مجتمع ما من خارج ذلك المجتمع. أما في المناطق الريفية، فذلك أقل شيوعًا بكثير، إذ يكون المتطوعون في الغالب من نفس المجتمع أو من منطقة مجاورة. تستند دراسة الحالة هذه إلى مقابلات مع جمعية الهلال الأحمر الصومالي ووفد الصليب الأحمر الألمان في الصومال عام 2022. ولمعرفة المزيد عن عمل جمعية الهلال الأحمر الصومالي، يمكن الرجوع إلى دراسة الحالة الخاصة بها عن الصومال ضمن الدراسة المقبلة حول تنمية الجمعيات الوطنية في البيئات المعقدة والهشة والمتأثرة بالنزاعات (الصليب الأحمر الأمريكي وآخرون، قيد النشر).

توفّق زيارة إلى عيادة متنقلة تابعة لجمعية الهلال الأحمر الصومالي في قرية دوب، إقليم سناغ، قيام أحد متطوعي الجمعية بتدوين ملاحظات استنادًا إلى إفادات السكان. ويعاني الإقليم من الجفاف ونقص المياه منذ عامين.
© أ. مارييه د'أونيانفيل / الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.



يقدم متطوعو الهلال الأحمر الصومالي في بوصاصو المساعدة لإحدى العائدات الصوماليات اللاتي فررن من العنف في اليمن، لتمكينها من إعادة الاتصال بزوجها. اللجنة الدولية للصليب الأحمر / محمد معراج.

1.4 أهمية المشاركة المجتمعية وحماية البيانات والتأهب للإدارة عن بُعد

يُسهم التشاور مع المجتمع ومشاركته في جمع المعلومات وبناء العلاقات والبدء في تحديد الأولويات والأهداف بشكل مشترك. ويُعدّ **تحليل النزاع المحلي، والمراقبة المستمرة، والإدارة المنهجية للمعلومات** عناصر أساسية لبنية تشغيلية آمنة لبرامج الحد من مخاطر الكوارث. ويجب أن يكون تحليل النزاع جزءاً أساسياً من أنشطة المتابعة وآليات التغذية الراجعة واستراتيجيات المشاركة المجتمعية، لضمان أن تكون المعلومات شاملة ومحدّثة، ولا سيما في ظل تغيّر الأوضاع الأمنية بسرعة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. وفيما يتعلق بمشاركة المجتمع، تطرح الحركة الاعتبارات التالية (الملحق 4 لمزيد من المعلومات حول الأدوات):

- **مجموعة أدوات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمشاركة المجتمعية والمساءلة**، والتي تشمل أدوات مثل مصفوفة قنوات الاتصال، أسئلة لإدماجها في الاستبيانات، وأدوات المتابعة.
- **المعايير الدنيا للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج**، والتي تغطي:

- **الحماية**: يتمثل الهدف في ضمان احترام حقوق الأفراد وصون سلامتهم الجسدية وكرامتهم، ولا سيما المتأثرين بالكوارث أو غيرها من حالات الطوارئ أو النزاعات المسلحة أو غيرها من أوضاع العنف. فعلى سبيل المثال، يجب عقد جلسات الاستماع المجتمعية في أماكن آمنة تتيح للمجموعات إمكانية التجمع. وفي غياب هذه الضمانات، تتم المشاركة المجتمعية من خلال الزيارات الميدانية من باب إلى باب. وتُعدّ مشاركة الأطفال بالغة الأهمية، إذ تعزّز الأمل وتمكّنهم من المشاركة في عمليات صنع القرار والعمل من أجل تحقيق تغيير إيجابي. انظر أيضاً: **المعايير المهنية للجنة الدولية للصليب الأحمر للعمل في مجال الحماية، والمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني** الصادرة عن التحالف من أجل حماية الطفل في العمل الإنساني.

المورد 7: العوامل المُمكنة والعوامل المُعيقَة

يُعدّ إطار العوامل الممكنة والعوامل المُعيقَة أداة أساسية للنظر في مختلف العوامل والهيكل والجهات الفاعلة التي تؤدي دوراً في تعزيز حساسية النزاع، وتؤثر في النتائج الإيجابية أو السلبية.

- تمثل العوامل المُمكنة فرصاً لتحقيق السلام، إذ تُسهم في بناء جسور عبر الانقسامات المجتمعية وتعزيز قدرات بناء السلام المحلية من خلال جمع الأفراد معاً.
- تمثل العوامل المُعيقَة مصادر توتر داخل المجتمع، إذ ترتبط بمصالح راسخة تهدف إلى إبقاء الانقسامات والتوترات في المجتمع، وتؤدي إلى تعزيز النزاع القائم والتسبب في إلحاق الضرر. كما تخلق أوضاعاً تعرّض أفراد المجتمع والموظفين والمتطوعين والبرامج عمومًا للمخاطر.



يمثل تحليل العوامل المُمكنة والمُعيقَة في السياق المحلي ركيزة أساسية في مبادرة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر **للبرمجة الأفضل**. وغالبًا ما تشمل هذه القوى المُمكنة أو المُعيقَة الهويات الفردية والجماعية والنوع الاجتماعي والقيم والسلطة والمساواة والثروة وتجارب الحياة المتنوعة، إضافةً إلى النظم والهيكل التي تُنشئ أو تجسر الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الأشخاص. وتركّز البرمجة الحساسة للنزاع على تعزيز العوامل المُمكنة والتخفيف من العوامل المُعيقَة أو على الأقل عدم تعزيزها.

- **الإدماج**: الحد من الإقصاء بفاعلية من خلال تهئية بيئة ميسرة تحتضن الاختلافات وتُعزّزها بوصفها عناصر قوة. ويجب إيلاء الاهتمام للهويات المتداخلة وكيفية انعكاسها على أنماط المخاطر وتعزيز المرونة داخل المجتمع.

- **النوع الاجتماعي**: يجب التشاور مع جميع فئات النوع الاجتماعي ومشاركتها، وقد يتطلب الأمر تخصيص أماكن اجتماع منفصلة و/أو تيسير الاجتماعات من قبل أشخاص ينتمون إلى نفس فئة النوع الاجتماعي. وفيما يتعلق بالهويات المرتبطة بالنوع الاجتماعي التي تعرّض أصحابها للمخاطر، يجب على المنظمة أن تحدّد الطريقة الأكثر أماناً لمشاركتهم.





دراسة حالة 6.

إطار عمل الحركة للعمل في دولة ميانمار

تتمثل التحديات في الاستجابة للنزاع المسلح في ولاية راخين، في ظلّ سياق معقّد يشهد وجودًا عسكريًا كثيفًا وتجارب متعددة من الكوارث والنزاعات، في الوصول إلى المناطق المتضررة وضمان الحياذ ومعالجة شواغل المجتمع. يعمل كلّ من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار عمل موحد لمواجهة هذا السياق، بحيث يُفوّض القيادة الإدارية والاتصالية إلى جمعية الصليب الأحمر في ميانمار؛ مما يتيح تنسيقًا فعالًا يشمل صنع القرار الاستراتيجي والتنفيذ. تشمل بعض الإجراءات المتخذة ما يلي:

- المشاركة مع السلطات الوطنية والولائية والمحلية لضمان الوصول إلى المناطق المتضررة.
- ضمان اتساق المساعدة الإنسانية مع المبادئ الأساسية.
- عقد اجتماعات منتظمة مع قادة المجتمع لتوضيح الطابع المحايد لعمل الصليب الأحمر ومعالجة شواغل المجتمع.
- المشاركة مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز الوصول والسلامة التشغيلية.

تُجسّد هذه النهج المنسّقة استراتيجيات ناجحة في تجاوز التحديات أثناء الاستجابة للأزمة.

تستند هذه الدراسة إلى جمعية الصليب الأحمر في ميانمار والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر: استجابة حركة الصليب الأحمر في راخين (حزيران 2018).

تحليل العوامل المُمكّنة المُعيّقة (المورد 7): في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، يجب مراعاة العوامل التي تجمع الأشخاص أو تفرّقهم على أساس اختلافاتهم. يؤدّي العمل عند تقاطع قابلية التعرّض للكوارث وسياقات الهشاشة والنزاع والعنف إلى أن تركز أنشطة الحد من مخاطر الكوارث على بعض الفئات الاجتماعية المهمّشة تاريخيًا دون غيرها، وهو ما يُنظر إليه باعتباره برمجة متحيّزة.

يمكن الحصول على معلومات إضافية عند ترسيخ الثقة والقبول ومع شعور الموظفين والمتطوعين بالأمان، بغية إجراء تحليل معمّق للنزاع. كما يمكن مشاركة أفراد المجتمع كمصادر للبيانات الأولية، على سبيل المثال من خلال مقابلات مع متحدثين رئيسيين وجلسات مجموعات التركيز، كلما أمكن ذلك. وتسهم مشاركة المجتمعات في ضمان أن يكون تحليل النزاع أكثر شمولًا ودقة. ويمكن ضمان أن تكون تحليلات النزاع شاملة، وأن تراعي الحساسيات ذات الصلة، وكذلك التوترات القائمة أو الكامنة أو السابقة داخل المجتمعات أو فيما بينها، وأن تكون الأنشطة ملائمة اجتماعيًا وثقافيًا، بما يُسهم في بناء الثقة والقبول مع أفراد المجتمع.

ويُعَدّ وجود شبكة قوية من الجهات المحلية الفاعلة الرئيسة، مثل قادة المجتمع والمتطوعين والمنظمات الشريكة، عنصرًا لا يقدّر بثمن في متابعة التطورات السياقية؛ إذ يتيح التحقق المتقاطع من المعلومات من مصادر مختلفة. كما تُشكّل اجتماعات المجموعات الإنسانية مصدرًا مهمًا للمعلومات ومنصة لتبادل المعارف مع نظرائنا. ونظرًا لأن المرحلتين الأولى والثانية من خارطة الطريق نحو مرونة المجتمعات تتضمنان قدرًا كبيرًا من جمع وتحليل البيانات، لذا يجدر التركيز على البيانات في هذه المرحلة.

يُعَدّ أفراد المجتمع خبراء في سياقهم الخاص، ويُعتمد عليهم في تزويدنا بالتحديات والشواغل الرئيسة، فضلًا عن مصادر القوة والموارد وإمكانية تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث. وتُعَدّ مصادر المعلومات المحلية ذات قيمة بالغة. ومع ذلك، يجب توخّي الحذر، ولا سيما في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. يتعيّن النظر في النقاط التالية عند استخدام البيانات من المصادر المحلية أو الخارجية الأخرى، لتقييم مدى موثوقية المعلومات:

- يجب النظر في الجهة التي جمعت البيانات التي تخطط لاستخدامها، ولأي مشروع، وفي أي سياق. كما يجب النظر فيما إذا كان ذلك يؤدي إلى بيانات متحيّزة.
- يجب محاولة تقييم موثوقية البيانات المتاحة: هل المصدر جدير بالثقة؟ هل تبدو البيانات منطقية؟ وهل لديك مصادر أخرى تؤكدها؟
- يجب الانتباه إلى أن الأوضاع في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف تتغيّر بسرعة، وأن البيانات تفقد حدّاتها.
- يجب النظر في اختلاف المعلومات بين مصدر وآخر نتيجة التمركز في أطراف مختلفة من النزاع.

يقعد فريق جمعية الصليب الأحمر في ميانمار جلسة توعوية لثلاثة مجتمعات في إحدى القرى بولاية راخين: الراخين، والمسلمون، والدينيت. وقبيل موسم الأمطار الموسمية، سيورّع الفريق حصص غذائية مضاعفة تتكوّن من الأرز، والملح، والزيت، والسكر، والشاي، والحبوب. © اللجنة الدولية للصليب الأحمر/هلا يامين إين



1.5 نقاط الدخول إلى برمجة الحد من مخاطر الكوارث

يُظهر أفراد المجتمع مصالح وأدوارًا متباينة في الحد من مخاطر الكوارث. يسهم رسم خريطة أصحاب المصلحة في توفير فهم للدوافع ومصادر التأثير والديناميكيات بين الفاعلين ومجالات السيطرة. يشمل أصحاب المصلحة فاعلين داخل المجتمع وخارجه؛ ممن يمتلكون مصالح وتأثيرات رئيسية، مثل: أصحاب الأعمال والشركات الكبرى، والجمعيات (على سبيل المثال التعاونيات الزراعية أو المجموعات الدينية أو الثقافية) والهيئات الحكومية. عند إجراء رسم خريطة أصحاب المصلحة، يجب أخذ الفاعلين المؤثرين في الاعتبار؛ ممن يمكنهم المساهمة في دعم الجمعية الوطنية لتحقيق أهداف مرونة المجتمعات. كما يجب تحديد مستويات الدعم المحتملة لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث من مختلف الفاعلين، ومدى أهميتهم المحورية في نجاح واستدامة هذه العمليات (1.3 فهم سياق النزاع وأصحاب المصلحة).

اعتبار آخر يتعلق بالإدارة عن بُعد. ففي بعض الحالات، يتعدّد على الفريق العمل مباشرة مع المجتمع بشكل مستمر، مثل الحالات التي يمنع فيها الفاعلون المسلحون الوصول الميداني. وفي حال عدم توافر الوصول المباشر، يمكن العمل من خلال وسطاء موثوقين. في حال تقرر التحول إلى الإدارة عن بُعد، فإن ذلك يتخذ أشكالًا مختلفة وفقًا للجهة المخوّلة باتخاذ القرارات البرمجية الرئيسة.

- الإدارة عن بُعد: تُتخذ معظم القرارات من قبل مدراء دوليين متواجدين خارج موقع البرنامج، مع تفويض محدود للسلطة.
- التفويض عن بُعد: تفويض جزئي أو مؤقت للسلطة إلى الموظفين الوطنيين أو المحليين في مواقع المشاريع، بينما يعمل باقي الموظفين من موقع آخر
- الدعم عن بُعد: استراتيجية تهدف إلى نقل عملية صنع القرار والسلطة تدريجيًا إلى الجهات الوطنية أو المحلية، مع الإبقاء على الرقابة المالية والاستراتيجية من موقع بعيد.
- الشراكة عن بُعد: يحتفظ الفاعلون المحليون بسلطة كبيرة في صنع القرار (المجموعة الاستشارية الإنسانية، 2020).

يجب مراعاة أن الإدارة عن بُعد لا تُبَرّر نقل المخاطر؛ فإذا كان العمل في منطقة معينة خطيرًا للغاية على فريقك، فإنه يكون خطيرًا بالقدر نفسه على أي طرف آخر. وتظل مسؤولية الجمعية الوطنية قائمة في ضمان توفير ظروف عمل آمنة ومأمونة للمنقذين. وفي بعض الحالات، تستثمر الجمعية الوطنية في فرق أو هياكل مجتمعية للاستجابة للكوارث، بما يتيح إمكانية الوصول حتى في ظل وجود قيود أوسع نطاقًا. وفي جميع الأوقات، يتعين على الجمعية الوطنية تقييم الخيارات المتاحة والقابلة للتنفيذ.

يجب اتخاذ احتياطات خاصة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف عند تنفيذ خطوات مثل إعداد صحيفة وقائع المجتمع. يتطلب الأمر اتخاذ قرارات صعبة بشأن البيانات التي لا ينبغي جمعها، مع عناية خاصة بالبيانات المُجمّعة في أنشطة التقييم والمتابعة. تطبق اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على سبيل المثال، معايير **حماية البيانات** التي تضمن سلامة البيانات الشخصية وسريتها وتوافرها، وتحترم حقوق الأفراد وحرياتهم وكرامتهم ممن تتعامل معهم وتعالج بياناتهم. وتتمثل القواعد العامة والأكثر أهمية فيما يلي:

- يُمنع جمع البيانات غير الضرورية.
- يُمنع جمع البيانات التي تُعرّض الأفراد للخطر إذا حصل عليها آخرون.
- تُحفظ البيانات مشفرة على أجهزة محمية بكلمة مرور وخوادم موثوقة، ومع ذلك يجب افتراض أنها تكون عرضة للوصول من جهات ذات نوايا سيئة.
- التأكد من أن تجميع البيانات لا يتيح لأي جهة تتبّع فرد معيّن من الفئات الهشة أو من مجتمع محدّد.
- يُدرب الموظفون والمتطوعين على الأمن الرقمي في عملهم المهني وكذلك في حياتهم الشخصية (مثل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي)، مع تعزيز مهاراتهم في تجنّب برامج التجسس وهجمات التصيد الاحتيالي، وغيرها من التهديدات التي تستهدف الأمن والسلامة الرقمية.
- تُحفظ البيانات على خوادم موثوقة، وعند مشاركة البيانات والتحليلات يجب الحرص على استخدام خوادم وتطبيقات آمنة. وتُعدّ بعض الأدوات الإلكترونية سهلة الاستخدام وتوفّر خيارات عرض متقدمة، إلا أنها معرضة للاختراق، كما تُحفظ البيانات لدى الشركة المالكة للأداة في دول ثالثة.

اعتبار آخر يتعلق بالإدارة عن بُعد. ففي بعض الحالات، يتعدّد على الفريق العمل مباشرة مع المجتمع بشكل مستمر، مثل الحالات التي يمنع فيها الفاعلون المسلحون الوصول الميداني. وفي حال عدم توافر الوصول المباشر، يمكن العمل من خلال وسطاء موثوقين. في حال تقرر التحول إلى الإدارة عن بُعد، فإن ذلك يتخذ أشكالًا مختلفة وفقًا للجهة المخوّلة باتخاذ القرارات البرمجية الرئيسة.



المورد 8:

مداخل إلى الحد من مخاطر الكوارث القائم على المجتمع في لبنان

استند الصليب الأحمر اللبناني إلى خبراته في الحد من مخاطر الكوارث القائم على المجتمع في لبنان لتطوير "مصفوفة المداخل أو الجاهزية"؛ بهدف دعم اختيار الأنشطة في المجتمعات المختلفة. ويسهم ذلك في تحليل اهتمام المجتمع بأنشطة الحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن اهتمام السلطات المحلية بالمشاركة الفاعلة في هذا المجال. وإلى جانب الاهتمام، يُعدّ مستوى تقبّل الجمعية الوطنية من السلطات المحلية والمجتمعات عاملاً حاسماً.

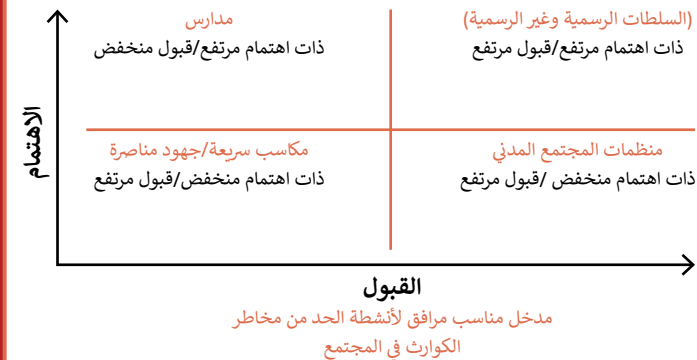
ويمكن تعزيز كلّ من الاهتمام والتقبّل داخل المجتمع من خلال المناصرة والتوعية؛ على سبيل المثال، عبر مشاركة قصص النجاح من العمل في مجتمعات أخرى لإبراز أهمية المشاركة في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز مرونة المجتمع. كما توضح الجمعية الوطنية، بالتعاون مع السلطات المحلية أو البلديات، كيف يوفّر المشاركة في الحد من مخاطر الكوارث القائم على المجتمع رابطاً مميّزاً مع المستويات العليا من الحكومة، وتقدّم أمثلة على كيفية تحقيق ذلك في بلديات أخرى.

تسهم المكاسب السريعة، كخيار بديل، في بناء الثقة وإظهار فوائد برمجة الحد من مخاطر الكوارث داخل المجتمع. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- تدريب (مثل: الإسعافات الأولية، والسلامة من الحرائق) لموظفي السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المحلي و/أو أفراد المجتمع.
 - توزيع معدات السلامة (مثل: حقائب الإسعافات الأولية، وطفائيات الحريق) في المدارس أو منظمات المجتمع المحلي أو مكاتب السلطات المحلية.
 - مشاريع صغيرة تهدف إلى التخفيف من مكن خطر محدّد تم تحديده داخل المجتمع؛ لتحقيق نتيجة سريعة وملموسة.
- تتيح أداة الصليب الأحمر اللبناني استناداً إلى مستوى اهتمام السلطات المحلية والمجتمعات، ثلاثة خيارات كمداخل لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع:
- اهتمام مرتفع من السلطة المحلية: يتمثّل المدخل الأنسب في هذه الحالة في العمل من خلال البلدية.
 - اهتمام مرتفع من المجتمع واهتمام منخفض من السلطة المحلية: يتمثّل المدخل الأنسب في هذا السيناريو في العمل من خلال المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني المحلية.
 - اهتمام منخفض من المجتمع واهتمام منخفض من السلطة المحلية: يتمثّل المدخل الأنسب في هذا السيناريو في العمل من خلال المدارس لبناء الثقة وتعزيز الاهتمام. ولمعرفة المزيد حول عمل الصليب الأحمر اللبناني، يُرجى الاطلاع على: "الدروس المستفادة من الممارسة: لبنان".

تنظر المجتمعات إلى الحد من مخاطر الكوارث باعتباره عملية طويلة الأمد، لأولوية فورية تستجيب لاحتياجاتها الراهنة. كما يسهم ربط برمجة الحد من مخاطر الكوارث طويلة الأمد بالأولويات قصيرة الأجل في تعزيز تقبّل هذه البرمجة، وإبراز التزامنا بالعمل مع المجتمع للاستجابة لاحتياجاته. ويقتضي الأمر في هذه الحالة، إدماج برمجة الحد من مخاطر الكوارث ضمن البرامج القطاعية المتعدّدة القائمة أو ضمن الاستجابة الإنسانية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، مع الاستفادة من الهياكل القائمة. تبرز أمثلة الصليب الأحمر في هندوراس [\(دراسة حالة 2\)](#) وجمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي [\(الدروس المستفادة من الممارسة: بنغلاديش\)](#) مناهج متعدّدة القطاعات لبرمجة الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

مصفوفة الجاهزية



الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المجتمع في إحدى المدارس، بقيادة الصليب الأحمر اللبناني. @ أوانا بارا / الصليب الأحمر الألماني

1.6 التوجيه خطوة بخطوة خلال المرحلة الأولى

يُبرز هذا القسم العلاقة بين الاعتبارات العامة لسياقات الهشاشة والنزاع والعنف والتفاصيل الخاصة بخارطة الطريق نحو المرونة المجتمعية، ويقدم إرشادات محدّدة وتجارب عملية عبر الخطوات السبع والمعاليم الثلاثة للمرحلة الأولى من خارطة الطريق.

الخطوة 1: التوجّد حول المرونة

يتطلّب بدء هذه الخطوة التأكد من توافر الظروف المُمكنة، وضمان امتلاك الجمعية الوطنية للقدرات الأساسية ومستوى التقبّل اللازم لتنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع بفاعلية وأمان وشمولية. ويُطرح السؤال الجوهرى: كيف يمكننا كجمعية وطنية، تعزيز مرونة المجتمع في سياقنا بصورة جماعية، وما هي الأمثلة الناجحة التي يمكن البناء عليها والاستفادة منها؟

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

يشمل في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، ذلك مختلف مكونات الحركة، كلّ ضمن ولايته وقدراته الخاصة [\(دراسة حالة 6\)](#). كما يجب التواصل مع الأقسام الأخرى في الجمعية الوطنية، إلى جانب تلك المعنية مباشرة بإدارة مخاطر الكوارث، نظرًا لوجود خبرات وأنشطة قائمة على المجتمع في العديد من خدمات الجمعية الوطنية في البلد. توفّر هذه العوامل معلومات ومعارف فريدة نابعة من السياق والمجتمع في ظروف الهشاشة والنزاع والعنف. ويُشكّل قطاع الصحة غالبًا المدخل الأهم إلى المجتمع المتأثر بهذه السياقات، ويستمر خلال الأزمات والنزاعات كركيزة أساسية للاستجابة.

الخطوة 2: تحديد التركيز الجغرافي أو الديمغرافي

يتطلّب الأمر في هذه المرحلة تحليل المواضيع التي تكون فيها برمجة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع أكثر حاجةً وأشدّ أثرًا، مع مراعاة حساسية النزاع.

الاعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

يُعدّ الاستناد إلى تحليل مخاطر متعدد مكامن الخطر الوطني قيمة مضافة، إذ يساعد على تحسين تحديد وترتيب أولويات المناطق الجغرافية الساخنة ذات المخاطر المركبة [\(2.2 تحليل المخاطر المركبة\)](#). يُستحسن تخصيص وقت إضافي لجمع المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار مستنير. كما يُعدّ النظر في الآثار الوطنية والإقليمية والدولية لديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف، استنادًا إلى تحليلات السلام والنزاع والتطورات المستقبلية المحتملة، قيمة مضافة لتحديد الفروع والمجتمعات التي يجب تعزيزها كأولوية للجمعية الوطنية وفق معايير موضوعية. وكما هو مبين أعلاه، حتى وإن توافرت لدينا معرفة بالفئات الهشة في السياقات المحددة، يجب أن يُتخذ القرار بالاشتراك مع المجتمع أو من خلال لجنة مجتمعية مخصّصة [\(المورد 3؛ الأساس 3\)](#).



يقدم متطوع من جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي جلسة توعية حول التأهب للأعاصير وإشارات الإنذار المبكر لزملائه من المهاجرين في مخيم للنازحين في كوكس بازار. © براد زيريفيتز / الصليب الأحمر الأمريكي.

الخطوة 3: اختيار مجتمع أو مجتمعات للتركيز

بعد التوصل إلى اتفاق على مستوى الجمعية الوطنية، يُعتبر هذا أول موضع في خارطة الطريق نحو المرونة المجتمعية يتم فيه التواصل مع الفاعلين الخارجيين والمجتمعات، لفهم ما إذا كان نهج البرمجة المتّبع يتماشى مع اهتمامات المجتمع وأولوياته.

الاعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

يتطلب العمل التحضيري إجراء تحليل للنزاع (المورد 6) لفهم سياق المجتمع المحدّد وتحديد اهتمامات أصحاب المصلحة الرئيسيين ومستوى تقبلهم ونفوذهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض، إضافةً إلى معلومات أخرى بالغة الأهمية لضمان نجاح واستدامة برمجة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع. كما يمكن سدّ الفجوات المعلوماتية خلال المحادثات الأولى مع أصحاب المصلحة. وتخضع هذه الخطوة الأولى، التي يتم فيها التواصل مع الفاعلين الخارجيين، لاختبار عملنا التحضيري في تحليل السياق، ومهارات التيسير، والقدرات في مجال حساسية النزاع والعمليات التشاركية (المورد 5). ويُستحسن أن يتولّى أحد الموظفين الكبار الموثوقين أو المتطوعين المحترمين بدء المحادثة على المستوى المحلي، لتفادي التسبّب في ضرر أو إغلاق الباب قبل العثور على المدخل المناسب لبرمجة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع. يجب أخذ معايير اختيار إضافية بعين الاعتبار في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، مثل:

- السلامة والأمن
- الثقة في الجمعية الوطنية
- قدرات الفرع والموظفين والمتطوعين
- الخدمات التي يمكن للجمعية الوطنية تقديمها
- إمكانية الوصول إلى المجتمعات المجاورة بدلاً من ذلك؛ ويمكن تعزيز جيوب التنمية وتجهيزها لتأثيرات سياقات الهشاشة والنزاع والعنف مثل حركة السكان.
- عدم الإضرار: يمكن تعزيز التماسك الاجتماعي إذا لم تُفأقم التوترات أو النزاعات القائمة بفعل قراراتنا؛ ويجب تيسير الوصول والمشاركة المتكافئة والتمكين بحساسية.

المرحلة الرئيسية: المشاركة كجمعية وطنية

سوف نصل إلى هذه المرحلة الرئيسية عند استكمال جميع الخطوات السابقة.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

يتطلب بناء علاقة قائمة على الثقة مع المجتمع جهداً معقّداً وطويل الأمد، ويستغرق وقتاً أطول مما هو متوقّع، كما يمكن أن تُفقد بسهولة في حال غياب السلوك المراعي لحساسية النزاع. في حال كانت المنطقة خاضعة لسيطرة جهات مسلّحة، فإن الإلزام بالجوانب الأساسية للقانون الدولي الإنساني يسهم في تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث (القراءة الإضافية 2). وتشكل الخبرات العملية للجمعيات الوطنية مع الجماعات المسلحة من غير الدول مصدرًا مهمًا للتعلّم من تجربة الصليب الأحمر الكولومبي (التعلّم من الممارسة: كولومبيا) وجمعية الهلال الأحمر الأفغاني (دراسة حالة 4)، وجمعية الهلال الأحمر الصومالي (دراسة حالة 5)، التي تهدف إلى تعزيز بناء الثقة من خلال عملية اختبار المتطوعين من المجتمع. ويتمثل التحدي في المناطق الحضرية والمدن ذات الكثافة السكانية العالية في الصومال في أن عدد المتطوعين يكون عادة أكبر، وأن مستوى التنقّل بينهم أعلى، مما يؤدي إلى أن يكون المتطوعون المشاركون في مجتمع ما ليسوا من ذلك المجتمع.



يستعد متطوعو جمعية الهلال الأحمر الصومالي لتقديم عروض الإسعافات الأولية ضمن برامج تدريبهم. ويضطلع هؤلاء المتطوعون المجتمعيون بنقل رسائل الصحة العامة، مثل التعريف بعلامات وأعراض سوء التغذية لدى الأطفال، والإرشاد إلى أماكن الحصول على العلاج.

الخطوة 4: التشاور والمشاركة مع المجتمع بأكمله

يُطرح التساؤل حول أنسب السبل للمشاركة مع المجتمع بدلاً من جعل العملية من أعلى إلى أسفل. ويُعدّ تشكيل مجموعات مجتمعية، مثل فرق تعزيز المرونة أو اللجان المجتمعية للحد من مخاطر الكوارث، وسيلة فعالة لدعم الوصول والتصميم والتخطيط والتنفيذ والمتابعة على مستوى المجتمع. وتشكل جوانب مشاركة المجتمع والإدماج ومراعاة حساسية النزاع عناصر أساسية عند طرح التساؤلات التالية: من يجب أن يكون جزءاً من اللجنة؟ هل يوجد هيكل قائم مسبقاً يمكن أن يضطلع بهذا الدور ويحظى بثقة المجموعات المختلفة داخل المجتمع؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فهل توجد وسيلة لتوسيع نطاق التمثيل ليعكس تنوع وجهات النظر على مستوى المجتمع؟

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

يجب توضيح المبادئ الأساسية وكيف تسهم برامجنا في تعزيز السلامة والرفاه للجميع على المدى الطويل خلال جلسة توجيهية. وإذا كانت معايير الاختيار محددة مسبقاً، يجب توضيحها بشفافية، مع ضرورة الموازنة بين الشفافية ومتطلب حماية أمن الأفراد؛ على سبيل المثال، من خلال عدم نشر قوائم المستفيدين وغير المستفيدين التي تؤدي إلى التحريض على العنف أو التهديد به. يرتبط ذلك بالحاجة إلى النهج المراعية لحساسية النزاع؛ إذ تستلزم الضرورة الموازنة بين تقديم البرامج استناداً إلى مستوى الحاجة وبين متطلب تضيق الفجوات المجتمعية.

تجنّب استخدام المصطلحات الحساسة أو التقنية في تنسيق أصحاب المصلحة ومشاركة المجتمع، ومواءمة الخطاب مع السردية الشائعة من دون وصم أو تبسيط مفرط. فعلى سبيل المثال، يحمل مصطلح 'تجنيد المتطوعين' دلالات سلبية ويُفسّر بصورة غير ملائمة من قبل أفراد المجتمع. تستند البرامج إلى أولويات قصيرة الأجل للفتات السكانية المتضررة بما يسهّل الانتقال التدريجي إلى برامج الحد من مخاطر الكوارث الأطول أمداً عند الحاجة.

مثال هندوراس (دراسة حالة 2): يُعدّ نهج الحيّ الودود إحدى نقاط الدخول التي تعتمد عليها جمعية الصليب الأحمر في هندوراس للعمل مع المجتمعات المتأثرة بشدة بالعنف، مع تعزيز القبول والسلامة والأمن. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز أنشطة قصيرة الأجل تدعم القدرة على تيسير الحوار والمشاركة بين مختلف المجموعات داخل الأحياء. ويتمثل الهدف في بناء التضامن والأمن والاستدامة من خلال مقترحات مبتكرة منخفضة التكلفة ومرتفعة الأثر، لتحقيق التعايش المجتمعي من منظور جديد.

مثال أفغانستان (دراسة حالة 4): قبل استقطاب المتطوعين، يُستكمل تقييم احتياجات المجتمع وتقوم جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، بالتشاور مع المجتمع، بتحديد الخدمات المطلوبة والقدرات المتاحة لدى المجتمع والجمعية الوطنية لتقديمها.

الخطوة 5: إعداد صحيفة وقائع مبسطة للمجتمع

تستند صحيفة الوقائع إلى جمع البيانات الأولية وتحليلها والملاحظات ذات الصلة. وهي وثيقة صحيحة يجب تحديثها بانتظام.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

تُرفق نتائج تحليل النزاع كمرفق داخلي بصحيفة وقائع المجتمع، ولا سيما ديناميكيات النزاع والعلاقات بين أصحاب المصلحة والعوامل الممكنة والمعيقة وذلك وفقًا لمستوى حساسية المعلومات. كما وتُراعى حماية البيانات ويُتخذ نهج مدروس بشأن البيانات التي تُدرج رسميًا.

الخطوة 6: خريطة أصحاب المصلحة

أجري في وقت سابق من العملية رسم داخلي لخريطة أصحاب المصلحة كجزء من تحليل النزاع لفهم المجتمع بصورة أفضل. ويُستكمل الآن هذا العمل بمستوى أعمق من خلال التعاون المباشر مع المجتمع للنظر في الجهات المؤثرة التي تساهم في تمكين المجتمع والجمعية الوطنية من تحقيق أهداف المرونة.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

مثال ميانمار (دراسة حالة 6): شهد السياق المعقد في ولاية راخين عام 2018 انخراطًا على ثلاثة مستويات: مع السلطات الوطنية وسلطات الولاية والسلطات المحلية لتأمين الوصول إلى المناطق المتضررة، ومع قادة المجتمع المحلي لنقل الطابع غير المتحيز لعمل الصليب الأحمر ومعالجة شواغل المجتمع، ومع منظمات المجتمع المدني لتعزيز فرص الوصول وضمان السلامة التشغيلية.

المرحلة الرئيسية: المشاركة المجتمعية

نصل إلى هذه المرحلة الرئيسية عند استكمال جميع الخطوات السابقة.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

مثال الصومال (دراسة حالة 5): تعمل جمعية الهلال الأحمر الصومالي مع المتطوعين المجتمعيين، وكذلك بشكل وثيق مع جهاء المجتمع الذين يشغلون في الغالب مواقع قيادية غير رسمية ويحظون بثقة المجتمع. ويسهم هؤلاء القادة في تيسير الوصول وتعزيز القبول.



اجتمع وجهاء المجتمع مع فريق من جمعية الهلال الأحمر في قرية دوب بمنطقة سناج في أرض الصومال، التي تضررت بشدة جراء عامين من ضعف هطول الأمطار، مما أسفر عن نفوق الماشية وظهور مشكلات صحية ونقص حاد في المياه. © الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / أوروولي مارير دونينفيل.

الخطوة 7: تمكين الروابط

يُعَدّ الترابط أحد أبعاد المرونة ويُعَدّ توسيع منظور العمل خلال هذه الخطوة أو في أقرب وقت ممكن من المرحلة الأولى أمرًا أساسيًا.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

يُعَدّ التواصل المبكر مع أصحاب المصلحة الخارجيين أمرًا مهمًا، مع مراعاة الاحتياجات الإنسانية الكبيرة، وندرة الموارد، وضمان الاستدامة، ووضع استراتيجية للخروج منذ البداية، ولا سيما عند تنفيذ خطة العمل المجتمعية في مرحلة لاحقة (المرحلة 3).

مثال لبنان (التعلم من الممارسة: لبنان): يبرز نموذج البصلة لدى الصليب الأحمر اللبناني أهمية تيسير الربط بين المستوى الوطني والمستوى المحلي في ظل نظام حوكمة مجزأ. وتكمن قوته في المشاركة عبر كل من النهج التصاعدي والنهج التنازلي،

المرحلة الأساسية: ربط المجتمع بأصحاب المصلحة الخارجيين

تتحقق هذه المرحلة عند إتمام كافة الخطوات السابقة.

توزيع متطوعين من الصليب الأحمر في جنوب السودان البذور والأدوات الزراعية على النساء في أجويّة بولاية شمال بحر الغزال. تصوير: كوري باتلر / الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

يقوم متطوعو جمعية الصليب الأحمر في جنوب السودان بتوزيع البذور والأدوات الزراعية على النساء في أجوت بولاية شمال بحر الغزال. © كوري باتلر / الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بما يعزّز تأثيره ويدعم عمله على المستويين المحلي والوطني. وبالمثل، فإن تيسير ربط المجتمع بمستويات مختلفة وبأصحاب المصلحة الخارجيين يمكنه من أن يكون أكثر اطلاعًا وأكثر قدرة على الدعوة إلى تلبية احتياجاته.



دروس مستفادة من الممارسة:

تعزيز المرونة في سياقات النزاع من خلال التعليم في لبنان

تزيد الطائفية والنزاع المسلح والأزمة الاقتصادية من الضعف لدى ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء لبنان، كما تُقوّض هياكل الحوكمة المجزأة قدرة الحكومة على الاستجابة لحالات الطوارئ وتقديم الدعم الكافي للمجتمعات التي تُبدي ترددًا في منح الثقة. منذ نهاية الحرب الأهلية، لا تزال التوترات السياسية والأزمة الاقتصادية قائمة بفعل نظام سياسي ضعيف وغياب السياسات الفاعلة والتوترات بين المجتمعات وداخلها، التي كثيراً ما تتصاعد إلى أعمال عنف، فضلاً عن تداعيات النزاعات الإقليمية (بيترز وهولواي، 2019). في سياق يتسم بعدم الاستقرار وانعدام الثقة، كيف يمكن للحد من مخاطر الكوارث المساهمة في تعزيز مرونة المجتمعات؟

لا تحظى مكان من الخطر الطبيعية المحدودة التي يواجهها لبنان، مثل الفيضانات الساحلية والعواصف الشتوية وحرائق الغابات والزلازل بالأولوية لدى السكان مقارنة بمكان من الخطر الناجمة عن عوامل بشرية. تُفاقم آثار مكان من الخطر هذه تحديات بيئية كالتلوث، كما تتداخل مع مكان من خطر ناتجة عن النزاع والهشاشة، مثل انعدام المساواة في الدخل وارتفاع معدلات البطالة وتعطل الخدمات العامة ومحدودية شبكات الحماية الاجتماعية. تُبقي موجات التوتر والاشتباكات المتكررة مع إسرائيل، وكذلك بين مكونات المجتمع المختلفة، إلى جانب كوارث كبرى مثل انفجار مرفأ بيروت عام 2020، البلاد في حالة من الاضطراب المستمر، كما أسهمت النزاعات الإقليمية في التأثير على المجتمع اللبناني، الذي بات اليوم يستضيف أعلى نسبة من اللاجئين مقارنة بعدد السكان على مستوى العالم ومعظمهم من سوريا وفلسطين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023). تُؤدي التوترات المتزايدة بين المجتمعات المضيفة واللاجئين إلى تعقيد البيئة التشغيلية، خصوصاً في المناطق التي يتلقى فيها اللاجئون دعماً مستمراً من المنظمات الدولية. في المقابل، تتحمل المجتمعات المضيفة عبء الأزمة الاقتصادية دون أن تحظى بدعم مماثل.



التحديات والحلول

نظرًا لتعدد العوامل التي تسهم في ضعف العديد من المجتمعات، يضع الصليب الأحمر اللبناني برامج الحد من مخاطر الكوارث المجتمعية في صدارة أولوياته، لما لها من دور في تعزيز قدرات الاستجابة المحلية ومعالجة بعض الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة للضعف، من خلال تدخلات متعددة القطاعات. اعتمد الصليب الأحمر اللبناني نهجًا موحدًا لتقييم مدى اهتمام المجتمع وقبوله لتنفيذ برامج الحد

من مخاطر الكوارث (المورد 8) لمواءمة هذه البرامج مع أولويات الجهات المحلية، يشمل هذا النهج أربع خطوات: مراجعة أولية للبيانات الثانوية الخاصة بالمجتمع المستهدف، تُستكمل بجمع بيانات أولية وإعداد خارطة بأصحاب المصلحة الرئيسيين وتحليل طبيعة علاقاتهم وإجراء مشاورات أولية مع البلدية والجهات المعنية خلال عملية جمع البيانات الأولية، لفهم اهتماماتهم واستعدادهم لتقبل انخراط الصليب الأحمر اللبناني في المجتمع

وتحديد نقطة الدخول المناسبة، في البداية، يمكن تنفيذ مشاريع صغيرة في مجال الحد من المخاطر بهدف بناء الثقة وكسب تأييد المجتمعات تمهيدًا لتنفيذ تدخلات أكبر نطاقًا.

يوزع الصليب الأحمر اللبناني البطانيات على اللاجئين السوريين في الهرمل، محافظة بعلبك-الهرمل، لبنان. الصورة: الصليب الأحمر اللبناني

الدروس المستفادة

■ **بناء الثقة:** يعطي الصليب الأحمر اللبناني أولوية لبناء الثقة على المستوى المحلي من خلال مجموعة من الأساليب، مثل البرامج المدرسية وإنشاء فرق استجابة مجتمعية. تعمل هذه الجهود على الحد من انعدام الثقة داخل المجتمع وتعزيز قدراته على الاستجابة في مواجهة التهديدات المتعددة ومواطن الضعف المركبة.

■ **الاستثمار في المتطوعين:** تزوّد المسارات التدريبية الخاصة بمتطوعي الصليب الأحمر اللبناني بالمعرفة والأدوات اللازمة للعمل في سياقات النزاع. في هذه السياقات الصعبة، يتم اختيار المتطوعين بعناية وغالبًا ما يكونون من أفراد المجتمعات المستهدفة. يُعد هذا الاستثمار في المتطوعين عنصرًا أساسيًا في البرامج التي تراعي حساسية النزاع، وهو أمر بالغ الأهمية في السياق اللبناني.

■ **توسيع النُهج المُجَرَّبَة:** نجح الصليب الأحمر اللبناني في اختبار تدخلات متنوعة ومن ثم توسيع نطاقها عند ثبوت فعاليتها. فعلى سبيل المثال، أنشئ نهج لإدارة مخاطر الكوارث قائم على المجتمع في إحدى المناطق المتأثرة بالنزاع في مدينة صور وخضع لعدة دورات من التعلم والتعديل قبل أن يُوسَّع بشكل منهجي. تُتيح مثل هذه عمليات التعلم للصليب الأحمر اللبناني اختبار أنواع جديدة من التدخلات، فضلًا عن تحسين التدخلات القائمة.

■ **دمج النُهج التصاعديّة والتنازليّة في "نموذج البصلة":** يُتيح الالتزام بالمبادئ الأساسية، إلى جانب دور الصليب الأحمر اللبناني كمساعد للسلطات وبناء الثقة مع جميع أصحاب المصلحة، العمل على مستويات مختلفة، من الوطني إلى المحلي. تستند هذه الدراسة إلى مقابلات أجريت مع موظفي الصليب الأحمر اللبناني في آذار وتشرين الأول 2023، من قبل ريتا بيتربالبا (الصليب الأحمر الألماني)، سيلين الخوري (الاتحاد الدولي - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، ليزا ساورهمر (الصليب الأحمر الألماني).

يشارك تلاميذ المدارس في تمرين للتأهب للكوارث مع الصليب الأحمر اللبناني. الصورة: الصليب الأحمر اللبناني



المرحلة الثانية: فهم المخاطر والمرونة

بايجاز: تتعلق المرحلة الثانية (الشكل 5) بتقييم المخاطر والمرونة في كل مجتمع مختار باستخدام مجموعة أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز. تبدأ أولاً بالتحضير للفريق ووضع الخطة بما في ذلك الميزانية والجدول الزمني (الخطوتان 1 و 2)، ثم تعمل مع المجتمع لفهم مكان الخطر والتهديدات الرئيسية (الخطوة 3) وكذلك مستويات الضعف والقدرات (الخطوة 4). بعد ذلك، تستكشف وتقيم الأبعاد القطاعية الثمانية والأبعاد الاجتماعية الثلاثة للمرونة (الخطوتان 5 و 6)، تستخدم النتائج لقياس مستوى المرونة وإعداد تقرير (الخطوة 7). عند وجود فجوات في المعلومات، تُجرى تقييمات محددة لسد هذه الفجوات (الخطوة 8).

في السياقات الهشاشة والنزاع والعنف، يجب أخذ اعتبارات خاصة بعين الاعتبار فيما يتعلق بعملية تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز، سواء من حيث كيفية استخدام أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز أو نوعية المخاطر ومواطن الضعف التي تُقَيَّم. يُعد دمج تحليل المخاطر المركبة في هذه التقييمات أمراً ضرورياً لضمان تكوين رؤية شاملة حول المخاطر ومستويات المرونة في المجتمعات التي نخدمها [\(الأساس 3\)](#).

بنهاية المرحلة الثانية، تُستكمل صورة وافية ومفصلة عن المخاطر ومستويات المرونة في كل مجتمع من المجتمعات المختارة.



الشكل 5. المرحلة الثانية من خارطة الطريق نحو مرونة المجتمع

2.1 إجراء تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

يُعد تقييم المخاطر عنصرًا أساسيًا في أي جهد للحد من مخاطر الكوارث، إذ لا بد من معرفة المخاطر قبل وضع التدابير اللازمة للتقليل منها. يُطبق تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز في كلٍّ من السياقات العادية وسياقات الهشاشة والنزاع والعنف، إلا أن استخدام بعض أدواته، مثل المسوحات الميدانية وإعداد الخرائط ونجوم المرونة، قد يكون أكثر تعقيدًا في هذه السياقات. فعلى سبيل المثال، يُعد إعداد الخرائط أمرًا حساسًا عندما يكشف عن معلومات تُعتبر مساعدة لأطراف النزاع أو عندما تختلف المجتمعات بشأن الحدود أو التخطيطات أو أسماء مناطق معينة.

أيًا كان نوع الأنشطة التي تُنفذ ضمن إطار التقييم، يجب مراعاة الحد الأدنى من الضوابط التالية:

- ألا يترتب على أيٍّ من الأنشطة أثر سلبي (مبدأ عدم الإضرار).
- أخذ **مخاطر الحماية** في الاعتبار عند إجراء التقييم، على سبيل المثال من خلال استخدام بيانات ثانوية خاصة بالحماية من مجموعة الحماية، وإدراج أسئلة مرتبطة بالحماية في كل أداة (انظر: [قراءة إضافية 9](#))
- ضمان **صون كرامة الأشخاص** المتأثرين بالنزاع المسلح أو غيره من أشكال العنف والحفاظ على سلامتهم وتمكينهم من المشاركة في التقييم.
- تتعلق القرارات المطروحة هنا بمدة تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز والتعديلات اللازمة عليه وبمستوى مشاركة المجتمع، إضافة إلى الجوانب العملية لمختلف أدوات أو أساليب التقييم.

في حال تعذر تنفيذ عملية شاملة لتقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز في المجتمعات المستهدفة بسبب قيود على الوصول أو غياب أصحاب المصلحة والمجتمعات أو صعوبات في إدارة التوقعات أو أولوية الاحتياجات العاجلة قصيرة الأمد أو غير ذلك من العوامل، يجب النظر في إمكانية اعتماد عملية تقييم أقصر (انظر [دراسة الحالة 7](#)).



القراءة الإضافية 9.

تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز وإدماج الحماية

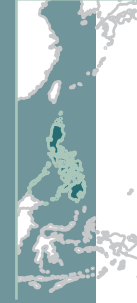
تُجري جمعية الهلال الأحمر الصومالي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز، ضمن برنامج تعزيز المرونة والتنمية المجتمعية المتكامل، بدعم من الصليب الأحمر الهولندي، في قرية عيليجي، إقليم أودال، أرض الصومال.

يمكن دمج نهج الحماية المجتمعية الذي تعتمده اللجنة الدولية للصليب الأحمر بسهولة ضمن خارطة الطريق نحو المرونة المجتمعية، نظرًا لتقارب الأهداف وتطابق المنهجية إلى حد كبير. يُعد هذا النهج وسيلة قائمة على المجتمع لمعالجة قضايا الحماية التي قد تواجهها المجتمعات ويهدف بشكل واضح إلى دعمها في تعزيز قدرتها على الحماية الذاتية. يركز نهج الحماية المجتمعية على العمل المباشر مع أفراد المجتمع لتحديد مخاطر الحماية، وتحليل التهديدات الكامنة وراءها وتقييم مواطن الضعف والقدرات داخل المجتمع، ثم تصميم وتنفيذ أنشطة موجهة لتعزيز الحماية بأسلوب جماعي وتشاركي. تمر دورة الحماية المجتمعية بمراحل تبدأ من التحليل ثم التخطيط، يتبعها التنفيذ، وتنتهي بالتقييم. يجب أن يشارك المجتمع بشكل وثيق في كل مرحلة من هذه المراحل، من خلال المشاركة الفعلية والتصميم المشترك وتحمل المسؤولية عن التنفيذ والنتائج، كما يكون من الأنسب تناول مخاطر الحماية ومناقشتها ضمن مجموعات صغيرة تُقسّم بحسب النوع الاجتماعي أو الفئة العمرية أو الفئات الأكثر ضعفًا.

- يوجد مستوى عالٍ من الاستقطاب داخل المجتمع.
- تشعر بعض الفئات في المجتمع بعدم الأمان أو بعدم الارتياح عند الحضور.
- من المرجح أن تهيمن إحدى المجموعات الفرعية على النقاش، ما يمنع الآخرين من التعبير عن آرائهم.

لضمان تمثيل العملية، يجب التواصل مع الجهات الفاعلة في المجتمع والسلطات المحلية وقادة المجتمع والمنظمات المجتمعية، بما في ذلك تلك التي يقودها الشباب أو النساء أو المؤسسات الدينية، وكذلك المنظمات الدولية غير الحكومية. يجب التأكد من تمثيل مختلف الفئات على امتداد العملية، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والفئات المهمشة، كما يمكن العثور على أدوات متنوعة لدعم هذه العملية في [الملحق 4](#).

تتضمن مجموعة أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز نطاقًا واسعًا من الوسائل. بحسب السياق الأمني المحلي، يجب تكييف هذه الأدوات لضمان المشاركة الآمنة لمختلف الفئات. فعلى سبيل المثال، إذا حُطّط لتنظيم حلقات **النقاش المركزة** أو استخدام "نجمة المرونة"، في ظل وجود تحدٍ أو أكثر من التحديات التالية:



إذا وُجد أيّ من هذه التحديات، يجب تكرار العملية: تنفيذ حلقات النقاش المركزة نفسها مع المجموعات الفرعية، ثم جمع النتائج من مختلف الجولات. رغم أن هذا التكرار يتطلب جهداً إضافياً، إلا أنه يتيح مشاركة آمنة وتمثيلاً أوسع. كفائدة إضافية، يوفر هذا النهج أفكار حول مخاطر مختلفة أو تصوّرات متباينة للمخاطر بين الفئات المختلفة في المجتمع. من بين الأسئلة الأخرى التي يمكن طرحها في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف:

- هل يجب عقد مشاورات المجتمع في منطقة محايدة خارج المجتمع، أم أن ذلك قد يعرض المجتمع لمخاطر أكبر؟
- هل يجب جمع أفراد المجتمع في مكان واحد، أم أن ذلك قد يجعلهم هدفاً للعنف أو يثير الشبهات؟
- هل يجب تسجيل الحضور من الأساس، أم الاكتفاء بجعله مجهولاً لحماية هوية المشاركين؟

توجد العديد من الطرق الأخرى لتكييف أدوات وعمليات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز مع سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، كما تُظهر خبرة الصليب الأحمر اللبناني. استناداً إلى تجربته في العمل ضمن بيئة هشة وديناميكية، وضع الصليب الأحمر اللبناني نهجاً مُكيّفاً للسياق اللبناني، حيث يميّز هذا النهج بتركيز قوي على التحضير لعملية تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز قبل إجراء التحليل داخل المجتمع. وإلى جانب تكييف أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز، أضاف الصليب الأحمر اللبناني أدوات جديدة، من بينها:

- **مصفوفة الجاهزية:** لتحديد أفضل نقاط الدخول، وتقدير ما إذا كان يجب المضي قدماً في تنفيذ عملية تقييم الهشاشة والنزاع والعنف شاملة [\(المورد 8\)](#).
- **أداة خط الأنايب:** لتوضيح العملية بدءاً من اختيار المجتمع وصولاً إلى ضمان جاهزيته لبرامج الحد من المخاطر، استناداً إلى أدوات مصفوفة الجاهزية.
- مخطط مكنم الخطر: لإبراز مكامن الخطر المترابطة والمتسلسلة، بما في ذلك النزاع.
- **أداة تقييم السياق الهش:** لفهم سياق النزاع والجهات الفاعلة والديناميكيات، والتي يمكن أن يتبعها اللجوء إلى الوساطة واتخاذ قرار بشأن إمكانية المضي في مزيد من الانخراط.

ستتوفر معلومات إضافية حول هذه الأدوات في الدليل الإرشادي المرتقب حول تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز يصدر عن الصليب الأحمر اللبناني والمُتوقع في عام 2025.

دراسة حالة 7.

تقييم المرونة المجتمعية على التأهب في الفلبين (بصيغته المعدلة)

في الفلبين، ينفذ الصليب الأحمر الفلبيني مشروعاً للحد من مخاطر الكوارث يراعي حساسية النزاع في منطقة مينداناو (لاناو ديل سورولاناو ديل نورت ومدينة إيليجان)، بدعم من الصليب الأحمر الألماني، حيث تتعرض هذه المناطق لكوارث متكررة مرتبطة بمكامن الخطر الطبيعية والكوارث الناجمة عن عوامل بشرية، فضلاً عن أنواع مختلفة من النزاعات.

خلال فترة الإغلاق التام الذي شهدته البلاد أثناء جائحة كوفيد-19، قرر الصليب الأحمر الفلبيني تكييف تقييم مواطن الضعف والقدرات المعدّل الذي يستغرق يومين — المستند إلى تقييم التأهب المجتمعي الممتد لـ 90 دقيقة، والذي طوّره الصليب الأحمر البريطاني وجرى تطبيقه تجريبياً في جزيرة أنغويلا الكاريبية في كانون الثاني 2021 — بدلاً من تنفيذ تقييم مواطن الضعف والقدرات الموحد الكامل.

شملت عوامل اتخاذ القرار مسألة الوصول في ظل قيود السفر، والاشتباكات الداخلية داخل المجتمعات، إضافة إلى النزاعات العائلية (ريدو)، إلى جانب منطقية المشروع وتوفر البيانات نتيجة انخراط سابق في بعض المجتمعات. حظي التقييم الأقصر بترحيب من الصليب الأحمر الفلبيني والمجتمعات، على الرغم من بعض الثغرات. نُفّذت الأنشطة بأمان وبما يتماشى مع تدابير الوقاية والحماية من كوفيد-19.

بعد خمس سنوات من إعصار هايان في الفلبين، اجتمع الأطفال والمعلمون خارج مدرسة ابتدائية للمشاركة في تمرين للتأهب للكوارث، واضعين دفاترهم على رؤوسهم لحمايتهم. الصليب الأحمر الألماني

رأى أفراد المجتمع أيضاً أن هذا الإطار الزمني الأقصر أقل إرباكاً وتطفلاً، ما أتاح مشاركة أوسع ضمن فترة مشاركة لا تتجاوز يومين، مقارنة بأربعة أيام في عملية تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز القياسية. فيما يلي الخطوات التي أولى المشروع لها الأولوية:

- تحديث البيانات الديمغرافية.
- تحديد مكنم الخطر الأكثر شيوعاً ("أكبر مصدر قلق").
- تحديد الأثر أو الآثار ("كيف سيؤثر عليك/على المجتمع؟").
- استخدام مخطط فن.
- تحديد أعلى مستوى من المخاطر ("في أي جانب تعتبر نفسك الأضعف؟").
- إعداد خطة عمل مجتمعية.

انخفضت ميزانية التقييم السريع من 160 يورو لكل مجتمع في إطار تقييم مواطن الضعف والقدرات الكامل إلى 80 يورو في إطار تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز المُعتمد.

تستند هذه الدراسة إلى مقابلات أُجريت مع الصليب الأحمر الفلبيني وبعثة الصليب الأحمر الألماني في الفلبين عام 2022.

2.2 تحليل المخاطر المركبة

كما هو موضح في [الأساس 3](#)، تتأثر الهشاشة والتعرض للكوارث بكلٍ من أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف، وكذلك بمكان الخطر الطبيعية، ما يؤدي إلى بيئة تتسم بتعدد المخاطر. قد تتزامن أحداث الكوارث أو تتسبب في تحفيز أحداث أخرى، لا سيما في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف حيث تتداخل مستويات الهشاشة مع محدودية القدرة على التكيف. (سمبسون وآخرون، 2021).

بهذا الشكل، تُحدث سياقات الهشاشة والنزاع والعنف تأثيرًا مُضاعفًا على الكوارث المرتبطة بمكان خطر أخرى. إذا تزامنت هذه الكوارث في المنطقة نفسها، تُضطر المجتمعات إلى مواجهة المخاطر انطلاقًا من وضع يتسم بضعف المرونة المجتمعية وارتفاع مستوى الضعف. وإلى جانب ذلك، فإن التفاعل بين الهشاشة أو النزاع أو العنف مع مكان خطر أخرى غالبًا ما يُفضي إلى كوارث وتأثيرات متسلسلة، حيث يمكن أن يُحفز الحدث الأولي أحداثًا ثانوية تكون أثارها أشد خطورة، كما أن الآثار الممتدة على المدى الطويل قد تزيد من هشاشة المجتمع إزاء المخاطر المستقبلية، سواء كانت طبيعية أو مرتبطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف (يسكارولي وألكساندر، 2018؛ سمبسون وآخرون، 2021).

يُعد فهم هذه الديناميكيات والتفاعل بين عوامل الخطر الطبيعية والبشرية أمرًا أساسيًا لفهم **مشهد المخاطر الكلي** في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، إذ لا يمكن التعامل مع أي عامل خطر بمعزل عن الآخر. ويوضح تحليل المخاطر المركبة كيفية تفاعل مختلف المخاطر في منطقة معينة، ويقدم تصورًا مهمًا للمسببات المرتبطة بالخطر والضعف (قراءة إضافية 10).

- **أهم مسببات الخطر** المرتبطة بمواطن الضعف الكامنة داخل المجتمع وتفاعلها مع مختلف مكان الخطر ذات الصلة.
- **البؤر الساخنة عالية الخطورة**، حيث تتقاطع المستويات المرتفعة من الهشاشة مع المستويات المرتفعة من التعرض لمكان خطر مختلفة.

القراءة الإضافية 10.

تصوير البيئات المتعددة المخاطر

يكون من المفيد التفكير في البيئات متعددة المخاطر على أنها طبقات مختلفة من المخاطر والهشاشة الكامنة، التي تتراكم لتسبب في كوارث واسعة النطاق أو ذات أثر بالغ. يمكن أن تشمل هذه الطبقات ما يلي:

- التعرض لمكان خطر طبيعية مختلفة (مثل الفيضانات، الأمطار الغزيرة، موجات الحر، الأوبئة).
- ديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف، التي قد تُشكّل مكان خطر (مثل العنف أو تلوث المناطق بالأسلحة) أو تدفع نحو زيادة الهشاشة (مثل النزوح أو قيود الحركة أو الانقسامات المجتمعية أو انخفاض القدرة على الاستجابة).
- الجذور المسببة لمخاطر الكوارث (مثل تغيّر المناخ وتدهور البيئة وهشاشة الأسواق والتهميش الاقتصادي والتحضر غير المخطّط).
- أنماط أخرى للهشاشة أو الضغوط على المجتمعات المحلية (مثل الأزمات الصحية أو التنافس على الموارد المحلية أو انعدام الأمن في سُبل العيش والهجرة أو تقلب أسعار وتوافر المواد الغذائية).
- انعدام الأمن في سُبل العيش والهجرة أو تقلب أسعار وتوافر المواد الغذائية).

يساعد تحديد الطبقات الرئيسية التي تتفاعل لتوليد المخاطر المركبة في منطقة معينة على فهم أنماط الخطر والهشاشة، كما يمكن إدماج هذه الطبقات في تحليل المخاطر المركبة عبر تراكب البيانات المكانية ذات الصلة، مثل استخدام خرائط البؤر الساخنة. لا تقتصر المخاطر المركبة على سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، إذ تُعتبر هذه الظروف مجرد مجموعة إضافية من الطبقات المساهمة في نشوء المخاطر. فعلى سبيل المثال، تؤدي المخاطر المركبة دورًا مهمًا في الحد من مخاطر الكوارث خلال جائحة كوفيد-19، سواء من خلال أثارها الصحية المباشرة أو من خلال أثارها غير المباشرة المرتبطة بتدابير الاستجابة والقيود المفروضة للحد من انتشار المرض، والتي أوجدت بدورها مكان خطر ومواطن ضعف جديدة (والتون وآخرون، 2021).

إلى جانب تحليل المخاطر المحلية في إطار تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز. يمكن إجراء تحليل للمخاطر المركبة على المستوى الوطني أو الإقليمي ضمن المرحلة الأولى لتحديد المناطق ذات الأولوية لبرامج جديدة للحد من مخاطر الكوارث، كما يمكن أن يستند تحليل المخاطر المركبة إلى تجارب الكوارث السابقة في إطار تحليل بأثر رجعي أو إلى رسم سيناريوهات مستقبلية للمخاطر ضمن نهج استشرافي.

يمكن استخدام أساليب متنوعة في هذه العملية، حيث تُدمج في الغالب المعلومات النوعية حول التفاعلات بين المخاطر والضعف مع المعلومات الكمية أو المكانية حول التعرض لمكامن الخطر ومسببات الضعف. لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى إرشادات مركز الاستباقي بشأن منهجيات تحليل المخاطر المتعددة، كما يتيح تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز إضافة بيانات دقيقة على المستوى المحلي بشأن الآثار المتباينة والتجارب المختلفة وسدّ الفجوات في البيانات.

يعتمد اختيار الأساليب المناسبة والقابلة للتنفيذ على العوامل السياقية (مثل السلامة والأمن، وفرص المشاركة المجتمعية) والموارد المتاحة (مثل إمكانية الوصول إلى أدوات أو برامج محددة والوقت، والمهارات والقدرات، والموارد المالية). رغم أن معظم الحالات تستفيد من تحليل متعدد الأساليب، قد نواجه في الممارسة قيوداً عدة تعيق ذلك، بحيث نقرر استخدام نهج تحليلي أكثر محدودية، مع إدراك المساومات والقيود القائمة. فعلى سبيل المثال، في السياقات شديدة انعدام الأمن، قد يكون من المستحيل إجراء تحليل تشاركي كامل للمخاطر، ما يتطلب اعتماد تحليل عن بُعد في الغالب. يمكن التحقق من النتائج لاحقاً مع أفراد المجتمع، عندما يكون ذلك ممكناً. إذا لم تتوافر أدوات أو قدرات فنية، فقد يكون من الضروري إجراء تحليل يستند أساساً إلى المعلومات النوعية التي يقدمها أفراد المجتمع.

يوفر الجدول 3 لمحة عامة عن سيناريوهات مختلفة، إلى جانب مصادر البيانات والنهج التحليلية التي يمكن أن تفيد في إجراء تحليل للمخاطر المركبة. يمكن أن تنتج القيود على المشاركة المجتمعية أو على توافر البيانات الكمية عن مجموعة واسعة من العوامل التي يُحدد جزء منها ضمن التحليل السابق.

الجدول 3. مناهج تحليل المخاطر المركبة لسيناريوهات مختلفة

فرص المشاركة المجتمعية	منخفض	مرتفع
توافر البيانات الكمية و/أو المكانية	منخفض	مرتفع
ما يمكن القيام به	■ إجراء تحليل سريع يستند إلى مقابلات مع خبراء أو مقدمي المعلومات الرئيسيين مع التركيز على المجالات ذات الأولوية استناداً إلى تحليل النزاع السابق. ■ استخدام مصادر البيانات الثانوية المتعلقة بالكوارث السابقة للمساعدة في تحديد مكامن الخطر والمناطق المثيرة للقلق.	■ إجراء تحليل عن بُعد بالاستناد إلى البيانات المكانية لرسم خرائط التعرض للمخاطر، بما يشمل مكامن الخطر الطبيعية ومكامن الخطر المرتبطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف. ■ الاستفادة من مقابلات مع خبراء أو مقدمي المعلومات الرئيسيين، فضلاً عن مصادر البيانات الثانوية حول الكوارث السابقة، لتحديد مسببات الهشاشة والتفاعلات بين المخاطر والهشاشة.
منخفض	■ إجراء تحليل تشاركي يحدد مكامن الخطر ومسببات الهشاشة المثيرة للقلق استناداً إلى مدخلات المجتمع، مثل ما يتم خلال ورش العمل أو حلقات النقاش المركزة. ■ يمكن للمجتمعات أيضاً الإشارة إلى المناطق عالية الخطورة استناداً إلى معارفها المحلية.	■ إجراء تحليل شامل يدمج البيانات المكانية حول التعرض للمكامن الخطر والأنماط المكانية لمواطن الضعف مع مدخلات المجتمع بشأن المخاطر ومسببات الهشاشة المثيرة للقلق وتفاعلاتها.

تُعد حالتا هندوراس (دراسة حالة 8) والسودان (دراسة حالة 9) مثالين على تحليل رجعي للمخاطر المركبة، ورسم خرائط للمناطق الساخنة على التوالي. بالإضافة إلى الملخص الموجز أدناه، يُستحسن الاطلاع على خرائط القصص التفصيلية التي أعدها مركز المناخ. تشكل الدراستان مثالين عميقين لتحليل المخاطر المركبة. يظهر الرسم التوضيحي في حالة السودان كيف تتداخل طبقات متعددة: عوامل مرتبطة بمكامن الخطر الطبيعية والنزاع والهشاشة، تتقاطع لتكشف عن طبقة مركبة من المخاطر الشاملة. حتى عند غياب الوقت أو الموارد لإجراء تحليل مطوّل للمخاطر المركبة كما في الدراستين، يبقى الوعي بالمخاطر المركبة والمتسلسلة جزءاً من أي تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز.



يشارك المتطوعون في محاكاة لكارثة في كوكس بازار، بنغلاديش. ويهدف التمرين إلى مساعدة سكان مخيم كوتوبالونغ على تعلم كيفية الحفاظ على سلامتهم خلال موسم الأعاصير. الصورة: براد زيريفيتز / الصليب الأحمر الأمريكي.



دراسة حالة 8. تحليل المخاطر المركبة بأثر رجعي في هندوراس

أجرى مركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ (مركز المناخ) تحليلًا رجعيًا للمخاطر المركبة المتعلقة بالعاصفتين المدارية "إيتا" و"إيوتا"، اللتين ضربتا هندوراس بفارق زمني قصير في تشرين الثاني 2020، بهدف تحديد مسببات المخاطر المركبة والهشاشة وتحديد المناطق ذات الأولوية العالية لبرامج الحد من مخاطر الكوارث المستقبلية. تناول التحليل الكوارث السابقة لاستكشاف كيفية تفاعل المخاطر المختلفة بما أدى إلى تفاقم آثار الكوارث وتعزيزها. شمل ذلك كلاً من مكامن الخطر الأولية والعوامل المركبة المرتبطة بالسياق الاجتماعي والاقتصادي أو بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

في حالة هندوراس، أظهر هذا التحليل الرجعي مجموعة من المسببات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية للمخاطر، التي ضاعفت من آثار العواصف المدارية وأفضت في نهاية المطاف إلى أزمة إنسانية أثرت على أكثر من 7.5 مليون شخص.

حدثت العاصفتان "إيتا" و"إيوتا" بشكل مستقل، لكن بفارق زمني قصير، ما أدى إلى فيضانات وانهيارات أرضية متسلسلة، وزاد من تفاقم الأزمات الجارية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والعنف والهجرة.

تشير نتائج التحليل الرجعي إلى أن المناطق الأكثر تضرراً من الفيضانات كانت هي المناطق التي تأثرت تاريخياً بعدة كوارث سابقة وشهدت في الوقت نفسه معدلات مرتفعة جداً من العنف.

أدى التعرض للعنف أيضًا إلى نزوح السكان نحو مناطق هامشية معرضة للفيضانات والانهيارات الأرضية، ما زاد من الضعف الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المجتمع والأسر. تفاقمت هذه العوامل بفعل الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، التي عمقت مستويات الفقر وانعدام المساواة المرتفعة أصلاً. استناداً إلى هذا التحليل، وُضعت قائمة من المؤشرات ومصادر البيانات لمتابعة أوضاع المخاطر المتعددة مستقبلاً. استند التحليل إلى مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين وإلى بيانات نوعية وكمية مأخوذة من الأدبيات العلمية والتقارير المتاحة للعموم وقواعد البيانات الجغرافية المكانية. تشمل المعلومات المجمعة فترة تشرين الثاني 2020 وكذلك الأحداث السابقة للأزمة، من أجل فهم الكيفية

والأسباب والمواقع التي أدت فيها الديناميكيات المركبة إلى الآثار الملحوظة. تم تنظيم المعلومات في جداول زمنية ورسوم انسيابية لإظهار كيفية تزامن الكوارث المختلفة أو تعاقبها وكيفية تفاعل مكامن الخطر المرتبطة بها مع بعضها البعض، كما دُعمت هذه النتائج بخرائط للبوئر الساخنة في المناطق المتضررة من العواصف المدارية، لتحديد مختلف مسببات الخطر وتصويرها بصرياً.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا التحليل الرجعي، يُرجى مراجعة الخريطة السردية الخاصة بهندوراس التي أعدها مركز المناخ

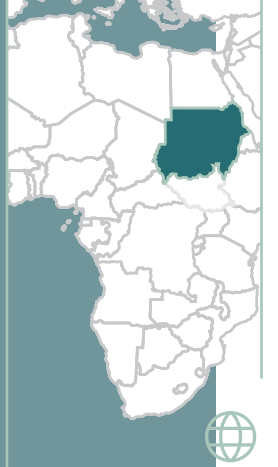




دراسة حالة 9.

رسم خرائط النقاط الساخنة
في السودان

تساعد رسم خرائط البؤر الساخنة على تحديد المناطق عالية الخطورة التي تتقاطع فيها المستويات المرتفعة من الضعف مع مستويات المرتفعة من التعرض لمكامن خطر معينة، يمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل البيانات المكانية لمؤشرات الهشاشة والتعرض باستخدام نظام المعلومات الجغرافية، بالاستناد إلى البيانات المكانية التاريخية وعند توافرها، توقعات مكامن خطر المستقبلية (مثل محاكاة المناخ).

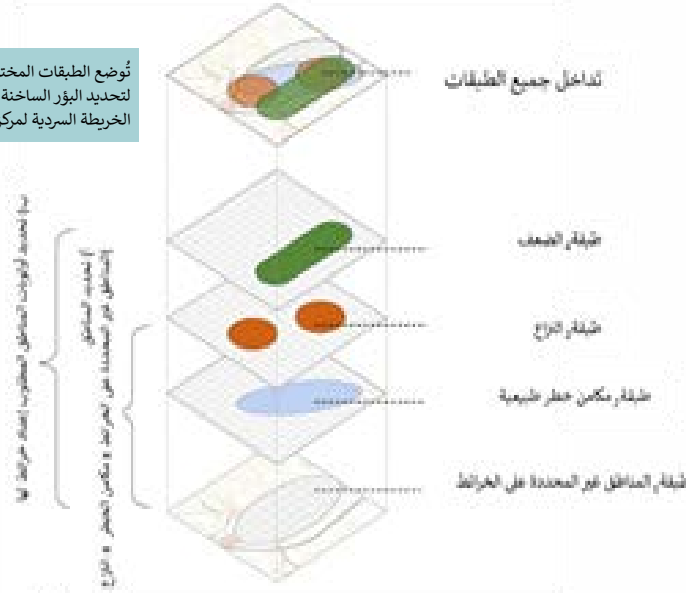


تُدمج طبقات مختلفة من المعلومات في خريطة تراكبية تحدد بالأوزان، بحيث تُمنح مسببات الهشاشة أو التعرض درجات أولوية متفاوتة وفقاً للاحتياجات المحلية والتي قد تستند إلى مدخلات المجتمع و/أو تقدير الخبراء، وعندما يُطبّق ذلك على عدة من مكامن خطر، مثل مكامن الخطر الطبيعية المختلفة ومكامن الخطر المرتبطة بالنزاع، يمكن إنشاء خريطة بؤر ساخنة متعددة المخاطر.

يُعد تحليل البؤر الساخنة في السودان، الذي أجراه مركز المناخ عام 2021، مثالاً على ذلك فقد جرى تحديد المناطق عالية الخطورة على أنها تلك التي يتقاطع فيها الأثر الشديد للنزاع مع الارتفاع الكبير في التعرض للفيضانات والجفاف ومستويات مرتفعة من الهشاشة ضمن الموقع الجغرافي نفسه. لتقدير هذه العناصر، استُخدمت مجموعات بيانات مختلفة، من بينها:

- النزاع: كثافة النزاعات خلال الفترة 2000-2021 (بيانات مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة).

تُوضع الطبقات المختلفة فوق بعضها لتحديد البؤر الساخنة للمخاطر. © الخريطة السردية لمركز المناخ.



- مكامن الخطر الطبيعية: التعرض للفيضانات (بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة) والتعرض للجفاف (بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة).
- الضعف: انعدام الأمن الغذائي مؤخرًا (بيانات شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة) ومعدل انتشار التقرّم ومواقع النازحين داخليًا واللاجئين (بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).
- بناءً على التحليل، جرى تحديد أربع مناطق ساخنة، مع تحديد مكامن الخطر ذات الأولوية في كل منها، فعلى سبيل المثال، تعرض النازحين داخليًا واللاجئين للفيضانات في منطقة نيالا بجنوب دارفور.

للإطلاع على مزيد من التفاصيل حول رسم خرائط البؤر الساخنة، يُرجى مراجعة الخريطة السردية التي أعدها مركز المناخ حول السودان.

أحد متطوعي جمعية الهلال الأحمر السوداني يوجه المُجَلِّين أثناء حدوث فيضان في نهر النيل.
الصورة: هالاثم إبراهيم / جمعية الهلال الأحمر السوداني



2.3 إرشادات خطوة بخطوة خلال المرحلة الثانية

نستعرض الآن خطوات المرحلة الثانية من خارطة الطريق نحو المرونة المجتمعية ونرى كيف نُدرج تحليل المخاطر المركبة ضمن تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز.

الخطوة 1: وضع الأساس للعملية

خلال هذه الخطوة، تتم مراجعة تحليلات المخاطر الوطنية أو الإقليمية القائمة، إضافة إلى تحليل سياق النزاع الذي أُنجِز في المرحلة الأولى وتقييم مدى تأثير هذه العوامل على المجتمع المستهدف. يعرض الجدول 4 بعض الأمثلة على كيفية تأثير النزاع والهشاشة في المخاطر [\(الأساس 3: 9؛ 1.3 فهم سياق النزاع وأصحاب المصلحة\)](#)

الجدول 4. انعكاسات النزاع المسلح والهشاشة على المخاطر المحلية

الانعكاسات المحلية	الجوانب على المستوى الوطني	مكمن الخطر المباشر	الأثر على الضعف
التفجيرات وإطلاق النار	النزاع المسلح	مكمن الخطر المباشر	انعدام الأمن وتهديد الأرواح والحركة وزيادة تكاليف المعاملات (مثل تكاليف الحماية).
الأنغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.			تهديد للأرواح والحركة والإنتاج الزراعي.
غياب التماسك الاجتماعي.			تآكل الثقة والتماسك، حيث يمكن أن ينعكس النزاع الوطني محليًا. وتشمل آثار أخرى: الهجرة واللجوء والازدواجية في الحوكمة.
يزيد من احتمالية العنف المنظم وغير المنظم، ما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الحماية.	الحوكمة الهشة أو المحدودة		تؤدي المخاوف المرتبطة بالسلامة والأمن إلى فرض قيود على الحركة وتؤثر في مختلف الأبعاد بدءًا من الفرص الاقتصادية وصولًا إلى الترابط والتماسك الاجتماعي.
تشأ مكامن الخطر من البنى التحتية سيئة الصيانة أو من مكامن الخطر ببنية أو كيميائية.			تكون الخدمات المحلية والبنى التحتية واللوائح الحكومية محدودة، لا سيما خارج المدن الرئيسية ويمكن أن يؤثر ذلك على الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم والشرطة وإدارة مخاطر الكوارث.
تعمل الجهات غير الحكومية، بما في ذلك الجهات المسلحة، على سد الفجوات في الخدمات والقدرات.			

في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، يكاد يكون من المؤكد أن تؤثر مختلف عوامل الخطر على المستوى الوطني على المجتمعات المستهدفة، حتى وإن لم تكن واضحة للعيان في البداية، فقد يشهد النزاع المسلح على المستوى الوطني أنشطة النزاع المباشرة في المجتمعات (أو تهديدًا بحدوثها). لكن حتى في غياب أنشطة النزاع المحلية، غالبًا ما تظهر تأثيرات أقل وضوحًا، مثل تآكل الثقة والأمن، الأمر الذي يضعف بعض الأسس اللازمة للعمل المجتمعي.

يُعد تحديد كيفية تأثير عوامل الخطر الوطنية على المجتمعات المحلية أمرًا مهمًا، لأنه يؤثر على **عوامل العملية** (كيف ستقدّ تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز؟) وكذلك على **نتائج** هذا التقييم (ما هي المخاطر ومواطن الضعف؟). لذلك، يتعين في بداية المرحلة الثانية دراسة كيفية انعكاس العوامل الوطنية على المستوى المحلي.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

كما في الخطوة 3 من المرحلة الأولى، يُعد العمل التحضيري لوضع الأساس لعملية تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز أمرًا بالغ الأهمية قبل الاجتماع بالمجتمع. يجب أن يضم الفريق أعضاء من خلفيات تقنية متنوعة، بما يشمل الأفراد ذوي الخبرة الأكبر والأقل خبرة (لأغراض بناء القدرات) من داخل المجتمعات أو من محيطها القريب. يضمن تشكيل الفريق بهذه الطريقة، مع قيام الأعضاء الأقل خبرة بدور المراقبين ومدوني الملاحظات، فهم شامل وتوثيق متكامل، كما يُعد الحصول على الدعم والالتزام من جميع أصحاب المصلحة أمرًا جوهريًا ويتطلب إيلاء اهتمام خاص لديناميكيات المجتمع أثناء الاجتماعات، بما يعزز الثقة والتعاون.

من المفيد أن يناقش الفريق كيفية إدارة العملية وتوقعات المجتمعات وأصحاب المصلحة، بما يشمل التمويل المتاح لتنفيذ خطة العمل المجتمعية وكذلك مدة الانخراط، وكلا الأمرين يمثلان نقاشًا صعبًا، لكن عدم الوضوح منذ البداية قد يؤدي إلى الإضرار وزيادة الإحباط.

يساعد إنشاء قنوات تواصل ثنائية الاتجاه قوية، بما يتماشى مع مبادئ المشاركة المجتمعية والمساءلة المعتمدة، وهو عمل مستمر يحتاج إلى اختبار وتحسين. في كافة الأحوال، يجري تبادل الكثير من المعلومات الرئيسية بشكل مباشر من خلال الأحاديث غير الرسمية مع المتطوعين، كما يجب توثيقها ومتابعتها. انظر [الملحق 4](#) للاطلاع على نظرة عامة حول الأدوات ذات الصلة.

المرحلة الأساسية: التأهب للتقييم
نصل إلى هذه المرحلة عند استكمال كافة الخطوات السابقة.

الخطوة 2: وضع الجدول الزمني والميزانية للتقييم
تتطلب هذه الخطوة مراجعة القيود المتعلقة بالجدول الزمني والميزانية، والتخطيط لعملية تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز بناءً على ذلك. يجب النظر فيما إذا كانت الأوضاع تسمح بإجراء تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز قائم على المجتمع، أم أنه توجد حاجة إلى إدخال تعديلات.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

عند وضع الجدول الزمني والميزانية للتقييم، يجب أن تنعكس العناصر والمبادئ الرئيسية الواردة في الأساس 5 في خطة العمل، وحتى في ظل ضغوط الوقت، فإن إغفال تقييم هذه العناصر الأساسية بشكل دقيق ونقدي قد يؤدي إلى الإضرار وربما تدمير أي علاقات ناشئة مع المجتمعات. من المحتمل أن يتطلب الجدول الزمني وقتاً أطول مما كان مقدراً في البداية، بسبب صعوبات التنسيق وبناء الثقة، والتطورات الديناميكية في السياق، ومخاوف السلامة والأمن، وتوافر أصحاب المصلحة وأفراد المجتمع، أو التحديات اللوجستية، بالإضافة إلى أن التخطيط غالباً ما يكون مفرطاً في التفاؤل. من الجوانب الرئيسية الأخرى النظر في ملائمة الإعداد الثقافي، وما إذا كان من الأفضل عقد جلسات مختلطة أو منفصلة، وأخذ المخاوف المتعلقة بالحماية في الاعتبار لتقرير ما إذا كان من الأنسب عقد العملية داخل المجتمع أو خارجه.

كما يوضح المثال من الفلبين خلال جائحة كوفيد-19، يستحسن في بعض الحالات عقد اجتماع واحد أو عدة اجتماعات عبر الإنترنت؛ ففي تلك الحالة، أجري تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز أولي وخفيف وقصير عبر الإنترنت، للحفاظ على التواصل مع المجتمعات ووضع الأساس للتعمق لاحقاً عندما يصبح الوصول ممكناً والانخراط لفترة أطول متوقعاً.

(انظر دراسة الحالة 7، القسم 14 حول المشاركة المجتمعية، وحماية البيانات، والإدارة عن بُعد).



الخطوات 3-6:

فهم مكان المخاطر الرئيسية والضعف والقدرات واستكشاف المخاطر وتقديرها عبر كافة الأبعاد

يمكن جمع الاعتبارات الخاصة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف ضمن الخطوات التالية، حيث يُعد التأكد من تقييم المخاطر المرتبطة بمكان المخاطر الطبيعية والعوامل الناشئة عن سياقات الهشاشة والنزاع والعنف أمرًا أساسيًا في كل خطوة، وذلك بالاستناد إلى نهج تحليل المخاطر المركبة. يجب أخذ ثلاثة أمور رئيسية بعين الاعتبار:

■ **استخدم منظورًا واسعًا:** كممارسين في مجال الحد من مخاطر الكوارث، نميل غالبًا إلى التركيز على مكان المخاطر الطبيعية والمخاطر المرتبطة بها، يُشكّل هذا التحيز طريقة استقصائنا ويحول دون أفكار لمخاطر أخرى؛ فبدلاً من اعتماد منظور ضيق يقتصر على مكان المخاطر الطبيعية، يجب استخدام منظور واسع لتحديد عوامل الخطر الأخرى المرتبطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف. فعلى سبيل المثال، عند إعداد تقويم موسمي أو جدول زمني تاريخي، لا يكفي معرفة تفاصيل وقوع الكوارث فقط، بل يجب البحث أيضًا عن عوامل أخرى مثل أنشطة النزاع والحوادث الأمنية أو الاشتباكات وتقلبات الأسواق وغيرها. يجب الحفاظ على حساسية النزاع طوال العملية.

■ **استخدم عينات تمثيلية:** من أبرز المآخذ في عمليات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز أن تُنفَّذ فقط مع من يُعبرون عن آرائهم ويبدون اهتمامًا بالمشاركة في العملية. بقدر ما تسمح به الظروف، يجب التأكد من الاستماع إلى أصوات وإشراك من هم على الهامش أيضًا. فعلى سبيل المثال، عند الرغبة في عقد حلقات نقاش مركزة، يجب تقديم إرشادات واضحة حول اختيار المشاركين. لتوظيف 20 مشاركًا، يمكن استخدام خريطة المجتمع وتقسيمها إلى عشرة مربعات، ثم اختيار مشاركين من كل مربع استنادًا إلى معايير محددة مسبقًا (مثل النوع الاجتماعي)، بحيث تمثل العينة تقريبًا تركيبة المجتمع، كما أن عقد حلقات نقاش مركزة منفصلة للذكور والإناث يمكن أن يكشف عن اختلافات في تصورات المخاطر وأولويات مخاطر الحماية بالنسبة لعضوات المجتمع.

■ **أسأل دائمًا: لماذا؟** من المشكلات الشائعة في عمليات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز أنها تظل سطحية ولا تحدد الأسباب الجذرية. فعلى سبيل المثال، إذا اعتُبر تآكل ضفاف الأنهار مشكلة، فاطرح السؤال: لماذا؟ في هذه الحالة قد يكون تغيّر المناخ، بما يتضمنه من هطول أمطار أشد غزارة وزيادة في سرعة تدفق المياه، مسؤولًا بقدر الممارسات المحلية الضارة مثل تجريف قاع الأنهار. على غرار ذلك، إذا وُجدت خسائر كبيرة ناجمة عن مكن خطر طبيعي، فاطرح السؤال: لماذا؟ إن الأمثلة من ليبيا واليمن في فصل "الأسس" توضح العوامل المركبة التي أسهمت في حجم الخسائر والأضرار. إن طرح سؤال "لماذا؟" يتيح تكوين صورة أوضح للوضع، ما يفتح المجال لوضع تدابير أكثر فعالية للحد من مخاطر الكوارث. في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، من المرجح أن يظهر تفاعل بين عوامل النزاع والهشاشة وتغيّر المناخ وضعف إدارة المخاطر وغيرها من العوامل.

يوفر الجدول 5 أمثلة حول كيفية إدراج هذه الاعتبارات في تنفيذ مختلف أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز.

الجدول 5. اعتبارات تنفيذ أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

أداة تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز	اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف
مراجعة المصادر الثانوية	يجب التأكد من مراجعة المصادر الثانوية أولاً، إذ توفر معلومات مفيدة حول أنماط الهشاشة والنزاع والعنف (بما في ذلك الحساسيات ومخاطر الحماية) وكذلك حول الجوانب الأخرى للمخاطر، كما أن هذه المراجعة قد توفر الكثير من الوقت عبر تجنب جمع بيانات متوافرة أصلاً. تضمن المراجعة الاستخدام الفعال للوقت المحدود مع المجتمع، لا سيما في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف وتُجنب رفض أفراد المجتمع بسبب التكرار أو المبالغة في جمع البيانات.
العصف الذهني لمكانم الخطر وتوصيفها	يُيسّر النقاش بطريقة تتيح ظهور مختلف مكانم الخطر الطبيعية والبشرية خلال الحوار مع المجتمع. لا تُطرح مخاطر الحماية إلا ضمن مجموعات منفصلة، مثل مجموعات الذكور والإناث. يجب أخذ مكانم الخطر المركبة والمتسلسلة وآثارها في الاعتبار أثناء التوصيف. إذا كان أحد مكانم الخطر البشرية المدرج ضمن الأولويات الرئيسية ويُفترض التعمق في توصيفه مع المجتمع، فقد يكون من المفيد، إذا سمح الوضع، استخدام إحدى أدوات تحليل النزاع بدلاً من أداة تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز القياسية للحصول على معلومات أكثر فائدة. تجدر الإشارة إلى أن أداة التوصيف القياسية في إطار تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز تركز على مكانم الخطر الطبيعية.
الملف التاريخي والتصوّر البصري	يمكن أن تساعد الأداة التالية في إعداد تسلسل زمني للنزاع ودورة النزاع، إلى جانب توضيح نمط مكانم الخطر الطبيعية. مع ذلك، قد لا يكون أفراد المجتمع مستعدين لمناقشة روايات بعضهم البعض حول النزاعات، كما قد لا يكون فريقكم مهتماً لتيسير نقاش يسوده التوتر والعاطفة. في هذه الحالة، يمكن تقسيم المشاركين إلى مجموعات: جمع تسلسلين زمنيين منفصلين ثم دمجهما، مع إبراز الاختلاف في وجهات النظر (على سبيل المثال، باستخدام ألوان مختلفة).
التقييم الموسمي	يمكن البدء بهذا التمرين من خلال تحديد أنشطة سبل العيش على مدار العام، ثم إضافة مكانم الخطر والمستبيات المرهقة (مثل موسم الشح). بعد الانتهاء، يُستكشف ما إذا كانت الأحداث المرتبطة بالهشاشة والنزاع والعنف تحدث في أوقات مختلفة من السنة وفق نمط دوري، وما إذا كانت حالات الهشاشة والنزاع والعنف مرتبطة بأنشطة سبل العيش محددة أو بمستبيات/محفزات أخرى. لمزيد من المعلومات حول الأنماط الزمنية المحتملة للعنف، يُرجى مراجعة الأساس 2، كما يمكن أن يساعد هذا التمرين في تأمل المخاطر المركبة والمتتالية بالتعاون مع أفراد المجتمع.
الخرائط	تُعدّ عملية إعداد الخرائط حسّاسة عندما تكشف عن معلومات تُفسّر على أنها دعم لأطراف النزاع أو عندما تختلف المجتمعات بشأن الحدود أو التقسيمات أو أسماء مناطق معينة. من الضروري التحلي بالتأهب والوعي والحساسية خلال تيسير هذا النوع من التمارين، مع التفكير بعناية في الإعداد وتكوين المجموعات. في سياقات المخيمات، يقتصر فهم النازحين داخلياً أو اللاجئين أحياناً على البيئة المحيطة ومكانم الخطر المتكررة في المراحل الأولى من الزواج. تسهم المنظمات المحلية والوطنية والدولية في استكمال هذه المعلومات [الدروس المستفادة من الممارسة: بنغلاديش]. في بعض السياقات، تُعدّ الخرائط من المعلومات الحسّاسة الي تُفسّر على أنها تخدم طرفاً أو أكثر من أطراف النزاع. لذلك، يجب ضمان عدم إدراج مثل هذه المعلومات ضمن محتوى الخرائط.

أداة التقييم المُعزّز للهشاشة والقدرات	اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف
جولة ميدانية	تحقق ما إذا كان تنفيذ جولة ميدانية آمناً. لا يمكن تنفيذ مثل هذه الجولات في بعض الحالات، حيث يقتصر الوصول على مناطق دون أخرى. حتى إذا أظهر التقييم المسبق أنّ التنفيذ آمن، تُتخذ الاحتياطات وتُوضع خطط بديلة. تُبلغ جميع الأطراف وتُستحصل الضمانات الأمنية قبل تنفيذ الجولة الميدانية.
مخطط فنّ	تُعدّ مخططات فنّ أداة فعالة للغاية في رسم خرائط المجتمع، إذ تُمكن من عرض المجموعات المختلفة ضمن المجتمع والعلاقات التي تربط بينها (انظر). يمكن أن تشمل هذه المجموعات أصحاب المصلحة وجهات التأثير والشركاء وغيرهم. مع ذلك، لا تدعم جميع الجهات المنخرطة بالضرورة عملية تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز أو تخطيط تعزيز المرونة المجتمعية. يُستحسن متابعة هذا التمرين بإجراء تحليل أكثر تفصيلاً لأصحاب المصلحة، يُصنّفون فيه وفقاً لنطاق تأثيرهم أو مستوى اهتمامهم أو علاقاتهم المتبادلة. يُسهّم هذا التحليل في إدارة فعالة ومستمرة لأصحاب المصلحة. يُستفاد في ذلك من المعلومات الواردة في الأساسين الثاني والتاسع عشر: "فهم سياق النزاع وأصحاب المصلحة".
حلقات النقاش المركزة	اعتمد نهجاً حساساً للنزاع عند النظر في التكوين المناسب لمشاركي مجموعات التركيز. رغم ضرورة السعي إلى عينة تمثيلية، كما تم توضيحه أعلاه، تُشكّل مجموعات منفصلة عندما يكون المجتمع منقسماً. تُستثنى أيضًا المواضيع التي تُعدّ حساسة للغاية أو صادمة أو تثير إشكالات ضمن بيئة جماعية. عندما تقتضي الحاجة مناقشة مواضيع حساسة، تُستخدم المقابلات مع مقدّي المعلومات الرئيسين بدلاً من النقاش الجماعي.
مقابلات مع مقدّي المعلومات الرئيسيين	يُحرص على التواصل مع جميع الأطراف للحصول على صورة شاملة. عند ملاحظة غياب مجموعات سكانية معيّنة أو تهميشها خلال العملية التشاركية، تُجرى مقابلات مع مقدّي المعلومات الرئيسيين من بين أصحاب المصلحة وقادة المجتمع لسدّ فجوات المعلومات.

الخطوة السابعة: قياس المرونة والإبلاغ والتحقق

يُجرى تقييم شامل للمخاطر، مع أخذ الآثار المتراكبة في الحسبان. يمكن استخدام "نجمة المرونة" كتمرين تلخيصي لهذا الغرض. يُستخدم أيضًا نموذج "مناقشة الأبعاد"، مع إمكانية إضافة أسئلة مخصصة لسياق الهشاشة والنزاع والعنف. يعرض هذا التحليل من خلال "رادار المرونة" لإظهار مستوى المرونة في كلٍّ من الأبعاد الإحدى عشرة. بالإضافة إلى ذلك، يُستفاد من "شجرة المشكلات" لتحديد الأسباب وسلاسل الأثر (انظر الأساس 3). الأدوات (انظر الملحق 4):

- ورقة تيسير "نجمة المرونة" والدليل ونموذج التوثيق
- قالب شجرة المشكلات (انظر هنا)
- التثليل والتحليل (ورقة مرجعية ضمن خارطة الطريق، المرجع ب ب، الصفحة 132)
- التحليل التلخيصي لتقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز باستخدام التقييم الرقمي (ورقة مرجعية ضمن خارطة الطريق، المرجع سي سي، الصفحة 137)

يُمكن التعمق في **الخطوة الثامنة** عند الحاجة. يمكن النظر في استخدام الأدوات القطاعية المتخصصة المُبيّنة في الصفحة 101 من خارطة الطريق نحو المرونة المجتمعية، إلى جانب أدوات إضافية مرتبطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف. يُصبح استخدام الأدوات القطاعية المتخصصة أمرًا منطقيًا في ثلاث حالات. أولاً، عندما لا ينجح تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز في تحديد أنماط أو علاقات سببية معيّنة، ما يستدعي استكمال الفجوات في التقييم. ثانيًا، عندما يُظهر التقييم الحاجة إلى تركيز خاص على جانب محدد (على سبيل المثال، إذا شكّل موضوع المياه والإصحاح مصدر قلق خاص، فيُجرى تقييم معمّق في مرحلة المتابعة). ثالثًا، عندما يُدمج الحد من مخاطر الكوارث في برنامج (متعدّد) القطاعات قائم، يكون التقييم القطاعي في هذه الحالة نقطة الانطلاق الأساسية.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

عند وجود أي غموض بشأن ديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف أو أصحاب المصلحة أو المصالح والدوافع أو الأسباب الجذرية والعوامل والمحفزات، يُجرى في هذه المرحلة تحليل معمّق قبل الانتقال إلى الخطوة التالية. لأجل إعداد خطة عمل مجتمعية حساسة للنزاع، يُشترط فهم معمّق لسياق المجتمع (انظر المورد 6).

يقدّم الصليب الأحمر الكولومبي مواد غذائية ومستلزمات نظافة إلى مجتمع توينافيه من السكان الأصليين في قرية يوري النائية. © ناديغ مازار / هانس لوكاس / إيكو



التعلّم من الممارسة: السلامة والأمن في صُلب الحد من مخاطر الكوارث في كولومبيا



التحديات والحلول

خصّص الصليب الأحمر الكولومبي، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقتًا وجهًا كبيرين للعمل مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) في مجال التنسيق الإنساني وبناء الثقة، ما ضَمِن **سلامة وأمن** موظفيه ومتطوعيهِ في المناطق الخاضعة لسيطرة فارك وذلك على مدى العقود الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، قدّم الصليب الأحمر الكولومبي معلومات حول النظام الوطني للحد من مخاطر الكوارث وأنظمة الإنذار المبكر والتدريب على الاستجابة الأولية ومعدّات الحد من مخاطر الكوارث مثل حقائب الإسعافات الأولية ومسارات الإخلاء. جعلت هذه الأنشطة المشاركة المجتمعية وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في المناطق الخاضعة لسيطرة فارك أمرًا ممكنًا، غالبًا ضمن مشاريع متعددة القطاعات تتماشى مع احتياجات المجتمع التي جرى تحديدها من خلال تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز.

منذ تفكك القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) عقب اتفاق السلام، أصبح التفاوض على الوصول أكثر صعوبة، إذ يتعيّن على الصليب الأحمر الكولومبي العمل مع كل جماعة مسلّحة على حدة، في ظل غموض البُنى التنظيمية وقنوات التواصل. لمواجهة هذه التحديات، وضع الصليب الأحمر الكولومبي إجراءات أمنية صارمة للغاية، إلى جانب أنظمة للرصد والتقارير المستمرة، استنادًا إلى مبادئ برنامج الرعاية الصحية في خطر وإطار الوصول الأكثر أمانًا، كما تمتلك الفروع المحلية إجراءاتها الخاصة تشكل لجان أمنية خاصة وفي بعض المناطق تُنشأ بالاشتراك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر إذا تجاوز الوضع الأمني قدرة الصليب الأحمر الكولومبي.

الصليب الأحمر الكولومبي يوصل
الطعام ومستلزمات النظافة إلى
مجتمع بوينا في الأصلي النائي في
قرية بوري. © ناديچ مازارز / هانز
لوکاس / إيکو



تُعدّ كولومبيا من أكثر البلدان عرضةً لمكامن الخطر في أمريكا اللاتينية، حيث يسهم تغيّر المناخ في تفاقم العديد من مكامن الخطر مثل العواصف الاستوائية والفيضانات والانهيّارات الأرضية وحرائق الغابات. في الوقت ذاته، يسود مستوى مرتفع من العنف مرتبط بالوجود الواسع للجماعات المسلحة من غير الدول، لا سيما في المناطق النائية. يطرح ذلك تحدّيًا حول كيفية تعزيز مرونة المجتمعات وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في ظل خضوع العديد من المناطق المستهدفة لسيطرة جماعات مسلّحة غير تابعة للدولة وانفصالها عن الوكالات الحكومية.

شكّلت ستة عقود من النزاع المستمر ملامح المجتمع ونُظم الحوكمة وهياكل الحد من مخاطر الكوارث في كولومبيا. رغم توقيع اتفاق سلام عام 2016 بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) وهي أكبر جماعة متمدّنة خاضت قتالًا ضد الحكومة منذ ستينيات القرن الماضي فإن مجموعة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وسّع نطاق سيطرته الإقليمية منذ ذلك الحين (عمليات الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية الأوروبية). أدّت حالة عدم الاستقرار وأعمال العنف إلى نزوح داخلي واسع النطاق وتزايد الاحتياجات الإنسانية، حيث تتركز أشدّ هذه الاحتياجات في المناطق النائية التي ينحسر فيها حضور الدولة، كما تشهد المناطق الحضرية في كثير من الأحيان تفاقم الاستقطاب والاضطرابات.

يركّز الصليب الأحمر الكولومبي على الاستجابة للآثار المتعددة للمكانم الخطر المركبة والمتسلسلة وعلى تعزيز مرونة المجتمعات النائية، كما تمتع الصليب الأحمر الكولومبي عادةً بإمكانية وصول أفضل إلى هذه المناطق مقارنة بالمنظمات الأخرى، يعني أنه يضطر في كثير من الأحيان إلى تلبية نطاق واسع من احتياجات المجتمع. بناءً على ذلك، تُعتمد **البرمجة المتعددة القطاعات** بوصفها النمط المفضل. تتمثل الميزة الرئيسية لهذا النهج في الاستجابة للتأثيرات المتعددة على المجتمعات، مع تحقيق مستوى عالٍ من التكامل والإدماج. على سبيل المثال، قد يُظهر تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز في إحدى المناطق النائية احتياجات مرتبطة بالمياه الإصحاح والصحة، والحد من مخاطر الكوارث والحماية ويجب إدماجها جميعها ضمن برمجة الحد من مخاطر الكوارث، إذ لا تستطيع المجتمعات الاعتماد على منظمات أخرى. تشمل هذه المشاريع المتعددة القطاعات كذلك أولويات التكيف مع **تغير المناخ**، حيث يُفاقم تغير المناخ كلاً من مكانم الخطر الطبيعية ومواطن الضعف في العديد من المجتمعات الكولومبية. في بلدية سيتيو نوفو مثلاً، جرى دمج برمجة الحد من مخاطر الكوارث الخاصة بالفيضانات والجفاف وغيرها من مكانم الخطر البيئية، مع جهود الحفاظ على الأراضي الرطبة في مستنقعات سيناغا غراندي دي سانتا مارتا، التي توفر خدمات بيئية أساسية لسبل عيش المجتمعات ولتعزيز قدرتها على المرونة أمام الكوارث.

إلى جانب عمله مع المجتمعات، انخرط الصليب الأحمر الكولومبي مع **وكالتين حكوميتين** أساسيتين معنيتين بحالات "التأثير المزدوج"، أي الحالات التي تتزامن فيها الكوارث مع العنف وهما: وحدة رعاية وإعادة تأهيل الضحايا المسؤولة عن مساعدة ضحايا النزاع الداخلي والوحدة الوطنية لإدارة الكوارث المسؤولة عن تقديم المساعدة في حال وقوع الكوارث أو الطوارئ. غير أن التنسيق والتعاون بين الوكالتين كان غائباً لسنوات عديدة، ما أدى إلى ارتباك في تحديد المسؤوليات على مستوى المجتمعات وفي داخل الوكالتين نفسيهما وإلى حرمان المجتمعات من المساعدة في الأوقات الحرجة (**سديقي وآخرون، 2019**). يساعد الصليب الأحمر الكولومبي كلاً من وحدة رعاية وإعادة تأهيل الضحايا الشاملة والوحدة الوطنية لإدارة الكوارث منذ عام 2020، على توضيح الصلاحيات وتعزيز التعاون، بما في ذلك إعداد **"بروتوكول التأثير المزدوج"** بين الوحدتين في عام 2022.

الدروس المستفادة

■ **بناء الثقة عبر المستويات:** ربط النهج التصاعدية من القاعدة إلى القمة بالنهج التنازلية من القمة إلى القاعدة عبر مختلف المستويات وتعزيز بناء الثقة من أجل تحسين التعاون والمشاركة في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، يُعد أمراً ضرورياً بشكل خاص في بيئة مجزأة مثل كولومبيا. يؤدي الصليب الأحمر الكولومبي دوراً محورياً في ربط الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والوطنية وفي الانخراط مع الجماعات المسلحة في إطار الحوار الإنساني.

■ **الإدارة التكيفية:** يعتمد الصليب الأحمر الكولومبي نهجاً تكيفياً يتيح سبلاً مختلفة لضمان الوصول الآمن من أجل الوصول إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، من خلال التنسيق مع الجماعات المسلحة تبعاً لبنيتها والاستفادة من موقع المتطوعين داخل المجتمعات المعنية، إضافة إلى المتابعة المستمرة للسياق، وتحديثات الوضع الأمني والميداني لتوجيه تكييف الأنشطة. يظهر هذا النهج التكيفي في تنوع أساليب انخراط الصليب الأحمر الكولومبي وتنسيقه مع الجماعات المسلحة غير التابعة، للدولة، استناداً إلى بنيتها ومدى إلمامها بالقوانين والمبادئ الإنسانية وتوافر المتطوعين المحليين.

■ **الربط بين الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي:** تتفاقم العديد من مكانم الخطر التي تُعالج ضمن برامج الحد من مخاطر الكوارث بفعل تغير المناخ، ما يكشف عن ترابط جوهري قائماً بالفعل بين الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي. غير أن تجربة الصليب الأحمر الكولومبي تُظهر وجود العديد من الفرص الإضافية لدمج التكيف مع المناخ في جهود الحد من مخاطر الكوارث ولا سيما في سياق البرامج متعددة القطاعات.

يتضمن هذا البروتوكول مجموعة من الخطط والإرشادات لتحديد الوكالة التي تُفعل الاستجابة وآلية بدء الاستجابة وكذلك بروتوكول يوضح متى وإذا ما كانت الاستجابة ستصبح مشتركة. إلا أن التغييرات المستمرة في كلٍّ من وحدة رعاية وإعادة تأهيل الضحايا الشاملة والوحدة الوطنية لإدارة الكوارث، فضلاً عن الأزمة المؤسسية الناجمة عن اتهامات بالفساد، ما أدى مؤخراً إلى تعليق تنفيذ هذه العملية.

تدعم جمعية الصليب الأحمر الكولومبي كذلك تنفيذ البروتوكول على **المستوى المحلي**، أي دمجها ضمن استراتيجيات الاستجابة للطوارئ وخطط الطوارئ على المستوى الإقليمي. ساعدت التمارين المحاكية بمشاركة جهات محلية متعددة، من بينها منظمات المجتمع المدني، ومجلس الحد من مخاطر الكوارث على مستوى البلديات، ومجلس الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المقاطعات وفِرَق الاستجابة الأولى، في تعزيز الوعي المحلي وترسيخ روح المسؤولية في بلديات إينيريدا وبويرتو كارينيو وكيببدو وتورناكو.

تستند هذه الدراسة الحالة إلى مقابلات أُجريت مع موظفي الصليب الأحمر الكولومبي في تشرين الأول 2022 وتشرين الأول 2023، أجرتها مارين دوراند (استشارية مستقلة) وليزا زاورهامر (من الصليب الأحمر الألماني).

المرحلة الثالثة: اتخاذ الإجراءات لتعزيز المرونة

بايجاز: بعد تحديد أنماط المخاطر والمرونة، تركز المرحلة الثالثة (انظر الشكل 6) على تحديد الحلول التي تقلل من المخاطر وتعزز المرونة. تبدأ العملية بتحديد الإجراءات الممكنة (الخطوة 1)، ثم استكشاف القدرات الداخلية للمجتمع (الخطوة 2)، إضافة إلى تحديد الحاجة إلى الدعم الخارجي لتنفيذها (الخطوة 3). بعد ذلك، تُرتَّب الإجراءات حسب الأولوية (الخطوة 4) وتُحدَّد الأنشطة (الخطوة 5)، ثم يُعرض المسودة على أصحاب المصلحة لتعزيز الروابط والتنسيق (الخطوة 6)، وصولاً إلى تنفيذ خطة العمل المجتمعية.

استناداً إلى العمل التحضيري المُنجز في المراحل السابقة، يحين في هذه المرحلة استخدام المعلومات المتعلقة بالحساسيات المحتملة والعوامل الكامنة وراء المخاطر والهشاشة وتقييمات أصحاب المصلحة، إضافة إلى العلاقات القائمة على الثقة، لضمان أن يكون التخطيط التشاركي حساساً للنزاع وشاملاً. تحتاج العمليات التي يتم من خلالها إعداد خطط العمل المجتمعية وكذلك الأنشطة التي تتضمنها هذه الخطط إلى تكييف مع السياق المحلي للهشاشة والنزاع والعنف (انظر الأساس 5).

في نهاية المرحلة الثالثة، يجب وجود خطة عمل مجتمعية مستنيرة بالمخاطر. تحمل هذه الخطة أسماء مختلفة تبعاً لكل مجتمع، مثل خطة الحد من مخاطر الكوارث المجتمعية، كما يمكن دمجها ضمن خطط قائمة بالفعل على مستوى المجتمع، سواء كانت خططاً للتنمية أو لمواجهة الكوارث أو لإدارة الموارد الطبيعية. بذلك، تتمحور المرحلة الثالثة حول التخطيط للعمل والشروع في التنفيذ.



الشكل 6. المرحلة الثالثة من خارطة الطريق نحو مرونة المجتمع

3.1 التحضير لخُطط العمل المجتمعي في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

ستساعد الاعتبارات التالية في تسهيل إعداد عملية التحضير وتجنب بعض الأخطاء الشائعة أثناء التعاون مع المجتمع لتحقيق خطة العمل الخاصة به.

الاجتماع المسبق: على الفريق المسؤول عن تقييم المخاطر المجتمعية أن يعقد اجتماعاً **قبل** بدء العمل مع المجتمع لوضع خطة العمل المجتمعية. في هذا الاجتماع، تتم مراجعة ما أنجز من تحليل الحساسية للنزاع في **المرحلة الأولى** وتحليل المخاطر المركبة في **المرحلة الثانية**، مع التفكير ملياً في النتائج والتصرفات المحتملة التي قد تظهر. من المهم تقييم ما إذا كانت هذه التصرفات تُلحق الضرر أو تُؤجج التوتر بين أفراد المجتمع والتأهب لإدارة أي نزاعات قد تحدث. يمكن في هذا السياق تحديث تمرين "الروابط والفواصل" ليكون أكثر ملاءمة **(المورد7)**

توقع التحديات والتكيف: عندما تُظهر نتائج التقييم وجود قيود كبيرة أمام المشاركة المجتمعية، كما هو موضح في "خريطة الطريق نحو المرونة المجتمعية"، لا بد من تعديل النهج وابتكار مسار جديد. التوجيه الأساس هنا هو مبدأ "عدم الإضرار"، مع إعطاء الأولوية لسلامة فريق البرنامج وأفراد المجتمع. كذلك يجب التفكير في تجنب أي آثار جانبية قد تمس المبادئ الإنسانية أو تضر بسمعة الحركة وقبولها وإمكانية وصولها.

الحفاظ على منظور متعدد القطاعات: من وجهة نظر المجتمع، لا يسير الواقع وفق منطق القطاعات، بل تُستخدم القطاعات كتصنيفات تُسهّل تنظيم الهياكل الإدارية والمؤسسية. عند إعداد خطة العمل المجتمعية، يجب الحفاظ على منظور متعدد القطاعات يعكس الطبيعة المتعددة الأبعاد للمرونة **(الأساس 3)**. سواء ركز المشروع بشكل رئيسي على الصحة أو المياه والإصحاح أو المأوى، فإن الحد من مخاطر الكوارث يظل مسؤولية مشتركة. لذلك، تعاون بين الفرق وتأكد من الحفاظ على منظور واسع للمخاطر.

إبقاء المجتمع في موقع القيادة: يعد الاجتماع الأول للفريق تديراً وقائياً يساعد على التحضير لتيسير خطة العمل المجتمعية بسلاسة وأمان، كما يجب تفادي الاستنتاجات المسبقة أو تحديد الحلول بشكل جاهز. يقوم التخطيط التشاركي على المشاركة المجتمعية المحلية وأصحاب المصلحة في عملية التخطيط لضمان أن تكون الاستراتيجيات ملائمة محلياً ومقبولة. يشكل إبقاء المجتمع في موقع القيادة بشكل مسازراً حقيقياً قائماً على المشاركة المجتمعية لتعزيز المرونة ويسهم في ترسيخ شعور قوي بالملكية وهو عنصر أساسي لتحقيق نتائج مستدامة. لذلك، يتم إشراك الجهات الفاعلة المحلية في التحضير للجلسات وتُدار العملية بطريقة تشاركية تضمن الإدماج وتمثيل تنوع المجتمع، مع إجراء التعديلات اللازمة استجابةً لأفكار السلامة والأمن والحماية.

إذا لم يتم تشكيل **فريق المرونة المجتمعية** بعد، فالوقت مناسب لتشكيله الآن، كما يُفضل أن يمثل هذا الفريق كافة شرائح المجتمع من حيث النوع الاجتماعي والفئة العمرية وسبل العيش والانتماءات الدينية أو الثقافية، مع مراعاة ديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف ذات الصلة ومخاطر حساسية النزاع. إذا كان المجتمع يضم لجنة مماثلة قائمة، فيُنظر في سبل تعزيز قدراتها وآليات تحسين أدائها.

ماذا لو لم يكن بالإمكان عقد اجتماعات مجتمعية؟

الخيار الأفضل التالي هو إشراك صانعي القرار المحليين والجهات الفاعلة الرئيسية المتاحة. يتولّى هؤلاء المضيّ عبر الخطوات الست لإعداد مسودة خطة العمل المجتمعية.

وخلال هذه العملية، يُستكشف مدى إمكانية إشراك مزيد من أفراد المجتمع؛ على سبيل المثال عند مناقشة القدرات الداخلية داخل المجتمع، كما يُفيد إجراء أحاديث غير رسمية مع أفراد المجتمع لفهم الوضع بشكل أفضل، مع الحرص على إبقائها حوارات مفتوحة وتوثيق الأفكار ذات الصلة لاحقاً فقط.

يفرض العمل مع عدد محدود من الجهات الفاعلة قيوداً حتمية، تشمل غياب القدرة على تكوين صورة شاملة عن القدرات الداخلية، وخطر استبعاد مجموعات معينة. تؤدي هذه العوامل إلى جعل خطة العمل المجتمعية النهائية لا تمثل كافة الاحتياجات والمخاطر أو أقل فاعلية أو تؤثر سلباً في التماسك الاجتماعي بما يترك انعكاسات على نطاق واسع.

- **البقاء على يقظة وحساسية،** احرص على التمسك بالمبادئ الأساسية، والتي تشمل: اعتماد نهج حساس للنزاع ومراعاة مبدأ عدم الإضرار **(انظر الأساس 5)**.
- الحفاظ على **انخراط المجتمع وضمان المساءلة** أمامه.
- أخذ **الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج** في الاعتبار **(انظر المرحلة 1)**.

على امتداد المرحلة الثالثة، يساعد تحليل التفاعل الحساس للنزاع الذي أعده الصليب الأحمر السويسري والذي يشمل نتائج تحليل سياق النزاع ولا سيما عناصر الفواصل والروابط، إضافة إلى **مختلف المناظر** المرتبطة بالمبادئ الأساسية وإطار الوصول الأكثر أماناً وأطر الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج والمشاركة المجتمعية والمساءلة، في الكشف عن العواقب السلبية المحتملة غير المقصودة.

3.2 التوجيه خطوة بخطوة خلال المرحلة الثالثة

يُعرض في هذا القسم اعتبارات عامة للهشاشة والنزاع والعنف، مع تجارب عملية من سياقات مختلفة بما يتماشى مع الخطوات الست لخريطة الطريق نحو المرونة المجتمعية (المرحلة 3).

الخطوة الأولى: الرؤية وتحديد الإجراءات

السؤال المطروح في بداية المرحلة الثالثة هو: ما الذي يمكن فعله للحد من المخاطر؟ بالعمل مع فريق المرونة المجتمعية، تُصاغ الرؤية وتُحدّد الإجراءات. تُدوّن كافة الأفكار على بطاقات ثم تُرتّب بطريقة منهجية — مثل تحويل شجرة المشكلات إلى شجرة حلول. يُؤخذ في الاعتبار التحديات السياقية التي يملك المجتمع قدرة محدودة أو معدومة على التحكم بها.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

- تُعد هذه الخطوة بالغة الأهمية إذا كان من المعروف أن مجموعات المصالح المختلفة وأصحاب المصلحة قد تكون لديهم رؤى متباينة جدًا حول الأولويات. يمكن استخدام عدة أساليب للتيسير لبدء النقاش بأفكار مشتركة وذلك تبعًا للسياق والتفضيلات الثقافية وخبرات الموظفين والمتطوعين. فيما يلي مقترحان:
- الرسم: كيف نريد أن يبدو مجتمعنا بعد خمس سنوات؟ (مع إبراز المخاطر والقدرات)
- سرد القصص: عرض السيناريو الأفضل، مع إبراز الأولويات المتعلقة بتدابير الحد من المخاطر والأنشطة الأخرى في خطة العمل. (المورد6)

الخطوة الثانية: استكشاف القدرات الداخلية

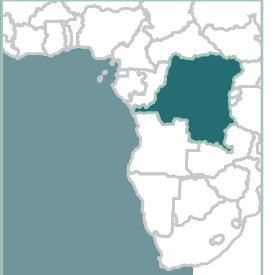
ما الذي يستطيع المجتمع فعله لتعزيز المرونة؟ تتمثل هذه الخطوة في تحديد القدرات الداخلية للمجتمع التي يمكن استخدامها لتنفيذ بعض الإجراءات (دراسة الحالة 10). يجب مراعاة أن السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف تتسم بدرجة عالية من الديناميكية، حيث قد يتأثر أفراد المجتمع بتصعيد مفاجئ للعنف أو بفقدان سبل العيش أو بتضرر البنية التحتية أو بالتضخم أو غير ذلك من الآثار المحتملة للهشاشة والنزاع والعنف على المجتمعات والأفراد كما ورد في الأساس 3. يمكن لأي من هذه العوامل أن يؤدي إلى فقدان القدرة الداخلية خلال فترة وجيزة نسبيًا.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

إذا تعدّر على بعض المجموعات المشاركة في التمرين الأول، أُعيد تنفيذه لجمع مجموعة القدرات الكاملة التي يمتلكها المجتمع. يمكن تنظيم قدرات المساعدة الذاتية ضمن مجموعات فرعية صغيرة بدلاً من مستوى المجتمع ككل. يُستكشف كذلك ما يمكن أن يشكل أساسًا لجهود تعزيز المرونة، بما يسهم في دعم التماسك الاجتماعي وتقوية الروابط، مثل العمل الجماعي ورأس المال الاجتماعي.



فريق الدفن الآمن والكرام التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يستجيب لتنبيه من أفراد الأسرة الذين فقدوا أحد أحبائهم بسبب الاشتباه في إصابتهم بالإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية © IFRC/Maria Santto



دراسة حالة 10.

نهج الأثر القائم على أولوية الأشخاص في الوقاية من فيروس إيبولا: نهج قائم على المجتمع من قبل منظمة مالتيزر الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

شهد الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي 2018 و2020 ثاني أكبر حالات تفشي لمرض إيبولا في العالم، أسفر عن 2,287 وفاة. في منطقة تدخل منظمة مالتيزر الدولية، انتشرت شائعات مفادها أنّ المنظمة ربما تسببت في انتشار الوباء من خلال تمرين محاكاة للاستجابة لمرض إيبولا جرى قبل شهر واحد فقط من حالات التفشي الفعلي، كذلك من خلال إقامة خيام للعزل. خلّفت هذه الشائعات الباطلة آثارًا جسيمة: إذ رفض المجتمع المشاركة في الاستجابة لإيبولا واستعد الشباب لإحراق موقع العزل وتعرّض مقدّمو الرعاية الصحية لتهديدات.

تعمل منظمة مالتيزر الدولية في المنطقة منذ عام 2000، أدركت خلال أزمة إيبولا الرابط الجوهري بين الثقة والاستجابة الفعالة. فقامت بتجربة واعتماد منهج "الأثر أولاً للناس" كوسيلة لبناء الثقة أثناء الاستجابة لإيبولا، كما أثبت هذا المنهج أنه أداة قيّمة. نتيجة لذلك، أصبح منهج "الأثر أولاً للناس" اليوم واحدًا من الأدوات القياسية لدى المنظمة لضمان المشاركة المجتمعية.

ما هو منهج "الأثر أولاً للناس"؟

يُعد منهج "الأثر أولاً للناس" نهجًا يتمحور حول المجتمع، حيث يقول الدكتور جان-بول أوفويو، المستشار الصحي الإقليمي في منظمة مالتيزر الدولية: "استمعنا إلى المجتمع لفهمهم أولاً وضع السكان ومخاوفهم والشائعات التي تنتشر بينهم. بعد ذلك، وضعنا الأنشطة مع المجتمع بشكل مشترك. باستخدام هذا النهج، استعدنا ثقة المجتمع تدريجيًا وتراجعت الشائعات."

اعتمدت منهجية الأثر أولاً للناس المعدلة على عقد جلستين مع نحو 15 فردًا من السكان المتأثرين:

- ركزت الجلسة الأولى على الاستماع إلى تصوّرات المجتمع وفهم السياق الذي يعيش فيه، من خلال اعتماد نهج إشراك حرّ من دون أهداف محدّدة مسبقًا، ما أتاح لأفراد المجتمع وضع جدول الأعمال بأنفسهم. ساعد ذلك فريق منظمة مالتيزر الدولية في فهم مخاوف الناس ونظرتهم إلى الفيروس، الأمر الذي قاد إلى إعادة بناء الثقة. بالإضافة إلى ذلك، أدّى هذا النهج دورًا محوريًا في تحديد نقطة الانطلاق لأي تدخل.

- اعتمد الاجتماع الثاني على نهج تفاعلي ثنائي الاتجاه وعملية تشاركية من أجل إعداد تصاميم لحملة تواصل مجتمعية. طُلب من المجتمع تحديد الأنشطة وفقًا لقدراته المحلية وتنفيذها باستخدام موارده الخاصة. بعد ذلك فقط، قدّم الدعم الإضافي من المنظمات الإنسانية لسدّ الفجوات.

الدروس الأساسية

تتطلّب الاستجابات للأوبئة مثل إيبولا المشاركة المجتمعية كأولوية قصوى؛ فمن الضروري إتاحة المجال للمجتمع للتعبير عن صوته والاستماع إلى أفرادهم وفهم السياق الذي يعيشون فيه وبناء الثقة والاستفادة من قدراتهم في مرحلة مبكرة، عندها فقط يصبح التدخل مناسبًا وذًا صلة وفعالًا.

يوفّر منهج "الأثر أولاً للناس" نهجًا يمكن أن يثبت فعاليته حتى في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع. يستحسن أن تمتنع الجهات الفاعلة الإنسانية عن تقديم أنفسهم كخبراء يدّعون امتلاك معرفة شاملة، بل يجب أن يستند عملهم إلى الأفكار التي يطرحها أفراد المجتمع، مع إشراكهم في تنفيذ الاستجابة، حيث يعزز هذا الإشراك الثقة والدافعية، ويقوّي في الوقت ذاته القدرات المحلية.

تستند هذه الدراسة الحالة إلى مدخلات من المقر الرئيسي لمنظمة مالتيزر الدولية ومن بعثتها القطرية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، 2024.

الخطوة الثالثة: تحديد الحاجة إلى الدعم الخارجي

إلى أي مدى تستدعي الحاجة إلى الدعم الخارجي؟ ما التحديات المرتبطة بالحصول على هذا الدعم؟ وكيف يمكن تجاوزها؟ لا تكفي القدرات الداخلية وحدها لتنفيذ الإجراءات التي جرى تحديدها في الخطوة الأولى. لذلك، تُحدّد الإجراءات التي تستلزم دعمًا خارجيًا، مثل الدعم من الوكالات الحكومية أو من المشروع أو من مصادر أخرى. يُؤخذ في هذه العملية بالاعتبار العوامل التي تحدّ من فرص الحصول على الدعم الخارجي.

اعتبارات في سياقات الهشاشة و النزاع والعنف

عند استكمال القدرات الداخلية بقدرات الحركة، غالبًا ما يجري الحديث عن آليات الإحالة إلى جهات فاعلة أخرى على المستويات المحلية والوطنية والدولية. هنا تبرز أهمية ربط المجتمع بجهات التنمية وبناء السلام، بما يتماشى مع الترابط بين العمل الإنساني - التنمية - السلام. من موقعنا كحركة، يمكننا تيسير هذه الروابط، غير أن المجتمع هو من يقودها ويتملكها.

عندما تستدعي الحاجة إلى دعم خارجي، يُستحسن إبقاء أصحاب المصلحة على اطلاع ومشاركة طوال المراحل والخطوات، بما يفتح المجال لإدماج الإجراءات في خطط التنمية البلدية وكذلك في خطط عمل منظمات أخرى. غالبًا ما تُشكّل الثقة بين أصحاب المصلحة والمجتمعات أساسًا للتغيير والدعم الإيجابي. وفي المقابل، يصعب بناء الثقة بين الحكومات والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع غير رسمية، كما تكون هذه الثقة ضعيفة. يتطلب الحوار المنظم إلى جانب الأساليب التشاركية الأخرى، وقتًا، لكنه يساعد على إزالة الحواجز أمام التنفيذ وإرساء أرضية مشتركة.

الخطوة الرابعة: ترتيب الإجراءات حسب الأولوية

في هذه الخطوة، تُرتّب الإجراءات المحدّدة وفق الأولويات. يُباشَر أولاً بالاتفاق على معايير، مثل الموازنة بين الاحتياجات الإنسانية العاجلة والأثر المتوسط إلى الطويل الأجل. بعد ذلك، تُرتّب هذه الإجراءات باستخدام أدوات مثل مصفوفة الأثر مقابل الجهد (يتوفر نموذج مجاني هنا). من الضروري تنفيذ هذه العملية بشفافية وبنهج حسّاس للنزاع.

اعتبارات في سياقات الهشاشة و النزاع والعنف

يختلف أفراد المجتمع حول الإجراءات التي يجب ترتيبها حسب الأولوية، وقد يشعر بعضهم بالاستياء إذا اعتقدوا أن ترتيب الأولويات يصبّ في مصلحة آخرين. تزداد خطورة ذلك إذا جاءت هذه التصورات منسجمة مع الانقسامات القائمة داخل المجتمع. لذا، من المهم التواصل الاستباقي طوال عملية ترتيب الأولويات لتفادي سوء الفهم. تستدعي الحاجة اعتبارات إضافية لتيسير التوافق، مثل تحليل الروابط والفواصل (انظر المورد 7).

يُذكَر المشاركون بالرؤية التي وُضعت في الخطوة الأولى، مع إضافة معايير اختيار مقترحة من قبل أفراد المجتمع. تشمل معايير الاختيار مثل: قدرات المساعدة الذاتية والهياكل اللامركزية والمرنة وإمكانية التنفيذ والفعالية وحساسية النزاع والاستدامة. يمكن الاستفادة في هذا المجال من مجموعة الأنشطة التي اقترحتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سياقات الأزمات الممتدة.

عند ترتيب الإجراءات والمجموعات المستهدفة حسب الأولوية، يُؤخذ في الاعتبار أن بعض الفئات الرئيسة تتأثر عادة وبشكل غير متناسب بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر 2024). تشمل هذه الفئات:

- النساء (ولا سيما الحوامل والمرضعات)
- الأطفال
- الأشخاص ذوي الإعاقة
- الأشخاص في حالة تنقّل والنازحين بفئاتهم المختلفة
- الأشخاص غير الموثّقين

كرّس وقتًا كافيًا لإيجاد توافق. يوضّح مثال الصليب الأحمر اللبناني (انظر: التعلّم من الممارسة – لبنان) كيفية تحقيق التوازن بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل من خلال تنفيذ مشروعات صغيرة تهدف إلى التخفيف من مكمّن خطر محدّد جرى تحديده داخل المجتمع، بما يتيح نتيجة ملموسة وسريعة. إذا تعدّر إجراء تمرين مشترك لترتيب الأولويات، يمكن النظر في عقد جلسات متعددة، مع إبقاء الأثر المتوقع للإجراءات حاضرًا في الاعتبار. فهل يتوافق هذا الأثر مع ما يرغب الناس في رؤيته داخل مجتمعهم؟

مثال كولومبيا (التعلّم من الممارسة – كولومبيا): قدّم الصليب الأحمر الكولومبي معلومات عن النظام الوطني للحد من مخاطر الكوارث وأنظمة الإنذار المبكر، والتدريب على الاستجابة الأولى، ومعدّات الحد من المخاطر مثل حقائب الإسعافات الأولية ومسارات الإخلاء. جعلت هذه الأنشطة المشاركة المجتمعية وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث ممكنًا في المناطق الخاضعة لسيطرة فارك، غالبًا من خلال مشروعات متعددة القطاعات تتماشى مع احتياجات المجتمع التي حدّدت عبر تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز.

مثال جنوب السودان (التعلّم من الممارسة – جنوب السودان): يجمع النهج المتعدد القطاعات للصليب الأحمر في جنوب السودان بين أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وأنشطة سبل العيش، إلى جانب الدعم النفسي الاجتماعي وتدابير تعزيز التماسك الاجتماعي.

الخطوة الخامسة: تحديد الأنشطة والموارد

في هذه الخطوة، تُحوّل الإجراءات ذات الأولوية إلى أنشطة عملية، حيث تكون الأنشطة والموارد المطلوبة حُدّدت ويجري إعداد خطة العمل المجتمعية تدريجيًا.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

تُؤخذ في الاعتبار التحديات اللوجستية المحتملة الناتجة عن الهشاشة أو النزاع أو العنف، مثل تعطل طرق الإمداد أو فرض قيود على التنقل. من المفيد دائمًا التخطيط وفق السيناريو المتوسط إلى الأسوأ، مع إعداد خطة بديلة (ب) أو حتى خطة (ج).

عدّل تحليل التفاعل الذي أعدّه الصليب الأحمر السويسري ليتماشى مع الأنشطة النهائية والعواقب السلبية المحتملة وتدابير التخفيف.

مثال اليمن (دراسة حالة 3): اعتمدت برامج جمعية الهلال الأحمر اليمني نُهجًا مجتمعية تعزّز الانخراط الفعّال لأفراد المجتمع، بهدف توجيه التكييفات العملية المطلوبة في تدخلات البرامج.

مثال بنغلاديش (التعلّم من الممارسة – بنغلاديش): طلبت الحكومة من جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي ومنظمات أخرى تحقيق التوازن في الدعم المقدم للاجئين، مع تخصيص نسبة معيّنة من الميزانية للمجتمعات المضيفة. يكتسب ذلك أهمية خاصة في ظل الاحتياجات الإنسانية الكبيرة للسكان المضيفين.



دراسة حالة 11 إعطاء الأولوية للإجراءات والموارد في فلسطين

يشكّل السياق الصعب المتمثّل في تكرار أعمال العنف في فلسطين، وبناء إسرائيل لجدار الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية منذ عام 2002، وتجزئ الضفة الغربية إلى مناطق (أ، ب، ج) مع وجود حواجز عسكرية إسرائيلية، واقعًا يعزل مجتمعات مثل برطعة الشرقية ويجعل الحصول على المساعدة الخارجية أمرًا بالغ الصعوبة. مع إدراك الحاجة الملحة للاعتماد على الذات، تركّز جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على تمكين المجتمعات من التأهب للأزمات والاستجابة لها.

في برمجة الحد من مخاطر الكوارث، على سبيل المثال، تتعاون جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مع الجهات المحلية لتشكيل لجان مجتمعية للحد من المخاطر. تعمل هذه اللجان المتنوعة والشاملة إلى جانب الجمعية على تحديد الأولويات ومعالجتها وتنفيذ تدابير الحد من المخاطر الواردة في خطط العمل المجتمعية وضمان وجود أدوار بديلة وتحقيق الاستخدام الفعّال للموارد أثناء الأزمات. تتلقى اللجان تدريبًا وبناءً للقدرات في مجال التأهب للطوارئ والاستجابة لها، مع التركيز على الإدارة البيئية. يسهم هذا النهج الشامل في تعزيز مرونة المجتمع أمام الكوارث، يُمكنه من الاستجابة بفاعلية للمخاطر المحتملة، بما في ذلك آثار تغيّر المناخ والفيضانات والحرائق.

متطوّعو جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أثناء استجابتهم لاحتياجات المتضررين من العنف المستمر بين إسرائيل وفلسطين. © جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

■ في مجال الصحة، يشرك الهلال الأحمر الفلسطيني متطوّعي المجتمع من خلال لجان التوعية المجتمعية، بما يضمن استمرارية التثقيف الصحي ونشر الوعي حتى في المناطق النائية، كما يزوّد التدريب في خدمات الطوارئ الطبية هذه اللجان بالقدرات التي تمكّنها من العمل كمستجيبين أوائل، لسدّ الفجوة بين الاحتياجات العاجلة والمساعدة الخارجية.

■ في مجال خدمات الدعم النفسي، ينقذ الهلال الأحمر الفلسطيني تدريبات اللجان المجتمعية والمعلّمين والمرشدين حول تقديم الإسعافات الأولية النفسية والدعم للأطفال في أوضاع الأزمات. تشمل هذه الجهود أيضًا توفير مساحات آمنة تمكّن الأطفال من التعبير بحرية وتوفّر لهم الحماية قدر الإمكان.

تأخذ هذه الإجراءات ذات الأولوية سياق الهشاشة والنزاع والعنف في الاعتبار وتضع خطوات ملموسة نحو تمكين المجتمع.

تستند هذه الدراسة الحالة إلى مقابلات مع موظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عام 2022.

الخطوة السادسة: التواصل مع أصحاب المصلحة
في الخطوة الأخيرة، تُعرض خطة العمل المجتمعية على أصحاب المصلحة للمساعدة في تعبئة الموارد وبناء الشراكات. تُستخدم خرائط أصحاب المصلحة التي أُعدت مسبقًا لتحديد أصحاب المصلحة المهمين الواجب إشراكهم في هذه الخطوة وفهم موقعهم ضمن السياق الأوسع للهشاشة والنزاع والعنف. تشكل الثقة عنصرًا جوهريًا في هذه الخطوة.

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف
نظرًا لأن بناء الثقة يستغرق وقتًا، يجري تيسير التواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين في أقرب وقت ممكن، بدءًا من المرحلة الأولى وعلى امتداد خارطة الطريق نحو المرونة المجتمعية.

في مرحلة معينة، يكون من الأنسب توقيع وثائق ملزمة قانونيًا مع جهات الفاعلة أخرى، بما في ذلك الحكومات المحلية والوطنية، للدمج الإجراءات ضمن وثائق التخطيط الخاصة بالجهات الفاعلة الأخرى، لا بد من إدراك الجدول الزمني وناظرة الفرص المتاحة للتأثير على هذه الخطط. يُظهر مثال التعلّم من الممارسة: **بنغلاديش** كيف تعاملت جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي مع هذا الأمر في كوكس بازار.

مثال كولومبيا (التعلّم من الممارسة – كولومبيا): من خلال العمل المجتمعي في مجال الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز مرونة المجتمعات، أدرك الصليب الأحمر الكولومبي وجود فجوة على مستوى السياسات الوطنية تعيق تقديم الدعم الفعال وفي الوقت المناسب للمجتمعات المتأثرة بالنزاع والكوارث. عندها بادر الصليب الأحمر الكولومبي إلى تيسير صياغة بروتوكول التأثير المزدوج لتعزيز الحوكمة الوطنية ودعم تنفيذه من المستوى الوطني حتى المستوى المحلي.

مثال **كينيا** (التعلّم من الممارسة – الشركاء من أجل المرونة، بدون تاريخ): عندما بدأت ثلاث عشرة منظمة مجتمعية العمل في حوض نهر إواسو نغيرو، أدركت أهمية وجود منظمة جامعة واحدة للحد من مخاطر الكوارث، فقد عارضت المجتمعات الواقعة في مجرى النهر الأدنى خطط الحكومة لتطوير النهر وبناء سد، لكنها افتقرت إلى صوت يدافع عن حقوقها ومصالحها. وبسبب غياب منصة مشتركة للتعبير عن أفكارها، لم تُصغ إليها لا الحكومة المحلية ولا الحكومة الوطنية. من أبرز إنجازات المنظمة الجامعة نجاح قوافل الجمال في عامي 2013 و2014؛ إذ لم تقتصر هذه الحملات على جمع المجموعات الإثنية المتنازعة في حوض النهر فحسب، بل شملت أيضًا منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والحكومة لدعم قضية مجتمعات نهر إواسو نغيرو.

سكان قرية متأثرة بالجفاف في توركانا، كينيا، عند مصدر للمياه. © إيميل هيلوني / الصليب الأحمر الفنلندي.

المرحلة الأساسية: إعداد خطة عمل مجتمعية مستنيرة بالمخاطر

اعتبارات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

قد لا يكون من الممكن بعد التوصل إلى خطة موحدة؛ فالفكرة هي تيسير العملية داخل مجتمع قد يكون مجزأً أو مستقطبًا، من خلال أفكار مشتركة ونتائج مقصودة. من خلال التعاون الناجح عبر أنشطة مشتركة وتحقيق نتائج ملموسة والمشاركة المستمرة من أصحاب المصلحة وبناء الثقة، يمكن تيسير إعداد خطة مشتركة تدريجيًا خطوة بخطوة.

إذا تعذّر ذلك في الوقت الراهن، فلا تُفرض العملية قسرًا، بل يجب توضيح التوقعات والميزانيات بوضوح، مع الالتزام بالإدماج ودعم الأنشطة المختلفة ذات المنافع المشتركة والأولويات، بما ينسجم مع المبادئ الأساسية للحركة.

3.3 تكيف أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المجتمعية القياسية مع سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

في نهاية المرحلة الثالثة، نصبج جاهزين لبدء تنفيذ خطة العمل المجتمعية. نعود مجددًا إلى المبادئ العامة ([انظر الأساس 5](#))، وإلى [تحليل التفاعل](#) بما في ذلك نتائج تحليل سياق النزاع ولا سيما عوامل الانقسام والربط، إلى جانب استخدام [زاويا نظر مختلفة](#)، من أجل تكيف الأنشطة المخطط لها استنادًا إلى المعلومات المستخلصة من تمارين الرصد المستمر ([انظر 4.1 الإدارة التكيفية](#)). يعرض الجدول 6 لمحة عامة عن أنشطة الحد من مخاطر الكوارث القياسية وكيف أمكن تكيفها أو جرى تكيفها بالفعل استنادًا إلى الخبرات العملية للجمعيات الوطنية في مختلف أنحاء العالم.

الجدول 6. أنشطة الحد من مخاطر الكوارث الموحدة المعدلة لتلائم سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

الأنشطة المعيارية	التكيف في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف
جلسات توجيهية	■ يجب توضيح المبادئ الأساسية وكيف تُحسن برامجنا السلامة والرفاه على المدى الطويل خلال الجلسة التوجيهية. ■ يُتواصل مع مجموعة متنوعة من قادة المجتمع لضمان التدفق الشفاف للمعلومات في حال لم تحظ بعض فئات المجتمع بالتمثيل الكافي في الجلسة. ■ تُؤخذ في الاعتبار التفسيرات أو التصورات السلبية المحتملة إذا كان أفراد المجتمع متشككين في "الغرياء" وتُتخذ التدابير المناسبة لزيادة التواصل وبناء الثقة. ■ مثال الصومال (دراسة حالة 5): قبل بدء التنفيذ، نُفذت جمعية الهلال الأحمر الصومالي جلسات توجيهية مع أفراد المجتمع لعرض المشروع وأسبابه وجدوله الزمني وهدفه لضمان وجود فهم مشترك وإمكانية الرد على الأسئلة، بحيث زاد ذلك من التواصل وخفّف من خطر سوء الفهم بشأن أهداف المشروع، كما عزّز الثقة بشكل عام.
التوعية والحملات	■ تعزيز مشاركة المجتمع لجعل الأنشطة أكثر ارتباطًا بالسياق وأكثر حساسية للنزاع وأكثر ملاءمة للمجتمعات المتأثرة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف. ■ تضمين مكامن الخطر المرتبطة بالهشاشة والنزاع والعنف والإجراءات المبكرة المحددة. ■ إشراك الجماعات المسلحة من غير الدول في التنسيق والتعاون مع حاملي السلاح الآخرين واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ■ تضمين المعلومات ذات الصلة ورسائل الإنذار المبكر في نقاط الخدمات الإنسانية. ■ مثال جمهورية الكونغو الديمقراطية (دراسة حالة 10): أعدت تصاميم لحملة تواصل مجتمعية من خلال نهج تشاركي وتفاعلي ثنائي الاتجاه. طُلب من المجتمع تحديد الأنشطة وفقًا لقدراته المحلية وتنفيذها باستخدام موارده الخاصة. بعد ذلك فقط، قُدّم الدعم الإضافي من المنظمات الإنسانية لسد الفجوات.
بناء القدرات والتدريب	■ إدراج المهارات الناعمة مثل التيسير والتفاوض والوساطة. ■ تضمين الإسعافات الأولية النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. ■ إدراج جلسة حول القانون الدولي الإنساني. ■ تقديم تدريبات مثل الإسعافات الأولية والسلامة من الحرائق لموظفي السلطات المحلية والجماعات المسلحة من غير الدول أو حاملي السلاح والمنظمات المجتمعية وأفراد المجتمع.

الأنشطة المعيارية	التكيف في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف
اللجان المجتمعية أو الهياكل المحلية المماثلة للحد من مخاطر الكوارث	■ يجب أن تمنع التوزيع غير المتكافئ للموارد وأن تعزّز المساواة أمام السكان المتأثرين وعمليات المتابعة. ■ يمكن أن يبدأ التمثيل الحساس للنزاع عبر لجان منفصلة أو فرعية تضم ممثلين ومستشارين، مع وضع هدف متوسط إلى طويل الأجل يتمثل في تشكيل لجنة مشتركة أو لجان فرعية منفصلة لكنها متكاملة. ■ يشمل ذلك أيضًا ربط اللجان في المجتمعات المضيفة باللجان في المخيمات. ■ يتطلب تعزيز الروابط الرأسية والأفقية تيسيرًا من الجمعية الوطنية أو اضطلاعها بدور الوسيط، بسبب تفتت الحوكمة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. ■ بحسب المرحلة التي تُشكّل فيها اللجنة، يكون من الضروري تعديلها أو إعادة تشكيلها من وقت لآخر. ■ مثال فلسطين (دراسة حالة 11): تتعاون جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مع جهات محلية لتشكيل لجان مجتمعية للحد من مخاطر الكوارث. تعمل هذه اللجان المتنوعة والشاملة إلى جانب الجمعية الوطنية على تحديد المخاطر ذات الأولوية ومعالجتها وتنفيذ تدابير الحد من المخاطر الواردة في خطط العمل المجتمعية وضمان وجود أدوار بديلة وتحقيق الاستخدام الفعال للموارد أثناء الأزمات.
فِرَق الاستجابة المجتمعية للطوارئ	■ يمكن أن تكون بمثابة وسطاء أو محاورين للجمعية الوطنية بما يتماشى مع إطار الوصول الأكثر أمانًا. ■ يجب أخذ الهياكل المجتمعية القائمة في الاعتبار وكيفية التعامل مع احتمال ارتباطها بأطراف مختلفة في النزاع. ■ التركيز على الاعتماد على الذات والاستقلالية في ظل احتمالات التجزئة الإقليمية. ■ تكيف المعدات مع مكامن الخطر المرتبطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف. ■ مثال لبنان (التعلّم من الممارسة – لبنان): شكّل الصليب الأحمر اللبناني فِرَق استجابة مجتمعية للطوارئ تتألف من متطوعين من مختلف المجموعات المجتمعية. وقد جرى تدريب أعضائها على الاستجابة الأولية والإسعافات الأولية، وتزويدهم بالمعدات اللازمة. تُسهّم هذه الفرق في بناء قدرات الاستجابة داخل المجتمعات ويُعزّز دمجها تدريجيًا في منظومة الاستجابة الطارئة الحكومية.
تدابير الوقاية من المخاطر والتخفيف من حدتها على مستوى المجتمع (بما في ذلك المشاريع الصغيرة متعددة القطاعات)	■ التأمل في أثر تدابير الحد من المخاطر والتخفيف من حدتها وما يترتب عليها من عواقب سلبية غير مقصودة على السكان المتأثرين والمجتمعات المجاورة، لتفادي تفاقم أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف. ■ النظر في ربط المجتمع بجهات التنمية وبناء السلام عبر الترابط بين العمل الإنساني - التنمية - السلام. ■ مثال جنوب السودان (التعلّم من الممارسة – جنوب السودان): يتعاون الصليب الأحمر في جنوب السودان مع عدد واسع من المنظمات، بما في ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية، على المستويين المحلي والوطني، لتعزيز التكامل في العمل المتعلق بالحد من المخاطر لدى هذه الجهات، وضمان تمثيل منظور واهتمامات المجتمع على نحو جيّد.

الأنشطة المعيارية

التكيف في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

نظام الإنذار المبكر المجتمعي

أنظمة إنذار مبكر شاملة تعمل بكفاءة من البداية إلى النهاية وتصل إلى الفئات الأبعد جغرافيًا ("الميل الأخير") وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف:

- تركيز على تعدد مكامن الخطر، بما في ذلك إيجاد حلول لمكامن الخطر الناجمة عن البشر.
- المشاركة المجتمعية وضمان المساءلة أمامها.
- بناء الثقة واستخدام قنوات تواصل موثوقة (وأحيانًا غير رسمية).
- ضمان التزام أصحاب المصلحة الرسميين وغير الرسميين.
- استخدام وسائل تقنية عالية ومنخفضة المستوى.
- تعميم الحماية.
- صياغة رسائل إنذار مبكر مفهومة للسكان المتأثرين وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات مبكرة وفعالة تتناسب مع أوضاعهم (بما يشمل الترجمة والتفسير بين الوكالات المرسله ومجموعات المستخدمين المختلفة).
- وضع شروط تتيح تسهيل الإخلاء في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف والمناطق شديدة انعدام الأمن.

مثال لبنان (التعلم من الممارسة – لبنان): أدت أنشطة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على المدارس إلى إنشاء نظام غير رسمي للإنذار المبكر من النزاعات وبالتنسيق مع الجيش اللبناني، تمكن الطلاب من الإخلاء الآمن من مناطق النزاع.

خطط الطوارئ

- إدراج تحليلات السيناريوهات في خطط الطوارئ الخاصة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف، وتأثير مكامن الخطر المركبة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والبشرية.
- يمكن أن تشمل مكامن الخطر ذات الأولوية: العنف الانتحائي أو العنف الجماعات المسلحة من غير الدول أو تحركات السكان.
- إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تخطيط السيناريوهات والطوارئ.
- مواءمة خطط الطوارئ مع الجهات الفاعلة في مجال إدارة مخاطر الكوارث والجهات الفاعلة المعنية بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

الإخلاء ومسارات الإخلاء

- معالجة العوائق التي تمنع الإخلاء في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، مثل انعدام الأمن أو الصدمات النفسية وإيجاد تدابير للتخفيف منها.
- يساعد تحديد الأماكن الأكثر عرضة لوقوع أحداث عنف على اختيار مواقع مناسبة للملاجئ المؤقتة أو أماكن الاستقرار أو ممرات الإخلاء البديلة، بما يسهل تحقيق السلامة في أوقات الكوارث.

الأنشطة المعيارية

التكيف في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

الحد من مخاطر الكوارث في المدارس

- **التوعية**
- **التخفيف والوقاية على مستوى المدرسة (مشروعات صغيرة)**
- **تطوير المناهج الدراسية**
- **اللجان المدرسية**
- **فرق الاستجابة الأولية**

توفير جلسات شاملة للطلاب ومناهج دراسية حول مكامن الخطر والمخاطر والضعف والقدرات، إضافة إلى القيم والمبادئ الإنسانية. لتعزيز الفهم لأسباب الكوارث وسبل الوقاية منها، يُدرج التعليم المتعلق بتغير المناخ ضمن الجلسات. (انظر دليل خطط الدروس التعليمية للصليب الأحمر) لنهج شامل في تنفيذ الإطار الشامل للسلامة المدرسية القائم على كافة أنواع مكامن الخطر).

- إدراج مشروعات تشاركية لتحسين المدارس.
- إدراج المخاطر المرتبطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف مثل التوعية بمخاطر الألغام والتلوث بالأسلحة.
- إدراج التعليم المتعلق بالقانون الدولي الإنساني.
- إيجاد نقطة دخول مناسبة لتعزيز بناء الثقة مع المجتمع وزيادة الاهتمام ببرامج الحد من مخاطر الكوارث المجتمعية.
- الإسهام في تعزيز التماسك المجتمعي من خلال إنشاء لجان للسلامة المدرسية، يمكنها أيضًا وضع خطط طوارئ للتعامل مع العنف والتخفيف من مكامن الخطر المتعددة.
- التركيز على توفير مساحات آمنة وملثمة للأطفال ولا سيما في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

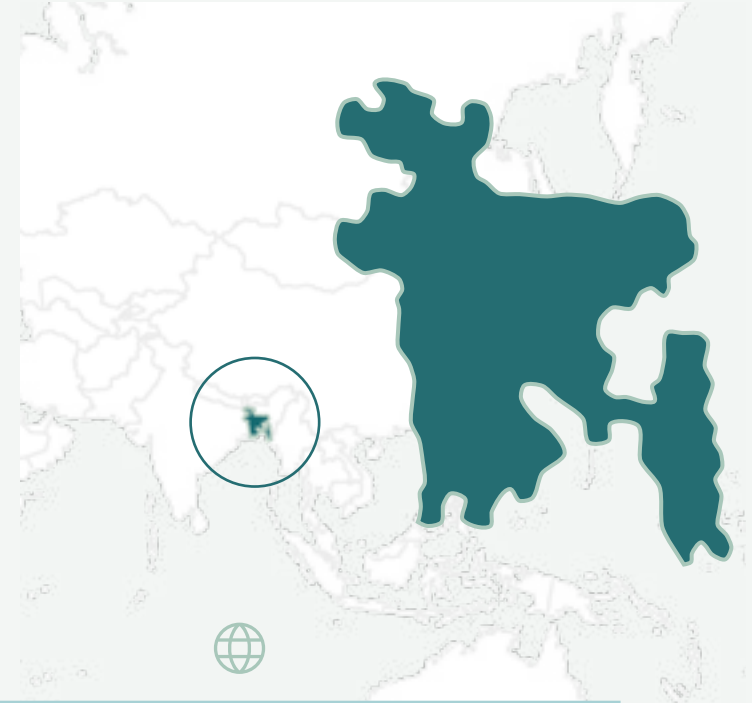
مثال لبنان (التعلم من الممارسة – لبنان): طُوّر الصليب الأحمر اللبناني برنامجًا واسعًا للحد من مخاطر الكوارث قائمًا على المدارس، يهدف إلى تعزيز مرونة التلاميذ وتهيئة بيئة تعليمية أكثر أمانًا وحماية وبناء الثقة والقبول بالمنظمة داخل المجتمع.

تمارين محاكاة

- إدراجها كجزء من تخطيط السيناريوهات، مع إشراك اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو كمراقب كلما أمكن وتضمين إطار الوصول الأكثر أمانًا واعتماد العمل التشاركي وبروتوكولات الإجراء المبكر إذا كانت متوفرة.

مثال جنوب السودان (التعلم من الممارسة – جنوب السودان): يستخدم الصليب الأحمر في جنوب السودان خطط طوارئ متعددة مكامن الخطر تشمل سيناريوهات تشغيلية متنوعة، نظرًا لإمكانية تغير السياق في أي وقت بسبب النزاعات الإقليمية أو المجتمعية أو تحركات السكان أو مكامن الخطر الطبيعية. يساعد اختبار خطط الطوارئ متعددة مكامن الخطر على تقييم مدى جاهزية كل فرع وكذلك المقر الرئيسي الوطني واستعداده لوجستيًا للتغّيرات السياقية الكبرى.

التعلّم من الممارسة: الحد من مخاطر الكوارث في سياق النزوح واسع النطاق في بنغلاديش



التحديات والحلول

تُعد جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي واحدة من المنظمات الرئيسية المنقّدة لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث في مخيمات اللاجئين بكوكس بازار. خلال السنوات الماضية، برزت عدة تحديات شاملة لهذا العمل، تعمل الجمعية على التخفيف منها.

أولاً، تؤثر حالات العنف المتقطعة على برمجة الأنشطة في بعض المخيمات. استحدثت جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي نظام رصد غير رسمي بالاستعانة بهيكلها المكوّن من 45 متطوعاً من المجتمع المضيف ضمن برنامج التأهب للأعاصير والداعمون أنشطة الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المخيم ويرتبطون بشكل وثيق بـ 3,300 متطوع في المخيمات كانوا يقدمون تحديثات عن الأوضاع فيها، بحيث يحذر المتطوعون الجمعية بأي تصعيد للعنف، ما يمكنها من صنع قرارات مستنيرة بشأن العمليات اليومية استناداً إلى الوضع الأمني الراهن.

ثانياً، وجدت جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي أن تُهج التقييم التشاركي للمخاطر المعتمدة ضمن إطار تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ذات فعالية محدودة في المخيمات، حيث لا يكون اللاجئون على دراية بعد بالمخاطر المحددة في بيئتهم الجديدة، ولا سيما تلك المرتبطة بالمخاطر النادرة الحدوث أو الناشئة ولذلك تُشكّل المصادر الثانوية، أكثر من مدخلات المجتمع، الخطوة الأولى في عملية التقييم.



“نذهب من بيت إلى بيت لنزوّد الناس بالمعلومات حول ما يجب فعله إذا ضرب إعصار”، تقول نورجهان (في الوسط) – متطوعة في مجال التأهب للأعاصير في كوكس بازار، بنغلاديش. نورجهان وزملاؤها المتطوعون فروا من العنف في وطنهم (ميانمار) قبل نحو عامين ويعيشون الآن في مخيم كوتوبالونغ للنزوح. © براد زيريفيتز / الصليب الأحمر الأمريكي.

يقيم قرابة مليون لاجئ من الروهينغا القادمين من ميانمار في أكثر من 33 مخيماً في منطقة كوكس بازار في بنغلاديش عقب تدفّق عام 2017. تتعرّض المنطقة على نحو كبير للأعاصير والفيضانات والانهدامات الأرضية المرتبطة بها، مع كون سكان مخيمات اللاجئين الأكثر ضعفاً على وجه الخصوص. في سياق نزوح واسع النطاق كهذا، كيف نضمن أن تغطي برمجة الحد من مخاطر الكوارث القائمة سكان المخيمات بفعالية؟

تقع كوكس بازار على الساحل الجنوبي الشرقي لبنغلاديش، حيث تتعرض لمكانم خطر طبيعية كبيرة مرتبطة بالرياح الموسمية الجنوبية الغربية وموسمي الأعاصير السنويين (داسغويتا وآخرون، 2014؛ كمال وآخرون، 2022). في الوقت نفسه، تُعد من أفقر المناطق في بنغلاديش، كما استضافت لاجئي الروهينغا لعدة عقود. قبل عام 2017، كان الإقليم يضم نحو 400,000 من السكان المحليين و30,000 لاجئ (إسلام وسيدّيك، 2022). فاقم التدفق الضخم للاجئين عام 2017، إلى جانب صدمات أخرى مثل جائحة كوفيد-19، مواطن الضعف القائمة والتوترات المحلية (برنامج الأغذية العالمي، 2022).

ثالثاً، مع تحوّل نزوح لاجئي الروهينغا إلى نزوح مطوّل، تواجه عمليات الاستجابة **عجراً في التمويل** وغالباً ما يُتوقّع من جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي التدخل، ما يرهق مواردها المحدودة. للاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، تعطي الجمعية الأولوية للأنشطة التي تعزّز قدرات المساعدة الذاتية لدى سكان المخيمات ولتوطين عمليات الاستجابة، على سبيل المثال، من خلال تدريب متطوعي المخيمات كمستجيبين أوائل وزيادة الوعي ببيئة متعددة مكامن الخطر في المخيمات.

يُعد برنامج التأهب للأعاصير أحد الأنشطة الأساسية لجمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي في كوكس بازار برنامج مشترك قائم منذ فترة طويلة بين حكومة بنغلاديش والجمعية، يركّز على الإنذار المبكر والإجراء المبكر لمواجهة الأعاصير في المجتمعات الساحلية في كافة أنحاء البلاد. في كوكس بازار، سعت الجمعية منذ عام 2018 نطاق نظام الإنذار المبكر الوطني للأعاصير ووسعت أدوار البرنامج لتشمل إدارة مخاطر متعددة مكامن الخطر، ذلك بالشراكة مع حكومة بنغلاديش من خلال وزارة إدارة الكوارث والإغاثة ومفوضية إغاثة وإعادة توطين اللاجئين. حظي هذا بدعم من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر الأمريكي، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. قدمت جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي تدريباً لـ 3,300 متطوع جديد في برنامج التأهب للأعاصير من بين سكان المخيمات، يعملون بتعاون وثيق مع متطوعي البرنامج من المجتمعات المضيفة في المنطقة لتيسير التواصل بشأن الإنذار المبكر والجوانب اللوجستية للإجراءات المبكرة اللاحقة. زاد دمج المتطوعين من المخيمات والمجتمع المضيف من مستوى القبول المتبادل بينهم. عند توسيع هياكل برنامج التأهب للأعاصير لتشمل مخيمات اللاجئين، أخذت جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي في الاعتبار القيود المفروضة في بيئة المخيمات. فعلى سبيل المثال، يكون الوصول إلى أجهزة الاتصال الشخصية محدوداً، لذلك تُنقل الإنذارات المبكرة عبر إشارات الأعلام ومكبرات الصوت، كما يجب مراعاة الإجراءات المبكرة القيود المفروضة على الحركة ونواقص البنية التحتية المؤقتة في المخيمات، بما في ذلك الملاجئ (كالبريا وآخرون، 2022).

تتطلّب **العلاقة بين المجتمعات المضيفة واللاجئين في كوكس بازار** إدارة حذرة، لتفادي المظالم أو التوترات إذا تلقّت إحدى المجموعات مساعدات أكثر من الأخرى. للتخفيف من هذه التوترات، طلبت حكومة بنغلاديش من وكالات الإغاثة تخصيص 20-25 في المائة من المساعدات الإنسانية للمجتمعات المضيفة. بجانب عملها في مخيمات اللاجئين، تنقّذ جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي أيضاً برامج متعددة القطاعات تتضمن اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في المجتمعات المضيفة. فعلى سبيل المثال، في أوكيا وتكناف، تقدّم الجمعية دعماً متكاملًا للفتات الأكثر ضعفاً، يشمل المأوى والمياه والاصحاح والنهوض بالنظافة وسبل العيش، إلى جانب دعم اللجان المحلية لإدارة الكوارث والمنظمات المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يُدمج **العمل الشبائي** في إدارة مخاطر الكوارث من خلال أنشطة الحد من المخاطر المدرسية بالتعاون مع الفروع المحلية للجمعية، فضلاً عن توفير معدات إنقاذ وتدريب على السلامة البحرية وتدابير التأهب الأسري.

تعمل جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي بشكل وثيق مع منظمات أخرى تنقّذ مشروعاتها القطاعية داخل المخيمات بهدف توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فعاليتها في مجتمعات المخيمات. علاوة على ذلك، تقدم الجمعية تدريباً لهذه المنظمات حول كيفية دمج الحد من المخاطر في مشروعاتها، كجزء من جهد شامل **لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في المبادرات وتعزيز البرمجة** متعددة القطاعات في بيئة المخيمات، كما يسهّل هذا العمل أيضاً التنسيق بين المنظمات المختلفة في القضايا المتصلة بالحد من المخاطر، مثل الإنذارات المبكرة أو التخزين المسبق للموارد.

موظفو ومتطوعو جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي يطرقون الأبواب لنشر رسائل الإنذار المبكر في مخيمات النزوح في كوكس بازار. © جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.



الدروس المستفادة

بالإضافة إلى ذلك، تتعاون جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي مع الممثلين الإقليميين لحكومة بنغلاديش لضمان توافق البرمجة المحلية مع التخطيط الوطني. مع ذلك، شهد عدد الموظفين الحكوميين المسؤولين عن مخيمات اللاجئين في كوكس بازار انخفاضًا مستمرًا، كما يفتقر المسؤولون المتاحين إلى الموارد ويتغيرون باستمرار. نتيجة لذلك، يتعين على الجمعية تخصيص وقتًا أطول لهذا التنسيق، بما يشمل عقد ورش عمل منتظمة مع أصحاب المصلحة والالتزام الصارم بجداول الاجتماعات.

■ **إدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات النزوح:** تمكنت جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي، من خلال التنسيق والتعاون داخل الحركة وخارجها، من دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمليات الاستجابة متعددة القطاعات. يتم ذلك عبر تحديد الأولويات داخل القطاعات والقيادة العملية وإشراك الجهات المعنية من الحكومة وغيرها من المنظمات.

■ **تخصيص حلول الحد من مخاطر الكوارث لسياقات النزوح:** أدركت جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي، من خلال عملها في كوكس بازار، أهمية تكييف حلول الحد من المخاطر لتلبية احتياجات كلٍّ من مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة. مع ذلك، يمكن أن تضمن الحلول المخصصة تلبية احتياجات كافة المجتمعات وأن تدعم أنشطة الحد من المخاطر وتعزيز العلاقات بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين.

■ التعاون عبر المستويات: توازن جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي بين القدرات الدولية والمعرفة المحلية وتُعطي الأولوية للاستفادة من هذا التوازن في تعزيز القدرات المحلية. يدعم المتطوعون المحليون الرصد المستمر لأعمال العنف الناشئة ويزيدون الوعي بالمخاطر القائمة في سياقات النزوح. يُعد التأهب أمرًا أساسيًا في حالات النزوح واسع النطاق وتُظهر الجمعية كيف يمكن الاستفادة من الحركة الأوسع نطاقًا عندما تكون قدرات الجمعية الوطنية غير كافية وكيفية التكيف إذا كانت الموارد محدودة. يشمل ذلك استراتيجيات مثل تقليص النطاق والتركيز على قدرات المجتمع المحلي وإعطاء الأولوية للمساعدة الذاتية.

تستند هذه الدراسة إلى مقابلات أجريت مع موظفي جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي في أيلول 2023، نقدتها ليزا زاورهامر (الصلب الأحمر الألماني) ويوليانه شيلينغر وأريستيد كامبالي (مركز المناخ للصلب الأحمر والهلال الأحمر).



في عام 2018، وُزِع برنامج التأهب للأعاصير معدات الإنذار المبكر على متطوعين مجتمعيين مدربين في كوكس بازار، بنغلاديش. اليوم، يستطيع 240 رجلاً و240 امرأة من المقيمين في المخيمات للنازحين من ولاية راخين في ميانمار تفعيل الإنذارات المبكرة عند تهديدات الطقس القاسية ومساعدة الآخرين عند الحاجة. © الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / لوريت نيميري.

المرحلة 4: التعلّم

بايجاز: تتعلق المرحلة الرابعة (الشكل 7) بالتعلّم أثناء عملية التنفيذ. يشير دليل الطريق نحو المرونة المجتمعية إلى ضرورة إنشاء نظام للرصد (الخطوة 1) وتتبع الإجراءات (الخطوة 2). مع مرور الوقت، يجب تحديث قياس المخاطر والمرونة (الخطوة 3) واستخلاص الدروس (الخطوة 4) وتطبيقها لتحسين التنفيذ (الخطوة 5). بينما يركّز دليل الطريق نحو المرونة المجتمعية على الرصد والتعلّم على المستوى المجتمعي، ننظر أولاً إليه من منظورنا المؤسسي كجمعية وطنية لدعم عمليات التعلّم الداخلي في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف وكذلك لمتابعة البرامج نفسها.

الوصول إلى المرحلة الرابعة يعني أن مجتمعك قد أنشأ خطة عمل مجتمعية وبدأ في تنفيذها. كجزء من التنفيذ، يكون للرصد والتقييم دور كبير، لا سيما في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. تستند إدارة التكيف إلى الرصد المستمر للتصميم وكذلك إلى التقييم والتعلّم من خبراتنا بهدف التحسين. على الرغم من صعوبة ذلك في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، فإنه يظل ضرورياً لبناء قدرتنا على العمل في مثل هذه السياقات بشكل مستمر. أخيراً، يجب التفكير في استراتيجيات للخروج الحساس للنزاع منذ البداية. المرحلة الرابعة عملية مثقلة بالبيانات، كما في المرحلة الأولى، يجب أن ترافقها عناية خاصة بحماية البيانات (1.4 المشاركة المجتمعية وحماية البيانات والإدارة عن بُعد).

الشكل 7. المرحلة الرابعة من خارطة الطريق نحو مرونة المجتمع



4.1 الإدارة التكيفية للبرمجة المرنة

حدّد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تعزيز الإدارة التكيفية أو ممارسات التخطيط الدوري يُعدّ أولوية لتعزيز البرمجة والعمليات في الأزمات الممتدة والطوارئ المعقدة (الاتحاد الدولي، 2024). علاوة على ذلك، تعكس الإدارة التكيفية الحاجة إلى البقاء متأهبين ومرنين في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف وإلى تعديل البرمجة بسرعة مع تغيّر السياق (دراسة حالة 12).

يمكن أن نجد أمثلة على هذا النهج في حياتنا اليومية. تخيّل مثلاً أننا نطهو حساء؛ فلن نضع كافة المكونات دفعة واحدة أثناء الطهي ثم نكتشف في النهاية أن مذاقه سيئ، بل عادةً نتذوق الحساء بانتظام ونضيف ما يلزم من التعديلات: قليل من الملح أو شيء من الفلفل الحار، ليصبح مثاليًا وبفضل الإدارة التكيفية نكون قد أعدنا حساءً رائعًا سيُنال إعجاب ضيوفنا. يجب أن تكون إدارة المشاريع أو تنفيذ خطط العمل المجتمعية على هذا النحو: نتحقق بانتظام ما إذا كانت العملية تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهدافها ونُجري التعديلات إذا لم تكن كذلك (انظر الشكل 8).

يُعد **الرصد المستمر** عنصرًا أساسيًا في الإدارة التكيفية. في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، حيث يسود قدر عالٍ من عدم اليقين والديناميكية، يكتسب الرصد بعدًا إضافيًا؛ فقد يتغيّر السياق التشغيلي بسرعة، نحو الأفضل أو الأسوأ، تجلب هذه التغيرات فرصًا لأنشطة جديدة أو تتطلب تعديلات أو تجعل الانخراط القائم غير ممكن. استنادًا إلى التطورات الراهنة، قد يتعين إيقاف البرامج مؤقتًا ثم استئنافها عند تحسّن الأوضاع.

لذلك نُصمّم نظام الرصد لدينا برؤية تقوم على ثلاثة أهداف للتعلّم، وهي فهم:

- السياق المتغيّر.
- تنفيذ المشروع.
- التفاعل بين السياق والمشروع.

الاعتبارات التالية تدعم الإدارة التكيفية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

الشكل 8. آلية لتكرار برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف



تعديل

تصميم وإدارة
المشروع

جمع البيانات (مثل
البيانات الأكثر محلية
أو على مستوى أعلى)

تشكيل الفريق

نطاق الرصد والتقييم
والميزانية

الشركات

السياق المجتمعي
المتغير

التفاعل بين السياق
والمشروع

نجاح تنفيذ المشروع
والتعلم

تذوق



■ رصد الوضع والنزاع كجزء أساسي من رصد البرنامج.

يتعين على مديري البرامج الإحاطة بدinاميكيات السياق والعوامل الخارجية التي تؤثر في تنفيذ البرنامج وفهم أوجه التفاعل بين السياق والبرنامج.

■ جمع البيانات لتوجيه القرارات الاستراتيجية.

فبعض المعلومات أكثر أهمية من غيرها لصنع القرارات الاستراتيجية، نظرًا للقيود المفروضة على جمع البيانات والرصد في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، يكون من المفيد اختيار عدد محدود من المؤشرات ذات الصلة المباشرة ببرنامج الحد من مخاطر الكوارث أو بخصائص المجتمع، على سبيل المثال استنادًا إلى العوامل المعروفة المحركة للمخاطر أو العوائق الرئيسة أمام تنفيذ البرنامج.

■ الموازنة بين التوحيد والمرونة.

يجب إدارة التوتر القائم بين مرونة جمع البيانات على المستوى المحلي (لاستقاء المعلومات السياقية والظروف المتغيرة) والتوحيد القياسي (لتمكين التحليل الاستراتيجي على مستوى أعلى ولجمع البيانات عبر السياقات) باستمرار.

يعد استخدام نتائج الرصد هذه لإجراء تعديلات مبنية على معلومات جزءا مهمًا في الإدارة التكيفية. ينتج عن ذلك نهج لإدارة البرامج قائم على التعلم، يركز على التفكير الاستباقي والمستمر فيما ينجح وما لا ينجح وعلى تكيف تصميم البرنامج أو عملياته استنادًا إلى هذه المعلومات الجديدة (ديمبستر وهيربرت، 2023). يقارن الجدول 7 بين الإدارة التكيفية والنهج التقليدية.

دراسة حالة 12.

الإدارة التكيفية لدى الصليب الأحمر لجنوب السودان

يواجه جنوب السودان سياق ذو مخاطر مرتفعة متعدد مكامن الخطر، يشمل الجفاف المتكرر والفيضانات وموجات الحر وتفشّي الأمراض، ما يساهم في النزوح القسري وفقدان سبل العيش وتضرر البنية التحتية، كما تزداد مواطن الضعف وأثار أخرى بفعل الحرب الأهلية والنزاعات والعنف بين المجتمعات.

أثبت نهج الإدارة التكيفية الذي يتبعه الصليب الأحمر في جنوب السودان أهميته من حيث الاستباقية والمرونة والحساسية أثناء العمل في هذا السياق المعقد. تشمل بعض سمات هذا النهج ما يلي:

■ الرصد المستمر: إن التعديل المستمر للأنشطة أو إعادة جدولتها ومراجعة السياق في الاجتماعات الدورية والانفتاح على تفكير والتعلم هي سمات ضرورية للتعامل مع السياق المعقد.

■ تُتيح التدخلات متعددة القطاعات وإدماج الحد من مخاطر الكوارث مرونةً وقدرةً تكيفية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار. تكفل تعديلات الاستراتيجيات والإجراءات بقاء التدخلات ذات صلة وفعالة.



يفرغ متطوعو الصليب الأحمر في جنوب السودان شاحنة محملة بالمواد الغذائية وأدوات الزراعة لتوزيعها على 5,000 أسرة، كما في مدينة مايوم ويل وحدها، سيُوْرَع الدعم اليوم على 525 أسرة. تقول أروك مو، البالغة من العمر 30 عامًا، والتي تعمل متطوعة منذ أكثر من سبع سنوات، إنها تحب كونها قادرة على رد الجميل للمجتمع الذي تعيش فيه وتخدمه. © الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / كوري بولر.

■ التخطيط للطوارئ: يضع مقر الصليب الأحمر في جنوب السودان وفروعه خطط طوارئ متعددة مكامن الخطر ويختبرونها، بحيث تشمل سيناريوهات تشغيلية متنوعة، نظرًا لإمكانية تغيّر السياق في أي وقت بسبب النزاعات الإقليمية أو المجتمعية أو تحركات السكان أو مكامن الخطر الطبيعية وما إلى ذلك. يساعد اختبار خطط الطوارئ متعددة مكامن الخطر على تقييم مدى جاهزية كل فرع وكذلك المقر الوطني واستعدادهم لوجستيًا لمواجهة التغيرات السياقية الكبرى.

تُسهم هذه المناهج في تحديد أولويات الإجراءات في السياقات الديناميكية التي تتسم بقدر عالٍ من عدم اليقين.

تعزّف أكثر على برمجة الصليب الأحمر في جنوب السودان في مجال الحد من مخاطر الكوارث ضمن سياق مخاطر مرتفعة متعدد مكامن الخطر في قسم التعلم من الممارسة: جنوب السودان.

يعرض الجدول 8 لمحة عامة عن **العوامل الميسرة والمعوقات للإدارة التكيفية**: شجّع الأولى وقَلّص الثانية.

الجدول 7. مقارنة بين المناهج التقليدية والمناهج التكيفية في الإدارة استنادًا إلى **دميستر وهيربرت (2023)**.

منهج الإدارة التقليدية	منهج الإدارة التكيفية	
الخطة	تتضمن الكثير من التصميم والتخطيط المسبق، حيث توضع خطط تفصيلية وميزانيات تغطي كامل فترة البرنامج.	تُوضع الخطط الأولية على افتراض أنها ستتطور مع مرور الوقت ويستمر التصميم والتخطيط طوال فترة البرنامج.
تنفيذ	يُسير التنفيذ وفق مسار الخطة محدّد مسبقًا.	تُجرى تصحيحات المسار على امتداد فترة البرنامج.
الإدارة	تركّز الإدارة على ضمان بقاء البرنامج على المسار المحدّد.	تتمثل مهمة الإدارة في التكيف المستمر مع تطوّر التجربة أثناء تنفيذ البرنامج.
الرصد	يستند الرصد إلى مؤشرات محدّدة مسبقًا ويركّز بشكل رئيسي على الأنشطة والمخرجات.	يشمل الرصد التغيّر على جميع المستويات، من الأنشطة إلى الأثر، مع إعادة ضبط المؤشرات وأدوات المتابعة والتقييم بشكل مستمر.
التقييم	يُجرى التقييم في منتصف البرنامج أو في نهايته ويُصمّم لقياس الأداء في نقطة زمنية محددة.	يُجرى التقييم على امتداد فترة البرنامج ويُصمّم بهدف تعزيز الأداء.
التعلم	يُنظر إلى التعلم كخيار يمكن تضمينه حيثما كان ذلك ممكنًا.	يُعد التعلم أساسيًا وجزءًا لا يتجزأ من البرنامج.

الجدول 8. العوامل الميسّرة والمعوّقة للإدارة التكيفية استنادًا إلى ديمستّر وهيردّت (2023)	
العوامل الميسّرة	المعوّقات
الأشخاص والفرق	فرق ديناميكية وتعاونية ودّعم من القيادة واهتمام شخصي بالتعلّم والتحسين المستمر.
التنظيم، الثقافة، الاستراتيجية والإرادة السياسية	عدم معرفة ما الذي يجب طلب "الإذن" لتغييره ونقص الوقت للتفكير في سبب الحاجة إلى التغيير الميل نحو البيانات الكمية أو العبارات المقنّضة بدلًا من التعلّم العميق؛ ثقافة مكتبية تخشى الفشل وأساليب إدارة هرمية من الأعلى إلى الأسفل.
العمليات والتعلّم	عدم معرفة الموظفين بما تسمح به القواعد القائمة وأطر منطقية غير مصمّمة على أساس توقع التغيير وأساليب أو توقّيت غير مناسب للمتابعة والتقييم وغياب تحليل قوي للبيانات أو الاعتماد على مؤشرات تركز أكثر من اللازم على المخرجات ولا تدعم صنع القرار.
الموارد والوقت والمال	ميزانيات متابعة وتقييم صغيرة وميزانيات يجب إنفاقها ضمن أطر زمنية ضيّقة أو عشوائية وعدم وجود فترة تمهيدية أو آلية للتعامل مع الأزمات واتفاقيات جامدة.
الشراكات	تفضيل تحقيق الأهداف العددية على حساب التعلّم وحصر التواصل في متطلبات التقارير الرسمية وعمليات داخلية يغلب عليها الطابع الإداري المفرط.

لنوضّح ذلك بمثال عملي. لنفترض أن خطة العمل المجتمعي تهدف إلى تحسين ممارسات الإنذار المبكر والإجراء المبكر كنتيجة متوقعة، وكانت إحدى أنشطتك دورة تدريبية للجنة المجتمعية لإدارة مخاطر الكوارث والمخرج المرتبط بها هو تحسين معرفة أعضاء اللجنة، كما قد يكون من السهل توثيق النشاط (مثل تنفيذ دورة تدريبية لعشرة أعضاء من الفريق) وقياس المخرج (على سبيل المثال من خلال اختبارات المعرفة قبل الدورة وبعدها).

ومع ذلك، لقياس النتيجة، ستحتاج أيضًا إلى تنفيذ تمرين محاكاة ويفضّل أن يتم ذلك بعد فترة من انعقاد الدورة. هل تلقّى جميع أفراد المجتمع — ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا — الإنذار المبكر وتصرفوا بناءً عليه؟ وإذا لم يحدث ذلك، فما السبب؟

لا يكون الاعتماد على الإدارة التكيفية وحدها ممكنًا دائمًا؛ فمع أن المناهج التكيفية أساسية للحفاظ على المرونة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، من الممكن أن نحتاج أيضًا لتلبية نزع التوقعات الإدارية الأكثر تقليدية لشركاء أو ممالي البرامج، ومن المهم توضيح هذه التوقعات منذ البداية والتأكيد على أهمية المناهج التكيفية في التعامل مع التحديات المرتبطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف عند الحاجة. تُعدّ حلقات الملاحظات والانطباعات القصيرة (مثل التذوق المنتظم للحساء) أمرًا أساسيًا؛ فوجود حلقات الملاحظات والانطباعات قصيرة على مستوى النتائج، وليس فقط على مستوى المخرجات والأنشطة هو الأهم.

إن مثل هذا التحليل سيسمح لك بتكثيف الأنشطة: فقد يتطلب الأمر تعديل أسلوب تقديم الدورة أو محتواها أو إشراك مشاركين من خلفيات أكثر تنوعًا أو توجد عناصر في السياق تعيق وصول رسائل الإنذار المبكر إلى جميع أفراد المجتمع للعمل بموجبها أو ربما توجد حاجة إلى وسائل إضافية لتحقيق النتيجة المرجوة. تتطلب الإدارة التكيفية ضمان المرونة داخل الثقافة والبنية التنظيمية، وكذلك في التمويل والعقليات. وجوهر الأمر هو تشجيع الانفتاح والشفافية: الاتفاق على الوجهة (الأهداف)، مع التحليّ بالمرونة في الطريق المؤدي إليها.

يعرض الجدول 8 لمحة عامة عن **العوامل الميسرة والمعوقات للإدارة التكيفية**: شجّع الأولى وقَلّص الثانية.

4.2 تصاميم الرصد

تجعل طبيعة سياقات الهشاشة والنزاع والعنف العديد من أساليب المتابعة والتقييم التقليدية صعبة أو غير ممكنة، ما يؤدي بسهولة إلى إهمال عملية الرصد. غالبًا ما تكون أهداف وأنشطة البرامج الحساسة للنزاع أكثر مرونة، لا سيما عندما يكون السياق متقلبًا.

يجعل هذا من الصعب الحفاظ على نهج رصد متماسك. يكون من الصعب الحصول على البيانات، ما يعقد الجهود اللازمة إلى وضع خطوط أساس أو تحديد التغيرات، كما تفتقر الجهات المنفذة في البيئات غير الآمنة إلى الموظفين أو الموارد أو الخبرة اللازمة للرصد الفعال، خاصة في ظل المعدلات المرتفعة عادةً لدوران الموظفين في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

استخدم [دليل متابعة وتقييم المشاريع/البرامج الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر](#) لتصميم نظام المتابعة والتقييم، الذي يظل المصدر الأكثر شمولًا للإرشادات والأدوات والقوالب الخاصة بالمتابعة والتقييم طوال دورة البرنامج. إضافة إلى ذلك، ضع في الاعتبار النقاط التالية لضمان أن يكون نظامك ملائمًا لسياق الهشاشة والنزاع والعنف.

تحديد توقيت الرصد أو التقييم: يكون الالتزام بالأطر الزمنية المحددة مسبقًا في وثائق البرامج أو المشاريع (مثلًا: التقارير الفصلية والسنوية، واستطلاعات خط الأساس والمنتصف والنهاية) ممكنًا، لكن يتطلب سياق الهشاشة والنزاع والعنف نهجًا أكثر مرونة، فكلما كانت الحوادث العنيفة أقل قابلية للتنبؤ، ازدادت أهمية الرصد المستمر.

بدلاً من محاولة الالتزام بجدول زمني صارم، يجب للممارسين أن يضعوا خطة، لكن مع أخذ ما يلي في الاعتبار ضمن خطط المتابعة والتقييم:

أ. ديناميكيات الوضع.

ب. التوقيت الذي يُتوقع أن تظهر فيه نتائج الحد من مخاطر الكوارث.

تُتاح نوافذ لجمع البيانات بشكل غير متوقع، كما أن توقيت تدخلات الحد من مخاطر الكوارث، يجعل جمع بيانات الرصد أكثر ملاءمة عندما تُشير نظرية التغيير إلى إمكانية ظهور نتيجة، ليس بالضرورة وفق جدول التقارير الفصلية أو السنوية.

تصميم عملية المتابعة والتقييم: في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، يجب أن تُبنى عملية المتابعة والتقييم حول ثلاثة اهتمامات أساسية بالتعلّم لدعم إدارة البرامج الموجهة نحو النتائج: (أ) فهم السياق المتغيّر، (ب) فهم تنفيذ المشروع، (ج) فهم التفاعل بين السياق والمشروع. يجب أن يشمل هذا الرصد التطورات السياسية والأمنية رفيعة المستوى، بالإضافة إلى المؤشرات المحلية للتوترات المتزايدة. فعلى سبيل المثال، يصبح سوق يعجّ بالنشاط أقل ازدحامًا أو يختفي منه بعض الباعة الرئيسيين مباشرة قبل وقوع هجوم عنيف. علاوة على ذلك، حدّد المؤشرات الأكثر صلة بالنقاط (أ-ج)، ومصادر المعلومات، وتواتر الرصد المخطط له ضمن قالب خطة المتابعة والتقييم ([انظر دليل متابعة وتقييم المشاريع/البرامج الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر](#) – الملحق 8، مع تكيفه حسب السياق والاحتياجات).

في البيئات المتقلبة، يكون نهج الرصد التشاركي، الذي يلتقط وجهات نظر مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة هو الأقدر على تقديم صورة متوازنة ومعلومات قابلة للتنفيذ، كما أن استخدام مصادر وأدوات متعددة يزيد من احتمال استمرار تدفق البيانات عند حدوث الاضطرابات. من أمثلة **مصادر المعلومات** المختلفة: ملاحظات الموظفون والمتطوعون وتقارير الحوادث والتواصل مع أصحاب المصلحة والتواصل مع جهات فاعلة تعمل في مجالي السلام والنزاع ونتائج تحليل سياق النزاع بما يشمل الديناميكيات والمحفزات والأنماط الجديرة بالمتابعة. أما وتيرة التحديثات والتعديلات فتتوقف على ديناميكيات السياق، إذ تتراوح بين كل ساعة أو يوميًا في حالات التصعيد العالي، إلى نصف سنوي في حالات الانخفاض، وكذلك عند حدوث تطورات كبيرة تؤدي إلى تغيّرات جوهرية في سياق الهشاشة والنزاع والعنف ([الأساس 2](#)) ([الأساس 5](#)) (1.3 فهم سياق النزاع وأصحاب المصلحة).

جمع المعلومات: أدى انتشار التكنولوجيا والأجهزة الرقمية إلى توفير مجموعة واسعة من الحلول للرصد عبر الهاتف المحمول والرصد عن بُعد، بل وحتى لإدارة البرامج عن بُعد. ومع ذلك، تتطلب كافة خيارات جمع البيانات وجودًا ميدانيًا معيّنًا يجب التخطيط له وإعداده وإدارته، بحيث يُستثنى من ذلك الرصد عبر الاستشعار عن بُعد، مثل صور الأقمار الصناعية أو الطائرات المسيّرة. غير أن نوعية البيانات التي يمكن جمعها بهذه الوسائل غالبًا لا تكفي لمتابعة التقدّم والنتائج في الحد من مخاطر الكوارث، حيث يتطلب ذلك تفاعلات على مستوى الأسر، مثلًا الاستطلاعات وحلقات النقاش المركزة.

تحليل المعلومات: إن فهم علاقات السبب والنتيجة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف المعقّدة قد يكون تحدّيًا كبيرًا. لذلك، يجب التخطيط منذ البداية لآلية تُنظّم معلومات الرصد بهدف تقليل تعقيد البيانات والأهم من ذلك لفهم الروابط الأساسية بين المشروع والسياسات. تُعد نتائج تحليل سياق النزاع — بما يشمله من ديناميكيات ومحفزات وأنماط يجب مراقبتها — عنصرًا رئيسيًا. يمكن تلخيص ذلك في نموذج مبسط صممه الصليب الأحمر السويسري. بعد ذلك، يمكن للممارسين المضي في تحديد الأولويات وتعميق الروابط السببية التي تم تحديدها من خلال المقارنة المتقاطعة للمصادر.

المراجعة وإعادة التصميم: يجب أن يسعى تحليل معلومات الرصد إلى تحديد أثر التدخل على السياق (أي على الهشاشة أو النزاع) إلى جانب متابعة نتائج الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك تصوّر المجتمع ورضاه وكذلك أثر السياق على أنشطة البرنامج. يمكن أن تسهم التوصيات المستندة إلى الرصد الحساس للنزاع في توجيه القرارات المتعلقة بـ (إعادة) تصميم أنشطة برنامج الحد من مخاطر الكوارث أو تعديلها بشكل إضافي، وذلك في ضوء التفاعل بين السياق والمشروع.



قراءة إضافية 11 الرصد والتقييم في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

فيما يلي مجموعة من الموارد المتاحة للتعلم في الجوانب المختلفة للرصد والتقييم في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف:

- العودة إلى الأساسيات: مجموعة من أفضل الممارسات في تصميم برامج الرصد والتقييم في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع (وزارة التنمية الدولية البريطانية – 2013).
- تُهج حساسة للنزاع في التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام. حزمة موارد (سايفر وورلد، 2004).
- إدارة الأداء في بناء السلام: إطار للرصد والتقييم الحساس للنزاع [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009].
- المبادئ والمنهجيات للرصد الاستراتيجي في الدول الهشة (كلية كيو لإدارة الشؤون العالمية، 2020).
- التقييم في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف [حسنين وكيلي وسوما (محرون)، 2021].
- تقييم أنشطة بناء السلام في سياقات النزاع والهشاشة: تحسين التعلم من أجل تحقيق النتائج [منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2012].



4.3 تقييم برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف والتعلّم منها

تُجرى التقييمات لأسباب عدّة، من بينها المساواة أمام الجهات المانحة والمساواة أمام المجتمعات والمساهمة في عمليات التعلّم. يُعدّ التعلّم أولوية رئيسية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، بهدف توفير معلومات وتوصيات واقعية لصانعي القرار والسياسات والبرامج؛ يعني ذلك أن القائمين على التقييم يُطلب منهم إصدار أحكام استنادًا إلى الحقائق والأدلة التي يجمعونها. علاوة على ذلك، نستخدم نتائج وتوصيات التقييم لأغراض التعلّم، بالإضافة إلى الملاحظات والانطباعات المجتمعية ونتائج الرصد، لتكييف المشروع وفقًا لذلك. تتمثل النقاط الأساسية هنا في تحديد ما تم التعلّم منه وتوثيقه ومتابعته. كخطوة أولى، يجب للممارسين الالتزام بسياسات التقييم والتعلّم والإرشادات العملية الخاصة بمؤسستهم واتباع أفضل الممارسات في هذا المجال، مثل دليل الرصد والتقييم للمشاريع/البرامج الصادر عن [مبادرة الاستجابة الطارئة المتكاملة](#).

بالنسبة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، فإن هذا يعني عادةً تكليف جهة خارجية مستقلة بإجراء وتسيير التقييم إذا كان التركيز منصبًا على المساواة واستخدام تقييم داخلي أو ورش عمل لاستخلاص الدروس المستفادة إذا كان التركيز موجّهًا نحو التعلّم. تهدف الخطوات التالية إلى ضمان أن تكون عملية التقييم حساسة للنزاع ومتوافقة مع التحديات والفرص المرتبطة ببرامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

1. تقييم قابلية التقييم:

يمكن استخدام تقييم قابلية التقييم ليس فقط لتحديد مدى إمكانية تنفيذ التقييم وتركيزه، بل أيضًا لتوضيح المنطق البرمجي بهدف تحسين التنفيذ. يمكن تنفيذ هذه المهمة التحضيرية داخليًا أو من خلال التعاقد مع جهة خارجية، بغرض فهم اتساق البرنامج ومنطقه وتوضيح مدى توافر البيانات وتقييم مدى احتمال استخدام مديري البرنامج أو الجهات المعنية لنتائج التقييم، بالنظر إلى مصالحهم وتوقيت أي تقييم محتمل. في السياقات غير المستقرة، يصبح من المهم بشكل خاص توضيح مدى توافر الجهات المعنية والبيانات (أي مدى إمكانية جمع البيانات) واستكشاف البدائل الممكنة.

2. تحديد غرض التقييم ونطاقه:

تسعى معظم التقييمات إلى الجمع بين غرضين رئيسيين، هما المساواة (وغيابًا ما تكون مساواة تصاعديّة أمام الجهات المانحة) والتعلّم (بهدف تحسين المعرفة بالأداء والنتائج). في البيئات المعقدة التي تتسم بالهشاشة والنزاع والعنف، يجب ضمان أن يحتل التعلّم دورًا رئيسيًا (كما نوقش في سياق الإدارة التكيفية)، إذ تؤدي المساواة الكاملة بين الغرضين إلى تعارض بينهما. لذلك، يجب الاتفاق على غرض التقييم وتوثيقه منذ البداية.

يشير نطاق التقييم عادةً إلى القضايا أو أنواع التدخلات أو المناطق الجغرافية التي سَتُغطى، بالإضافة إلى مجال التركيز (على سبيل المثال، فئات سكانية فرعية محددة)، كما يجب تحديد نطاق التقييم بوضوح ضمن الشروط المرجعية، بحيث يكون التخطيط وإعداد الميزانية وتصميم المنهجيات ممكنًا وملائمًا من الناحية العملية.

3. نوع التقييم وتوقيته:

يشير نوع التقييم إلى مجال التعلّم الرئيسي. في برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، يتمثل القرار الأكثر أهمية في تحديد ما إذا كان نوع التقييم يجب أن يكون **تكوينيًا** أو **تلخيصيًا**. يستكشف التقييم التكويني التقدم المُحرز حتى الآن وكيف يمكن تحسين البرنامج ويمكن أن يكون أداة للإدارة التكيفية. أما **التقييم التلخيصي**، فيُقيّم قيمة البرنامج وإسهامه بعد اكتماله.

يجب أن يتماشى توقيت التقييم مع الغرض منه ونوعه، مع مراعاة بيئة النزاع. غالبًا ما تسعى برامج الحد من مخاطر الكوارث إلى تحقيق أهداف طويلة الأجل. مع ذلك، لا تتحقق النتائج الكاملة خلال فترة المشروع. لذلك، يكون التقييم التكويني أكثر ملاءمة أو التقييم التلخيصي بناءً على توقّعات واقعية بشأن ما يمكن تحقيقه أو ما تم تحقيقه بالفعل.

4. معايير التقييم:

استحدث الفريق لشبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ستة **معايير للتقييم** تُستخدم على نطاق واسع ومقبولة دوليًا (آخر تحديث لها في عام 2019) وتنطبق أيضًا في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، وهي: الملاءمة والاتساق والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة. في هذه السياقات، توصي منظمة التعاون والتنمية بتطبيق ثلاث معايير إضافية:

- مدى معالجة التدخل للعوامل المحركة للنزاع
- مدى تأثير تحليل ديناميكيات النزاع والهشاشة على تصميم البرنامج وتنفيذه
- مدى اتساق التدخل وتنسيقه مع الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في السياق نفسه

لا يكون من الواقعي اختيار كافة المعايير الستة أو أكثر وتوقّع الحصول على أدلة قوية في معظم الحالات، فيجب في مثل هذه الحالات تحديد معيارين إلى ثلاثة تُعدّ الأكثر أهمية وبناء التقييم استنادًا إلى ذلك التركيز، كما يُوصى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني باتباع هذا الدليل: [تقييم العمل الإنساني باستخدام معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – دليل شبكة التعلّم النشط للمساواة والأداء في العمل الإنساني للوكالات الإنسانية](#) (قيد التحديث حاليًا).

5. نُهْج التقييم والمنهجية المتبعة:

يشير النهج إلى التصميم العام والاستراتيجية المُعمّدة لمعالجة أسئلة التقييم، بينما تشير المنهجية إلى الأدوات والتقنيات المحددة المستخدمة في جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها. رغم أن بعض النُهج والأساليب تكون أحدث من غيرها، تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد طريقة واحدة مثالية لتقييم برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. بل يجب أن يتماشى اختيار النهج والأساليب مع غرض التقييم ونطاقه والسياق الذي يُنفذ فيه، لضمان استخدام الأدوات والأساليب المناسبة للإجابة على الأسئلة المناسبة. لذلك، يمكن أيضًا تكليف المقيمين المستقلين بوضع تفاصيل النهج والمنهجية، بحيث يُفترض أن يكون لدى المقيم الجيد القدرة على وصف النهج الذي سُيستخدم، دون اللجوء إلى مصطلحات معقدة أو إحياء بأن العملية معقدة. يُعدّ هذا جانبًا مهمًا يجب التحقق منه أثناء عملية التوظيف. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع عبر [منصة التقييم الأفضل](#).

ضمان تعلّم فعال في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، التي تشهد معدلات عالية لدوران الموظفين، يتطلب اتخاذ تدابير استراتيجية لترسيخ المعرفة وضمان استمراريته. تشمل الاستراتيجيات الأساسية إنشاء نظم قوية لإدارة المعرفة، تتضمن توثيقًا شاملاً وقواعد بيانات مركزية ومستودعات معرفية يسهل الوصول إليها.

يُعدّ الاستثمار في بناء القدرات بشكل مستمر، من خلال برامج تمهيدية فعّالة وجلسات تدريب منتظمة ومبادرات للتعلّم بين الأقران، أمرًا بالغ الأهمية، كما يمكن أن تسهم التكنولوجيا مثل منصات التعلّم الإلكتروني وتطبيقات الهواتف المحمولة والأنظمة السحابية في تسهيل نقل المعرفة وإدارة البيانات بشكل متنسق، رغم تغيّر الكوادر.

يعد بناء **شراكات محلية** قوية أمرًا بالغ الأهمية لضمان الاستقرار والاستمرارية. من خلال الاستثمار في بناء القدرات المحلية والمشاركة المجتمعية في عمليات الرصد والتقييم، يمكن للمنظمات ترسيخ المعرفة محليًا وتقليل الاعتماد على الكوادر الخارجية. علاوة على ذلك، يُسهم وضع أطر قوية للرصد والتقييم والمساءلة والتعلّم، مدعومة بإجراءات تشغيل موحدة وأنظمة مؤتمتة ومراجعات منتظمة، في ضمان اتساق عمليات جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير، ما يجعل عملية التعلّم أكثر مرونة في وجه تغيّر الكوادر.

تعزيز ثقافة التعلّم داخل المنظمة أمر أساسي. فتهيئة الحوافز للتعلّم وتشجيع التأمل المنتظم وضمان دعم القيادة لأنشطة التعلّم، من شأنها أن تهيئ بيئة تُعطى فيها الأولوية للتحسين المستمر، كما تُسهم هذه الاستراتيجيات مجتمعة في تمكين

المنظمات من الحفاظ على جودة تدخلاتها وأثرها ودعم التكيف المستمر للبرامج بما يتماشى بشكل أفضل مع احتياجات السكان المتأثرين، رغم معدلات دوران الموظفين العالية.



يحضرون متطوعو جمعية الصليب الأحمر في جنوب السودان اجتماعًا محليًا في ولاية شمال بحر الغزال. © الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / لوبيزاس كوريوس

4.4 الانتقال أو الإنهاء التدريجي في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

بعد الانتقال أو إنهاء برنامج في مجتمع متأثر بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف تحديًا خاصًا، نظرًا للاحتياجات الإنسانية الكبيرة وحالات الهشاشة ومكانم الخطر الطبيعية والبشرية، التي غالبًا ما تتفاقم بفعل محدودية الدعم المالي من الجهات المانحة أو تراجعها. استنادًا إلى النتائج المحققة، يمكن لبرنامج الحد من مخاطر الكوارث في هذه السياقات أن ينتقل نحوًا (أ) التوسع، (ب) التراجع جغرافيًا أو مواضيعيًا، مع التركيز على بُعد واحد من أبعاد المرونة، (ج) أو الانتقال ضمن سلسلة إدارة مخاطر الكوارث؛ على سبيل المثال، من مرحلة الأزمة إلى مرحلة التعافي.

يتطلب تصميم استراتيجية انتقال أو خروج حساسة للنزاع دراسة متأنية، لضمان ألا يؤدي الانسحاب إلى خلق فراغ قد يُفاقم التوترات القائمة أو يُشعل نزاعات جديدة. يجب أن تعطي استراتيجية الخروج الحساسة للنزاع الأولوية للاستقرار طويل الأمد واستدامة الإنجازات المحققة من خلال البرنامج، مع إدراك دقيق لديناميكيات النزاع المحلي. فيما يلي بعض الاعتبارات الرئيسية في هذه العملية:

■ **تقييم ديناميكيات النزاع وإدارة المخاطر:** تحليل كيفية تأثير الخروج على ديناميكيات النزاع المحلي. ضرورة توخي الحذر لتفاقم التوترات



يستقل الموظفون والمتطوعون من جمعية الصليب الأحمر الفلبيني قوارب لتفقد الأضرار الناجمة عن إعصار أوندي الذي ضرب مدينة كالما في مقاطعة لاغونا بالفلبين في تشرين الأول 2009. © عمار صبح / اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

القائمة وتعديل استراتيجية الخروج للحد من الآثار السلبية على وضع النزاع. تحديد المخاطر المرتبطة بالخروج ووضع استراتيجيات للتخفيف منها. ضمان توفر الموارد الكافية لتنفيذ خروج مسؤول ورصد ما بعد الخروج. تضمين خطط طوارئ تحسبًا لاحتمال تدهور الوضع بعد الخروج.

■ **إشراك الجهات المعنية:** إشراك جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والقيادات المحلية الرسمية وغير الرسمية أو غيرها من أشكال السلطة، إلى جانب منظمات الشركاء، لمناقشة استراتيجية الخروج. يمكن أن يتم ذلك أيضًا من خلال الترابط العمل الإنساني - التنمية - السلام (قراءة إضافية 4). توضيح أسباب الخروج وكذلك الإطار الزمني بوضوح والعمل بشكل مشترك على وضع متابعة واقعية لخطة عمل المجتمع، بما يعزز التواصل والإحالة إلى الشركاء القائمين أو الجدد. معالجة أية مخاوف أو تصورات مغلوبة حول الخروج لتفادي المعلومات المضللة والمخاطر المرتبطة بسمعة الجمعية الوطنية. الحفاظ على تواصل مفتوح وشفاف طوال عملية الخروج وما بعدها.

■ **الاستدامة والملكية المحلية:** التركيز على الفجوات في القدرات المحلية وبناء القدرات بما يتيح للمجتمعات والمتطوعين والشركاء المحليين مواصلة العمل. نقل المهارات والمعرفة والموارد إلى الشركاء المحليين أو المجموعات المجتمعية. تقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع الخلفاء والجهات الفاعلة الرئيسية. ضمان تسليم كافة المعلومات والبيانات ذات الصلة إلى الأطراف المناسبة. التأكد من أن أي شركاء محليين أو مؤسسات تتولى المسؤولية تمتلك القدرة وتلتزم بالمساءلة أمام المجموعات المختلفة داخل المجتمع. تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح لكافة الجهات المعنية المشاركة في استمرار أنشطة البرنامج. التأهب لتقديم الدعم عن بُعد إذا

اقتضت الحاجة. ورغم مراعاة كافة هذه العناصر في استراتيجية الخروج، تظل الاستدامة تحديًا حتى في أفضل الظروف. لذا يجب إدارة توقعات الجهات الفاعلة المختلفة والمجتمعات والجهات المانحة بعناية بشأن إمكانيات ضمان الاستدامة أو الاتفاق على حد أدنى منها في أصعب السياقات.

■ **الإنهاء التدريجي:** تجنّب الانسحاب المفاجئ. يتيح النهج المرحلي للمجتمعات والشركاء الوقت الكافي للتكيف وتحمل المسؤوليات. تقليص الدعم تدريجيًا مع رصد الوضع لضمان الاستقرار. إذا أمكن، إعداد خطة لرصد ما بعد الخروج أو التواصل المنتظم مع الجهات الفاعلة الرئيسية والمتطوعين لتقييم أثر الخروج على كلٍّ من إنجازات البرنامج ووضع النزاع المحلي. النظر في إمكانية استمرار تقديم الدعم أو المشورة أو المناصرة عن بُعد، لا سيما في المجالات الحرجة. الحفاظ على العلاقات مع الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل تعاون محتمل في المستقبل. مراعاة الأعراف والممارسات الثقافية في كيفية تنفيذ الخروج، بحيث يتم احترام التقاليد والممارسات المحلية.

4.5 التوجيه خطوة بخطوة خلال المرحلة الرابعة

حتى الآن ناقشنا المرحلة الرابعة المتعلقة بالرصد والتقييم والتعلم والخروج أساسًا من منظور الجمعية الوطنية. غير أن التركيز في خريطة الطريق نحو تعزيز المرونة المجتمعية يتمثل في التعلم من منظور المجتمع. يُعدّ كلٌّ من الرصد والتعلم على مستوى المجتمع أساسيين من أجل تنفيذ فعال لبرامج الحد من مخاطر الكوارث المجتمعية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. إذ يمكن أن يساهما في بناء الثقة وتمكين المجتمعات وتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا والاستفادة من المعارف المحلية وتعزيز الحلول المستدامة والحد من عوامل الانقسام وتقوية عوامل التماسك وتحسين استخدام الموارد. فيما يلي أبرز الاعتبارات لكل خطوة من خطوات المرحلة الرابعة:

الخطوة 1: التحفيز على الرصد

إلهام المجتمع للمشاركة في عمليات الرصد يُعد خطوة أساسية لكنها صعبة، حيث ترتكز هذه الخطوة على السؤال: لماذا يجب لنا القيام بذلك وكيف سيساعدنا؟ يوجد مجموعة من الحجج المؤيدة للمشاركة المجتمعية في هذه العمليات، لا سيما في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، بما في ذلك الفوائد الملموسة للمجتمع والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى.

اعتبارات في سياقات الهشاشة و النزاع والعنف

من أبرز الحجج التي يمكن أن تُسهم في بدء النقاش:

المساءلة تجاه الأشخاص المتأثرين:

- تضمن مشاركة المجتمع في الرصد استخدام الموارد بكفاءة وتوجيهها إلى الأماكن الأكثر احتياجًا.
- يمكن للمجتمعات الاستفادة من الموارد والمعارف والشبكات المحلية، التي تكون أكثر توافرًا وفعالية من حيث التكلفة مقارنة بالموارد الخارجية.

بناء القدرات والتمكين:

- يمكننا تقديم التدريب والدعم الذي يعزّز قدرات المجتمعات المحلية ويجعل مشاركتها ذات قيمة.
- تمكين المجتمعات من تولّي مسؤولية خطة العمل المجتمعية الخاصة بها وإجراءات الحد من المخاطر يزيد من مرونتها ويقلّل من اعتمادها على المساعدات الخارجية.

الحد من النزاع وتعزيز بناء السلام:

- يمكن للإشراك مجموعات المجتمع المتنوعة في رصد أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في السياقات المتأثرة بالنزاع يعزّز التماسك الاجتماعي ويُبني الشعور بالثقة والهدف المشترك والدعم المتبادل.

الخطوة 2: تتبّع الإجراءات

في هذه المرحلة، نبدأ مناقشة كيفية تمكّن أفراد المجتمع من تتبّع الإجراءات بسهولة، بل وجعلها نشاطًا مجتمعيًا مشتركًا ممتعًا. يمكن تحقيق ذلك من خلال الموازنة بين أساليب الرصد الرسمية وغير الرسمية واستخدام قنوات الاتصال الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب التواصل الشخصي مثل استخدام الصور أو وسائل التواصل الاجتماعي.

اعتبارات في سياقات الهشاشة و النزاع والعنف

بناء الثقة: يسود في المناطق المتأثرة بالنزاع انعدام الثقة تجاه الجهات الخارجية. لذلك، يعزز إشراك اللجنة المجتمعية وأفراد المجتمع الثقة من خلال مشاركتهم المباشرة في عمليات الرصد والتعلم.

التعاون المجتمعي: تعزز المشاركة المجتمعية المحلية في الرصد التعاون والعمل الجماعي، عنصرا أساسيان لنجاح جهود الحد من مخاطر الكوارث، كما يمكن التخطيط لأنشطة الرصد بطريقة تزيد من التعاون المجتمعي، مع إمكانية تسيرها في البداية من جانب الجمعية الوطنية لبدء العملية.

- يمكن أن يساعد ذلك في تحديد الآثار السلبية غير المقصودة ومعالجتها والتصدي للأسباب الكامنة أو تعزيز بناء السلام إلى جانب أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.

يمكن أن يسهم دور اللجان المجتمعية في الرصد في تعزيز الحافز على المشاركة الفاعلة في تصميم الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها، خاصة إذا ما تم رصد آثار سلبية غير مقصودة وتفاديها مستقبلا بحيث تعتمد الحاجة إلى موازنة منظور هذه اللجان مع المعلومات الواردة من خارجها على مستوى التمثيل والتنوع والإدماج في الهيكل القائم.

الخطوة 3: تحديث مقياس المخاطر والمرونة

تمثل هذه الخطوة فرصة للاحتفاء حتى بالنجاحات الصغيرة، من أجل الحفاظ على تحفيز أفراد المجتمع وإبراز النتائج.

اعتبارات في سياقات الهشاشة و النزاع والعنف

المعرفة المحلية وفهم السياق: يمتلك أفراد المجتمع معرفة مباشرة ببيئتهم وبمواطن الضعف وأنواع مكامن الخطر التي يواجهونها والآثار المتعددة الأبعاد لديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف. تُعد هذه المعرفة ضرورية لتحديث وقياس أي تغييرات إيجابية أو سلبية على صعيد المخاطر والمرونة.

مثال من هندوراس (دراسة حالة 2): يشهد التماسك الاجتماعي والبنية التحتية تدهورًا إلى جانب الآثار المباشرة. إن النقص المستمر في الاستثمار في البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية، إلى جانب تفكك الشبكات الاجتماعية، يزيد من ضعف المجتمعات. وغالبًا لا يكون ذلك واضحًا أمام المراقب الخارجي لفترة طويلة، لكنه يُلمس بالفعل من قبل أفراد المجتمع.

الخطوة 4: استخلاص الدروس

في هذه المرحلة، يحين الوقت للنظر إلى المستقبل واستخلاص الدروس بهدف زيادة أثر الأنشطة وكفاءتها ضمن السياق المحدد.

اعتبارات في سياقات الهشاشة و النزاع والعنف

يُعدّ تعزيز المرونة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف أمرًا بالغ الصعوبة، ما يجعل التفكير المشترك حول ما ينجح فعليًا من منظور المجتمع أكثر أهمية، إلى جانب تحديد الاستراتيجيات الخاصة بالوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا. بالمثل، تبرز أهمية التفكير المنتظم في مدى ملاءمة الأنشطة وحساسيتها للثقافة والسياق والنزاع: هل الأنشطة مناسبة وحساسة للأعراف والممارسات المحلية؟ إن مراعاة ذلك يزيد من احتمالية القبول والفعالية والاستمرارية والاستدامة.

الخطوة 5: تطبيق الدروس على المراحل ذات الصلة

يتيح الرصد والتعلم المستمرين للمجتمعات تكييف استراتيجياتها استنادًا إلى ما ينجح وما لا ينجح، بما يعزّز ثقافة المرونة والتحسين المستمر.

اعتبارات في سياقات الهشاشة و النزاع والعنف

مثال من لبنان (التعلم من الممارسة: لبنان): نجحت جمعية الصليب الأحمر اللبناني في اختبار تدخلات مختلفة والتعلم عمّا ينجح ولماذا، عبر عدة دورات تعلم، ثم توسيع نطاق هذه النهج التجريبية بطريقة منهجية على مستوى البلاد.

المرحلة الأساسية: التعلم من إجراءات الصمود

نصل إلى هذه المرحلة عند إنجاز كافة الخطوات السابقة.

الأمن الغذائي في جنوب السودان: توزيع البذور والأدوات الزراعية على المزارعين. © جمعية الصليب الأحمر في جنوب السودان / الصليب الأحمر الألماني.



التعلّم من الممارسة:

التعامل مع مشهد متعدد المخاطر في جنوب السودان.



مزارع وعضو من الصليب الأحمر في جنوب السودان يفحصان المحاصيل في حقل المزارع © الصليب الأحمر في جنوب السودان / الصليب الأحمر الألماني

ضعف الحوكمة في جنوب السودان وتاريخه الطويل من النزاعات والعنف المستمر وغياب البنية التحتية، كلها عوامل أسهمت في خلق مشهد متعدد المخاطر وأدت إلى انتشار سوء التغذية ومخاطر صحية عامة وضعف في هياكل الحد من مخاطر الكوارث. في بعض المناطق المعرّضة للجفاف أو الفيضانات، أسهم غياب التأهب للكوارث حتى في نشوء نزاعات بين المجتمعات، غالبًا بين الرعاة والمزارعين، بسبب تلف المحاصيل أو النزاع على موارد المياه والمراعي [\(دبلوماسية المناخ، بدون تاريخ\)](#).

عقود من النزاع، بما في ذلك الحرب الأهلية الأخيرة، تسببت في أضرار جسيمة للبنية التحتية المحدودة أصلًا في جنوب السودان وأضعفت قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية وأثرت سلبًا على سبل العيش. بالإضافة إلى ذلك، يقع جنوب السودان في قلب أزمة نزوح: إذ نزح داخليًا 2.3 مليون شخص بسبب النزاع والعنف خلال العقد الماضي، فيما فرّ 2.4 مليون شخص إلى دول أخرى [\(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدون تاريخ\)](#)، كما أن تصاعد النزاع في السودان عام 2023 يتسبب في مزيد من حالات النزوح إلى جنوب السودان [\(مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2023\)](#). تُقوِّض هذه الديناميكيات التأهب للكوارث المرتبطة بمكامن الخطر الطبيعية الرئيسية المثيرة للقلق، بما في ذلك الجفاف المتكرر والفيضانات وحالات تفشي الأمراض. تتسبب الفيضانات السنوية، خصوصًا خلال موسم الأمطار، في النزوح وأضرار بالبنية التحتية وتعطيل الوصول إلى الخدمات الأساسية [\(مجموعة الأزمات الدولية، بدون تاريخ؛ أطباء بلا حدود، 2022\)](#)، ما يزيد من تفاقم آثار النزاع على الأرواح وسبل العيش.



التحديات والحلول

يتعامل الصليب الأحمر في جنوب السودان مع بيئة المخاطر المتعددة من خلال نهج برمجي متعدد القطاعات يدمج اعتبارات الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج ويسعى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. يُعطي الصليب الأحمر في جنوب السودان الأولوية لإشراك الشباب في كافة أنشطته، لضمان أن يكونوا رصيدًا في تنمية المجتمعات مستقبلاً وفي إدارة النزاعات.

مثال على كيفية دمج الصليب الأحمر في جنوب السودان لمخاوف سبل العيش والحماية ضمن الحد من مخاطر الكوارث يأتي من ولاية غرب الاستوائية، حيث ينقذ الصليب الأحمر في جنوب السودان مشروع "تعزيز الأمن الغذائي والمرونة والتعاضد السلمي من خلال فرص سبل العيش للنساء ومجموعات الشباب" بدعم من الصليب الأحمر الألماني.

يستهدف المشروع أربع مقاطعات – حيث كان من المخطط في البداية أن تكون إيتا وماريدي وتامبورا ويامبيو. مع ذلك، أدى اندلاع اشتباكات عنيفة في تامبورا وما تبعها من تحركات سكانية إلى تعديل المنطقة المستهدفة لتشمل مقاطعة

إيزو بدلاً منها. يعمل الصليب الأحمر في جنوب السودان مع المجتمعات في هذه المقاطعات على تبني ممارسات زراعية للمناخ، فضلاً عن إجراءات مبتكرة وخاصة بالسياق تهدف إلى حماية سبل العيش والأصول أو استعادتها من آثار الجفاف. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الأنشطة تدريبات مثل في مجال الدعم النفسي الاجتماعي، وحوارات السلام المراعية للنوع الاجتماعي ومهارات الوساطة والتفاوض، بالإضافة إلى أنشطة المصالحة في المدارس والمجتمعات والبرامج الحوارية الإذاعية التي تسهم في معالجة الصدمات وتعزيز المرونة وتقليل احتمالية اندلاع العنف في المستقبل.

أحد التحديات الرئيسية في عمل الصليب الأحمر في جنوب السودان هو **التجزؤ الجغرافي**. فالوضع الأمني شديد الديناميكية، بما في ذلك اندلاع أعمال عنف متفرقة إلى جانب الفيضانات في أجزاء من البلاد، يمكن أن يعزل الفروع عن بعضها البعض ويجعل الوصول إلى المناطق النائية أكثر صعوبة؛ فلتخفيف من مخاطر تعطل برامج، يركز الصليب الأحمر في جنوب السودان على اللامركزية في هياكل إدارة مخاطر الكوارث، و**تعزيز قدرات الفروع المحلية والمتطوعين**. يشمل ذلك على وجه الخصوص استثمارًا كبيرًا في تدريب المتطوعين المحليين للاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك تبادل الخبرات بين الأقران، حيث يقضي متطوعو الصليب الأحمر في جنوب السودان فترة تتراوح بين شهر إلى شهرين في فرع آخر أو في المقر الرئيسي. يركز هذا البرنامج بشكل خاص على المتطوعين من المناطق النائية وصعبة الوصول، إذ يُرَجَّح أن يضطروا للاستجابة لحالات الطوارئ في غياب موظفي الصليب الأحمر في جنوب السودان. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك كل فرع من فروع الصليب الأحمر في جنوب السودان خطة طوارئ متعددة مكامن الخطر، تتضمن مختلف السيناريوهات التشغيلية الخاصة بسياقه، مع مراعاة التغيرات المحتملة الناتجة عن النزاعات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية، أو تحركات السكان أو مكامن الخطر الطبيعية.

يسمح **التعاون والتنسيق** مع الشركاء والجهات الفاعلة المعنية على مختلف المستويات للصليب الأحمر في جنوب السودان بالدعوة إلى اعتماد نهج متعددة القطاعات وإدماج الحد من مخاطر الكوارث، كما يساعد في سد الفجوات المتعلقة بالقدرات أو الموارد على طول سلسلة إدارة مخاطر الكوارث.

يشمل هذا التعاون العمل ضمن نظام تنسيق المجموعات الإنسانية، الذي يمكن الصليب الأحمر في جنوب السودان من معالجة التحديات المرتبطة بالتجزؤ الجغرافي من خلال التموهض المسبق وتقاسم الموارد مع منظمات أخرى. عندما تعيق الفيضانات وسائل النقل البرية أو القوارب. على سبيل المثال، يمكن للصليب الأحمر في جنوب السودان استخدام الطائرات التابعة للمنظمات الشريكة بدلاً من ذلك، حيث أتاح التعاون مع وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث ومع هيئة الأرصاد الجوية في جنوب السودان، يضطلع للصليب الأحمر في جنوب السودان بدور فاعل في إعداد برامج التأهب ونشر معلومات الإنذار المبكر، فضلاً عن المساهمة في إعداد مشروع قانون إدارة مخاطر الكوارث الوطني وتفعيله.

يشمل هذا التعاون العمل ضمن نظام تنسيق المجموعات الإنسانية، الذي يمكن الصليب الأحمر في جنوب السودان من معالجة التحديات المرتبطة بالتجزؤ الجغرافي من خلال التموهض المسبق وتقاسم الموارد مع منظمات أخرى. عندما تعيق الفيضانات وسائل النقل البرية أو القوارب. على سبيل المثال، يمكن للصليب الأحمر في جنوب السودان استخدام الطائرات التابعة للمنظمات الشريكة بدلاً من ذلك، حيث أتاح التعاون مع وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث ومع هيئة الأرصاد الجوية في جنوب السودان، يضطلع للصليب الأحمر في جنوب السودان بدور فاعل في إعداد برامج التأهب ونشر معلومات الإنذار المبكر، فضلاً عن المساهمة في إعداد مشروع قانون إدارة مخاطر الكوارث الوطني وتفعيله.

الدروس المستفادة

- **النهج التصاعدي:** يؤدي المتطوعون دورًا أساسيًا في تشكيل فرق الاستجابة للكوارث، بما في ذلك فرق الاستجابة المجتمعية للكوارث وفي تعزيز المرونة المحلية وبناء القدرات. يُعطي الصليب الأحمر في جنوب السودان الأولوية لإشراك الشباب، يأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي والإدماج في كافة برامج، تشكل مجالات التعليم وسبل العيش والمصالحة محاور مركزية في نهجه التصاعدي.
 - **الرصد المستمر والإدارة التكميلية:** يُعدّ التقييم المستمر للمخاطر أمرًا بالغ الأهمية، حيث يتيح الرصد المستمر للصليب الأحمر في جنوب السودان فهمًا أفضل للوضع الأمني شديد الديناميكية. يمكن أن يشمل ذلك نهج الإدارة التكميلية والتخطيط للسيناريوهات ومراجعة الأنشطة الجارية. إذا تعدد ضمان أمن الموظفين والمتطوعين في منطقة معينة، يُقلّص الصليب الأحمر في جنوب السودان من انخراطه. لضمان الأمن، تعمل فرق التقييم الميدانية على فهم أوضاع الطوارئ وتحديد مسارات العمل، مدعومة بتدفق فعال للمعلومات من الفرق الميدانية والمتطوعين إلى مركز التنسيق في المقر الرئيسي.
 - **تكامل المستويين الوطني والمحلي:** يدرك الصليب الأحمر في جنوب السودان أهمية كلٍّ من المستوى الوطني والمحلي في برامجه، كما يعمل على إعداد تحليل وطني للمخاطر لتحديد المناطق المحتملة الأكثر عرضة للكوارث، وذلك كجزء مكمل لتقييم المخاطر على مستوى المجتمع. علاوة على ذلك، يجري تمكين الفروع المحلية للصليب الأحمر في جنوب السودان من خلال تدريب المتطوعين ووضع خطط محلية يقودها المجتمع، مثل خطط الطوارئ متعددة مكامن الخطر. تُسهّم النهج اللامركزية أيضًا في التخفيف من بعض مخاطر تعطل البرامج بسبب اندلاع أعمال العنف.
- تعتمد هذه الدراسة الحالة على مقابلات أجريت مع موظفي الصليب الأحمر في جنوب السودان في تشرين الثاني 2023، نفذتها ليسا زاورهامر (الصليب الأحمر الألماني) وأريستيد كامبالي (مركز مناخ الصليب الأحمر والهلال الأحمر).

الخاتمة

استعرض الدليل كيفية تعزيز مرونة المجتمع وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، عبر أربع مراحل أساسية من خارطة الطريق نحو المرونة المجتمعية:

- **المرحلة الأولى:** المشاركة المجتمعية وبناء الروابط.
- **المرحلة الثانية:** فهم المخاطر ومقومات المرونة.
- **المرحلة الثالثة:** تنفيذ إجراءات لتعزيز المرونة.
- **المرحلة الرابعة:** التعلّم..

يؤكد هذا الكتيب على كيفية التعامل مع سياقات الهشاشة والنزاع والعنف في إطار الحد من مخاطر الكوارث، وعلى أهمية إدماج هذه السياقات بفاعلية في عملنا لتعزيز صمود المجتمعات عبر هذه المراحل الأربع. من المهم التمسك بالمبادئ الأساسية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، حيث تُشكل هذه المبادئ الإطار الضامن للتعامل مع مخاوف الأمن وتطبيق مبدأ عدم الإضرار وتصميم وتنفيذ برامج حساسية النزاع. نحرص على تحقيق التوازن بين الحاجة الملحة للحركة والمعرفة التي تفرض عدم تجاوز قدراتنا، وعلى الحكمة التي تؤكد وجوب العمل المستمر على تنمية قدراتنا في هذه السياقات. تظهر كافة هذه النقاط في الكتيب، بما في ذلك تحديد توقيت التدخل وكيفية الاستثمار في القدرات المؤسسية لجعل العمل أكثر جدوى بوصفنا جزءاً من الحركة.

خطوات بسيطة للبدء في عملنا اليومي تتمثل في:

- إدراج أدوات رصد السياق ضمن الاجتماعات الدورية.
- ضمان تدفق المعلومات من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني.
- استخدام المرونة المتاحة في الميزانية لتعديل الأنشطة عند الحاجة.
- تمكين الموظفين والمتطوعين المحليين والبناء على فهمهم للسياق المحلي.
- إجراء تحليل مبسط للسياق في حال وقوع حوادث عنف.
- إدماج بناء القدرات المرتبطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف ضمن البرامج التدريبية الجارية.

تعديلات بسيطة على الميزانية للمشاريع الجديدة تشمل:

- بناء القدرات، لا سيما في المهارات الناعمة ذات الصلة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف، والوصول الآمن وحساسية النزاع.
- إجراء تحليل أولي للنزاع ورصد مستمر.
- تخصيص بند في الميزانية لإدخال تعديلات مستقبلية على الأنشطة، على نحو مماثل لآلية تعديل الأزمات.

لا يُقصد بالمارسات الفضلى الواردة هنا أن تكون نموذجاً جاهزاً للتطبيق، لا سيما في ظل غياب نموذج موحد لسياقات الهشاشة والنزاع والعنف؛ **فترجمة المبادئ إلى ممارسات محددة قائمة على المجتمع تتطلب عناية وخبرة تُبنى عبر شراكات طويلة الأمد مع المجتمعات.** تختلف المجتمعات المتأثرة، عبر القارات والمناطق وحتى داخل البلدان نفسها، بشكل واسع من حيث أبعاد الهشاشة والنزاع والعنف التي تواجهها ومكانم الخطر التي تتعرض لها. يتضح ذلك من خلال دراسات الحالة المقدمة من جمعيات وطنية في بيئات متنوعة حول العالم، مثل أفغانستان

وبنغلاديش وكولومبيا ولبنان وفلسطين والفلبين والصومال وجنوب السودان واليمن. يستند الحد من مخاطر الكوارث بشكل فعال وشامل ومستدام على الانخراط العميق مع المجتمعات ومع مشهد المخاطر الخاص بها. تُظهر التجارب المتنوعة الواردة في هذا الدليل حاجة المجتمع العالمي العامل في مجال الحد من مخاطر الكوارث إلى توحيد الممارسات الفضلى والأدوات المخصصة لسياقات الهشاشة والنزاع والعنف. في حقيقة الأمر، دأبت الحركة وغيرها من المنظمات منذ زمن على تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في هذه السياقات، ويمكننا المضي قدماً من خلال دعم متبادل والانخراط في عملية تعلّم مشتركة. يشكل الدليل خطوة أولى في هذا الاتجاه.



في آذار 2021، أطلق الهلال الأحمر الأفغاني بسرعة عملية طارئة لتقديم مساعدات غذائية لقرابة 3,500 أسرة متضررة من الجفاف في ولايات بادغيس وبغلان وفارياب. الهلال الأحمر الأفغاني / مير عبد الله



أخيراً، يدعو الكتيب بالنيابة عن العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث مَن يعيشون ويعملون في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف حول العالم، بحيث توجّه التوصيات التالية الخاصة بالاستثمار إلى الجهات المانحة والمنظمات متعددة الأطراف وذلك من أجل إيجاد بيئة مؤسسية مواتية لتنفيذ البرامج في سياقات الأزمات المعقّدة:

■ **الاستثمار في المجتمعات من أجل المرونة:** يجب أن نفهم بصورة أفضل عوامل المخاطر والمرونة المفضّلة التي تواجهها المجتمعات والفئات الأكثر ضعفاً — مثل اللاجئين والنازحين داخلياً — في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. ترى الحركة أن المستوى الأكثر فاعلية للحد من المخاطر وبناء المرونة في هذه السياقات هو المستوى المجتمعي، حيث تبرز الحاجة بشكل خاص إلى البيانات والموارد. يجب تمكين المجتمعات من وضع جداول أعمالها الخاصة بالمرونة وطرق تحقيقها، وذلك بالشراكة مع الحركة، كما يجب أن تكون آليات التمويل مرنة وقابلة للتكيف لدعم هذه الاستراتيجيات في سياقات تتسم بارتفاع معدلات عدم اليقين وارتفاع تكاليف السلامة والأمن، إضافة إلى توفير أفق زمني أطول للتعلّم.

■ **الاستثمار في أطر التقييم المتكامل للمخاطر:** يدرك مجال الحد من مخاطر الكوارث بشكل متزايد ضرورة أخذ التفاعلات المعقدة للمخاطر في الاعتبار، بما في ذلك المخاطر المتسلسلة والمرتبطة. يمكن دعم ذلك من خلال وضع وتنفيذ أطر لتقييم المخاطر تدمج بين مكان المخاطر الطبيعية وتلك المرتبطة بالهشاشة والنزاع والعنف، مع تحديد كيفية تقاطعها. يجب أن تتضمن هذه المناهج تقنيات نمذجة متقدمة للتنبؤ بالآثار، استناداً إلى بحوث متعددة التخصصات ودراسات محلية.

■ **الاستثمار في مناهج شمولية لمعالجة بيئات المخاطر المتعددة:** يتطلب الحد الفعّال من مخاطر الكوارث في المناطق المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف اتباع نهج شامل يعالج الجذور الأساسية للمخاطر. لا بد من تعزيز الانخراط الأعمق والشراكات متعددة القطاعات بما يتجاوز مبدأ "عدم الإضرار" ونهج حساسة للنزاع، وذلك لاستكشاف سبل ردم الانقسامات الاجتماعية والسياسية؛ بما في ذلك من خلال مناهج عملية في إطار الترابط الإنساني-التنموي-السلام والدبلوماسية الإنسانية ودبلوماسية الكوارث وبناء السلام البيئي، كما يمكن تحسين هذا النوع المتخصص من المعرفة العابر للقطاعات من خلال التدريب ومراكز تطوير المهارات والمنصات التعاونية، بما يسهّل فهماً أكثر شمولية لمسارات الخروج من المخاطر والانتقال نحو الأمان في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، إلى جانب ضرورة التعلّم من النُهج التي لم تنجح أو التي ساهمت عن غير قصد في خلق مزيد من المخاطر.

■ **الاستثمار في حماية السكان المدنيين في سياقات الهشاشة والنزاع والدبلوماسية الإنسانية والامتثال للقانون الدولي الإنساني:** تشهد النزاعات المسلحة وغيرها من سياقات الهشاشة والنزاع تزايداً مستمراً في عدد الجهات الفاعلة المنخرطة ضمن شبكات متداخلة من التحالفات والوكلاء وأنماط الدعم الأخرى. عندما يقاتل الفاعلون المسلحون ضمن تحالفات غير محكمة التنسيق، يؤدي ذلك إلى تشبّت المسؤولية، ما يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون وغير المشاركين في القتال، لا سيما قبل الكوارث وأثناءها وبعدها. مع ذلك، فإن الجهات التي تقدم الدعم لأطراف النزاعات المسلحة تملك القدرة على التأثير الإيجابي في تلك الأطراف من أجل تعزيز حماية المدنيين وغير المشاركين في القتال. يمكن توظيف هذا التأثير المتبادل فيما بينهم لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

الملحق الأول: المتطلبات الدنيا للحد من مخاطر الكوارث في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع

لكي يكون تطبيق العناصر الثمانية إطار الوصول الآمن عمليًا وفعالًا، فإنه يعتمد على السياق وتُحدّد أولوياته في نهاية المطاف من الجمعية الوطنية. مع ذلك، يوجد عنصران أساسيان لا غنى عنهما لضمان السلامة والأمن عند تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع ويجب دائمًا أخذهما في الاعتبار: تقييم السياق والمخاطر (العنصر الأول) وإدارة مخاطر الأمن التشغيلي (العنصر الثامن). يرجى التأمل في هذه الأسئلة الإرشادية المستمدة من إطار الوصول الآمن، لدعم عملية صنع القرار. تتوفر هذه القائمة من الأسئلة لضمان مراعاة الجوانب الأمنية الحرجة. يُوصى بأن تحدد قيادة الجمعية الوطنية، بناءً على مشورة مستشاري الأمن، الجوانب "غير القابلة للتفاوض" المتعلقة بالسلامة والأمن.

العنصر 1: تقييم السياق والمخاطر

نعم	لا
1	هل تم تحديد الأفراد الرئيسيين والمجموعات والمنظمات والمؤسسات الحكومية وغيرهم من الجهات الفاعلة الذين يؤثرون على الأمن والوصول؟ (بما في ذلك مواقعهم السياسية و/أو الاجتماعية ونفوذهم وخلفياتهم وانطباعاتهم عن جمعيتكم الوطنية)
2	هل يوجد نظام قائم وموظفون مكلفون بإجراء تقييم مستمر للمخاطر؟ (هل تم تحديد مستوى تحمل الجمعية الوطنية لأنواع المخاطر المختلفة، بما في ذلك ما لا يمكن تحمله بأي حال؟)
3	هل توجد آلية أو عملية لتحديد مدى مصداقية وموثوقية مصادر المعلومات ولتحقيق التقاطع بين مصادر متعددة، مع الاعتراف بإمكانية وجود تصورات متضاربة؟
4	هل يوجد نظام يضمن دمج البيانات الجديدة باستمرار ضمن تقييم متطور للسياق، وتغذية هذا التقييم في العمليات الجارية؟
5	هل تم تقييم قدرات الجمعية الوطنية وإمكاناتها على إدارة المخاطر المحددة؟ وهل يوجد خطة عمل لتحسين الأداء في هذا الجانب الأساسي؟
6	هل الخطط التشغيلية وخطط الطوارئ وخطط الأمن محدثة ومتكاملة وذات صلة ومعروفة ويتم الالتزام بها؟

ملاحظة

إذا كانت الإجابة "لا" على كافة الأسئلة الواردة في قسم تقييم السياق والمخاطر، فمن المرجح أن الجمعية الوطنية غير مستعدة للانتقال إلى الخطوات التالية من إطار الوصول الآمن، لأن العمليات المخطط لها للحد من مخاطر الكوارث في سياق الهشاشة والنزاع لا يمكن تنفيذها بأمان وأمن. يُرجى الرجوع إلى إرشادات إطار الوصول الآمن للحصول على مزيد من المعلومات والأدوات. أما إذا كانت الإجابة "لا" على بعض الأسئلة، فيجب بذل جهود إضافية قبل بدء العمليات لتعزيز القدرات المؤسسية، بما يضمن التأهب للعمل بأمان وبمسؤولية في سياق الهشاشة والنزاع.

العنصر 2: الأساس القانوني والسياسات

نعم	لا
7	هل توجد أنظمة تضمن أن تكون أحكام القانون الدولي الإنساني والتشريعات الوطنية ذات الصلة معروفة لدى الموظفين، ومدمجة في سياسات وإرشادات وتدريبات وممارسات الجمعية الوطنية؟
8	هل يتضمن إطار التنسيق الخاص بالحركة، والمُعتمد في السياق القائم، أدواتًا ومسؤوليات واضحة تحترم وتُعزز مهام كل طرف، بما يضمن تعظيم الوصول إلى الفئات المحتاجة؟
العنصران 3 و4: القبول (للمؤسسة وللأفراد)	
نعم	لا
9	هل تم اتخاذ تدابير تتعلق بتموضع المؤسسة أو إجراءات قبول نشطة للحفاظ على مستوى القبول أو زيادته؟
10	هل تتضمن عملية توظيف الموظفين والمتطوعين الجدد تقييم مدى التزام المرشحين بالمهمة والمبادئ الأساسية والقيم التي تقوم عليها المؤسسة؟
11	هل لدى الموظفين والمتطوعين إدراك كامل لما يُطلب منهم ولطبيعة البيئة التي سيعملون فيها؟
12	هل تم تزويد الموظفين والمتطوعين بإحاطة شاملة حول السياق وطبيعة المخاطر التي يواجهونها والإجراءات التي تتخذها الجمعية الوطنية للتخفيف من تلك المخاطر؟
13	هل تم الاستثمار في تدريب ومعدات مناسبة وفعالة تتيح للموظفين والمتطوعين تقييم المخاطر والعمل بأمان في سياقات حساسة وغير مستقرة أمنيًا؟
14	هل يتم التعريف بالموظفين والمتطوعين بطريقة تُعزز من سلامتهم وأمنهم؟ وهل تم تنفيذ تواصل واسع حول هويتهم البصرية مع الجهات الفاعلة الأساسية والمجتمع المحلي بشكل عام؟
15	هل تم الاستثمار بما يكفي في بناء الشبكات وتكثيف النقاشات التشغيلية مع الجهات الفاعلة الأساسية حول مهمة الجمعية الوطنية وأنشطتها ونهج عملها وفقًا للمبادئ الأساسية، بهدف توسيع نطاق القبول؟
16	هل تم الحصول على تأمين كافٍ على الحياة والصحة والحوادث للموظفين والمتطوعين وهل تم إبلاغهم بذلك؟

17	هل لدى الموظفين والمتطوعين إدراك كامل لما يُطلب منهم ولطبيعة البيئة التي سيعملون فيها؟
18	هل توجد آليات لدعم الموظفين وعائلاتهم في التخفيف من الضغوط النفسية والتعامل معها؟
العنصر 5: التعريف (الهوية)	
	نعم لا
19	هل يوجد قانون خاص بالشارة في البلد وهل هو معروف لدى الجمعية الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين؟ (وهل تم توضيح الجوانب التالية: كيف يُطَبَّق قانون الشارة؟ وأي وزارة أو سلطة وطنية مُكلَّفة بالإشراف على حماية الشارة؟ وكيف تُمارَس هذه المسؤولية؟)
20	هل حالات إساءة استخدام الشارة شائعة في البلد أو في السياق وهل يمكن أن تُعرَّض سلامة وأمن الموظفين والمتطوعين للخطر؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل توجد أنظمة وإجراءات قائمة لدعم السلطات العامة في رصد حالات الإساءة والتصدي لها والقضاء عليها؟
21	هل توجد لوائح وإرشادات وأنظمة داخلية معمول بها وكيف يجري تعزيز الالتزام بها واحترامها ورصد ذلك؟
22	هل يمتلك الموظفون والمتطوعون بطاقات تعريف وهل يرتدون زِيًّا مميزًا يحمل بوضوح شعار الجمعية الوطنية أو الشارة وفقًا للإرشادات وهل يدرك الجمهور هذه الهوية البصرية؟
23	هل يوجد شكل من أشكال التعريف الشخصي يحمله الموظفون والمتطوعون، يوضح بجلاء هوية كل فرد ويربطه بالجمعية الوطنية ويتضمن صورة شخصية وتاريخ انتهاء الصلاحية؟
24	هل مبادئ الجمعية الوطنية التي تحمل علامة بوضوح وهل هويتها واضحة ومتسقة وهل تُشارك الإحداثيات الجغرافية للمباني بانتظام مع أطراف النزاع عندما يكون ذلك مناسبًا؟
25	هل المركبات التي تحمل علامة وهل تُظهر الشعار/الرمز باستمرار بما يتناسب مع السياق وهل تحمل أيضًا علامات مميزة أخرى تضمن عدم الخلط بينها وبين غيرها، بما في ذلك مركبات القوات المسلحة؟
26	هل جرى تنفيذ عمل توعوي لضمان أن هوية الجمعية الوطنية معروفة على نطاق واسع لدى أولئك الذين يمكنهم التأثير في أمن وسلامة الفرق ووصولها، مثل أفراد المجتمع وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك السلطات العامة والقوات المسلحة وقوات الأمن؟
العنصر 6: التواصل والتنسيق الداخلي	
	نعم لا
27	هل تم وضع استراتيجية وخطة عمل للتواصل الداخلي بما يتلاءم مع السياق المحدد الذي تعمل فيه الجمعية الوطنية ومدعومة بقوالب وأدوات ومعدات وتدريب مناسب؟
28	هل جرى توحيد هياكل وأنظمة ومعدات وتكنولوجيا التنسيق والتواصل الداخلي لتعزيز أمن فرقكم الميدانية ووصولها؟
29	هل تم إنشاء نظام لإدارة المعلومات وتطبيقه بهدف جمع المعلومات الرئيسية والمخاطر في السياق ومدى ارتباطها بالاستجابة؟
30	هل توجد سياسة أو آلية معتمدة لإدارة سرية البيانات الحساسة؟
31	هل يوجد هياكل وأنظمة وعمليات داخلية لإدارة العمليات والتنسيق، بما في ذلك خلية للعمليات الطارئة (قد تكون أيضًا في مواقع الاستجابة)، هيكل لفريق الاستجابة وبروتوكولات لدعم إدارة الحوادث الحرجة؟

32	هل تم تحديد السمات الرئيسية لإطار التنسيق والتواصل الاستراتيجي والعملياتي للحركة في السياق الذي يضمن الاستفادة المثلى من قدرات وموارد كل مكون وضمان اتساق الرسائل؟
العنصر 7: التواصل والتنسيق الخارجي	
لا	نعم
33	هل وُضعت استراتيجية وخطة عمل للتواصل الخارجي وتم تنفيذها، بدعم من النماذج والأدوات والمعدات والتدريب؟
34	هل تم تصميم استراتيجيات لتعزيز المعرفة والتقبل للتشريعات الوطنية ذات الصلة ولنظام الجمعية الوطنية الأساسي وسياساتها واتفاقياتها وخططها لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين؟
35	هل توجد خطة واضحة لتعزيز التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني؟ وهل تُرَوَّج المناصرة للامتثال للقانون الدولي الإنساني بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وتُنفَّذ أنشطة لمناصرة احترام وحماية الأشخاص والمجتمعات المتأثرة؟
36	هل تم إبلاغ الموظفين والمتطوعين بسياسة وشروط استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وهل يجري تطبيقها؟
37	هل يتم تنفيذ تواصل عملياتي منتظم موجه إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية؟
38	هل تشارك الجمعية الوطنية في آليات التنسيق العملياتي الخارجي بطريقة تضمن الحفاظ على الاستقلالية وسرية المعلومات، حسبما تقتضيه الحاجة؟
39	هل تم تحديد وسائل لوضع آليات تواصل ثنائية الاتجاه بشكل منهجي مع الأشخاص والمجتمعات المتأثرة؟
العنصر الثامن: إدارة المخاطر التشغيلية.	
لا	نعم
40	إذا تم وضع سياسة للسلامة والأمن، فهل جرى ترجمتها إلى إجراءات عملية تُشكّل أساسًا متينًا لإدارة مخاطر الأمن التشغيلية؟
41	في التفاعل مع المجتمعات، هل تتعرف الجمعية الوطنية على ممارسات الحماية الذاتية القائمة لدى تلك المجتمعات وتبني عليها؟ وهل تُسهم تلك المعرفة في تعزيز سلامة فرق الاستجابة والمجتمعات؟
42	لدعم تطبيق سياسة السلامة والأمن، هل تم إعطاء الأولوية لإجراءات مثل: إعداد خطة أمنية ووضع إجراءات تشغيلية موحدة ومدونة سلوك مُكيّفة مع السياق وإرشادات أمنية؟
43	هل تستند تنمية الكفاءات والتدريب في مجال السلامة والأمن إلى السياسة وتقييم السياق؟ هل يتم توفير التدريب للجميع وفقًا لاحتياجاتهم الخاصة، لتمكينهم من تحفل مسؤولياتهم كلٌّ حسب دوره؟
44	هل يتم اعتماد ممارسات من شأنها تعزيز ثقافة السلامة والأمن على مستوى الجمعية الوطنية كافة؟
45	هل تشمل تغطية التأمين الخاصة بالجمعية الوطنية للموظفين والمتطوعين العاملين في الأزمات تعويضهم أو تعويض أسرهم عن أي إصابة محتملة، بما في ذلك الصدمة النفسية أو الإجهاد أو الوفاة الناتجة عن أداء الواجب؟

الملحق الثاني: اعتبارات الهشاشة والنزاع والعنف في آليات التأهب للاستجابة الفعالة

يوفر هذا القسم إرشادات حول كيفية استخدام آلية التأهب للاستجابة الفعالة التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر [كنقطة انطلاق لتقييم مدى جدوى برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف](#)، كما يستعرض اعتبارات هذه السياقات ضمن أكثر مجالات ومكونات ومؤشرات آلية التأهب للاستجابة الفعالة صلة، إلى جانب أسئلة إرشادية لتقييم قدرات الجمعية الوطنية الحالية وجاهزيتها.

مسح حجم الأضرار والدمار في أعقاب زلزال شهر شباط 2023 والهزات الارتدادية في اللاذقية، سوريا، عمار صباح / اللجنة الدولية للصليب الأحمر



مجال التأهب للاستجابة الفعالة الأول: الاستراتيجية السياسية والمعايير الدور المساعد للجمعية الوطنية (المؤشر 1.1)

تضطلع الجمعية الوطنية بدور راسخ في الاستجابة للكوارث في العديد من السياقات، لكنها لا تشارك في كافة مراحل سلسلة إدارة مخاطر الكوارث. يُعدّ من المهم التحقق من وجود أطر سياسات لإدارة مخاطر الكوارث وتطبيقها على المستوى الوطني، مع النظر في احتمال تأثير النزاع والهشاشة على شرعيتها وإنفاذها. علاوة على ذلك، عندما يكون الحد من مخاطر الكوارث جزءاً من الدور المساعد للجمعية الوطنية، كما هو محدد في أطر السياسات القائمة لإدارة مخاطر الكوارث التي لا تزال تحظى بالشرعية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، تكون إمكانية تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي (مثل الحوكمة وتعزيز النظم الخاصة بالحد من المخاطر) أعلى مقارنة بالسياقات التي تفتقر إلى تلك الأطر أو التي لم تُرسخ فيها بعد.

أسئلة إرشادية:

- هل يُعد الحد من مخاطر الكوارث جزءاً من الدور المساعد للجمعية الوطنية في أطر السياسات القائمة لإدارة مخاطر الكوارث؟
- كيف تؤثر ديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف على تفعيل أطر السياسات الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث؟
- إذا كانت الحكومة طرفاً في النزاع أو العنف أو الهشاشة، كيف يؤثر ذلك على قدرة الجمعية الوطنية في أداء دورها المساعد في إدارة مخاطر الكوارث ولا سيما في الحد من مخاطر الكوارث؟
- ما مدى قوة دور الجمعية الوطنية على مستوى الفروع؟ في العواصم والمدن الكبرى، تكون لدى الفروع سياسات واضحة لإدارة مخاطر الكوارث.

أسئلة إرشادية:

- ما هي قدرات الجمعية الوطنية على رصد وتحليل مدى الامتثال للقانون الدولي الإنساني؟
- كيف يمكن استخدام هذه المعلومات في تحديد المواقع الجغرافية المستهدفة في برامج الحد من مخاطر الكوارث وكذلك في إدارة سلامة وأمن الموظفين والمتطوعين؟

تعزيز الجمعية الوطنية للقانون الدولي الإنساني والدبلوماسية الإنسانية (المؤشر 1.4)

يسهم وجود برنامج قوي للقانون الدولي الإنساني وقدرات فاعلة في مجال الدبلوماسية الإنسانية في تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث، إذ يُسهّل قبول الجمعية الوطنية ويُمكنّها من الوصول في مناطق الهشاشة والنزاع والعنف. من الضروري النظر في مدى احترام أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني ورصد الوضع والاتجاهات والمواقع التي تشهد انتهاكات. يمكن أن تُسهم هذه المعلومات في توجيه التدخلات الجغرافية لبرامج الحد من مخاطر الكوارث وتحديد طبيعة المخاطر الأمنية التي يتعرض لها الموظفون والمتطوعون أثناء تنفيذ الأنشطة ذات الصلة، كما توفر موارد اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول الحماية في إطار الحركة معلومات إضافية في هذا المجال.

الجودة والمساءلة (المؤشرات 5.1 – 5.9)

إلى جانب تزويد السكان المتأثرين بمعلومات حول الجمعية الوطنية وبرامجها، من الأهمية البالغة توفير وسائل مناسبة تتيح للناس تقديم الملاحظات والانطباعات وطرح الشكاوى وضمان مشاركتهم الفاعلة في التنفيذ وتمكينهم من تقديم الدعم لأنفسهم. من خلال تحقيق ذلك، يُسهم إطار المشاركة المجتمعية والمساءلة التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في تعزيز ثقة المجتمع وإمكانية الوصول إليه، إلى جانب تعزيز ملاءمة التدخلات وفعاليتها.

أسئلة إرشادية:

- كيف يمكن ضمان المشاركة الفاعلة للسكان المتأثرين، بغض النظر عن الطرف الذي ينتمون إليه في سياق النزاع أو العنف؟
- ما هي القدرات المتوفرة لتحقيق ذلك، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الملاحظات والانطباعات الحساسة التي تُعرض المجتمعات أو الموظفين أو المتطوعين للخطر؟

مجال التأهب للاستجابة الفعّالة الثاني: التحليل والتخطيط

نظام رصد المخاطر لدى الجمعية الوطنية وقدراتها على جمع وتحليل معلومات المخاطر (المؤشرات 6.1، 6.2، 6.8) إذا كانت الأنظمة المخصصة لجمع وتحليل ورصد المعلومات المتعلقة بديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف ضعيفة أو غير موجودة، يمكن أن تسهم برامج الحد من مخاطر الكوارث في معالجتها. يساعد ذلك في جمع معلومات عن المخاطر المركبة التي يمكن للجمعية الوطنية استخدامها لتصميم أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتكييفها بما يستجيب للمخاطر والاحتياجات المجتمعية، التي تتأثر بشدة بديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف. على النقيض من ذلك، يشير إطار التأهب في السياقات الحضرية إلى أن نظم "الإنذار المبكر والعمل المبكر" الخاصة بفروع الجمعية الوطنية في المناطق الحضرية تكون منسقة بشكل جيد مع النظام المعتمد من السلطات المحلية ومتوافقة مع القواعد والأنظمة في المدينة.

أسئلة إرشادية:

- هل تغطي أنظمة تحليل المخاطر والرصد والإنذار المبكر القائمة المخاطر المركبة، مثل مكامن الخطر الطبيعية ومؤشرات الهشاشة والنزاع والعنف، بما في ذلك الهشاشة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتساعد النزاع أو العنف؟
- هل تشمل تحليلات الهشاشة والقدرات التنوع الخاص بسياق الهشاشة والنزاع والعنف وتأثيراته والعواقب المرتبطة بالحماية؟

إدارة المخاطر العابرة للحدود (المؤشر 6.9)

يشير التعاون القوي بين الجمعيات الوطنية المجاورة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال إدارة مخاطر الكوارث — مثل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية — في تبادل المعلومات حول المخاطر والرصد والبرمجة المشتركة، إلى زيادة إمكانية تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث، ليس فقط عبر الحدود المعترف بها دوليًا، بل أيضًا في البلدان التي تشهد انقسامات إقليمية (مثل المناطق الخاضعة للحكومة وتلك الخارجة عن سيطرتها أو المحتلة وغير المحتلة). قد يساعد هذا التعاون في إجراء تحليلات معمقة للأسباب الجذرية لمخاطر الهشاشة والنزاع والعنف وكذلك مكامن الخطر الطبيعية، إضافة إلى استكشاف إمكانيات تنفيذ أنشطة تكميلية للتخفيف من المخاطر والتأهب لها، كما قد تعزز برامج الحد من مخاطر الكوارث والتعاون والتبادل بين الجمعيات الوطنية المجاورة، حتى في ظل وجود نزاع بين حكوماتها، التي تُعد هذه الجمعيات جهات فاعلة مساعدة لها.

أسئلة إرشادية:

- ما طبيعة العلاقات والتنسيق والتعاون القائمة بين الجمعيات الوطنية المجاورة والجهات الفاعلة الأخرى المعنية، في مواجهة المخاطر المشتركة المرتبطة بالهشاشة والنزاع والعنف ومكامن الخطر الطبيعية؟



تأثير الإعصار لوتا في هندوراس، منطقة فيضان ليمبا (إقليم كورتيس): انتشار فرق الصليب الأحمر الهندوراسي في منطقة الكارثة. © ناتالي أكوستا / الصليب الأحمر الهندوراسي

تحليل السيناريوهات والتخطيط للطوارئ لدى الجمعية الوطنية (المؤشرات 7.1، 7.2، 7.7)

يمكن أن تُسهم عمليات تحليل السيناريوهات والتخطيط للطوارئ التي تشمل مخاطر الهشاشة والنزاع والعنف، إلى جانب مكامن الخطر الطبيعية، في تحديد مدى جدوى برامج الحد من مخاطر الكوارث، كما تساعد لاحقاً في تحديد التعديلات اللازمة أثناء تنفيذ تلك البرامج. إذا كانت هذه العمليات مجزأة أو غير موجودة، يمكن تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث، لكنها ستحتاج إدراج أنشطة لتعزيز القدرات في مجال التخطيط للطوارئ المرتبطة بالمخاطر المركبة.

أسئلة إرشادية:

- هل تشمل تحليلات السيناريوهات وخطط الطوارئ جوانب الهشاشة والانهيال في النظم، مثل نظم الحوكمة أو النظم الاقتصادية أو المالية، بالإضافة إلى تصاعد النزاع أو العنف؟
- هل تأخذ في الاعتبار احتمالية وتأثيرات مكامن الخطر الطبيعية؟ وهل تُعتبر في المناطق المعرضة للمخاطر المركبة؟
- كيف يتمشى التخطيط للطوارئ مع جهود الجهات الفاعلة الأخرى في إدارة مخاطر الكوارث وأطراف النزاع؟

إدارة الجمعية الوطنية مكامن الخطر المرتبطة بالسمعة (المؤشرات 8.2، 8.5، 8.6)

تُسهم القدرات على إدارة المخاطر المرتبطة بالسمعة في تحديد نطاق برامج الحد من مخاطر الكوارث وتصميمها. فسمعة الجمعية الوطنية المتأثرة بانعدام المساءلة أو الاحتيال والفساد أو عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية، تقلل من جدوى اتباع نهج تشاركي في الحد من مخاطر الكوارث، كما يمكن أن تُلحق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث الضرر بسمعة الجمعية الوطنية إذا لم تكن مكيفة مع حساسية السياق. من الأمثلة على ذلك: استبعاد مجموعات مجتمعية تشهد توترات قائمة أو نزاعاً فعلياً من عمليات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز أو من تخطيط الحد من مخاطر الكوارث، وكذلك من تشكيل اللجان المجتمعية أو تنفيذ تدابير للتأهب والتخفيف تعود بالفائدة على مجموعة مجتمعية معينة ويزداد الأمر سوءاً في حال غياب الشفافية، بحيث تُفسر كافة هذه الممارسات على أنها انحياز من الجمعية الوطنية لصالح مجموعة دون أخرى.

أسئلة إرشادية:

- كيف تعمل الجمعية الوطنية بشكل منهجي بتحديد وتقييم والتخفيف من المخاطر المرتبطة بالسمعة، بما في ذلك تلك الناشئة عن العمل في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف؟
- كيف تتعامل الجمعية الوطنية وشركاؤها في الحركة داخل البلد مع الحوادث التي تؤثر في السمعة والانطباع العام والالتزام بالمبادئ الأساسية، مثل الحياد وعدم التحيز؟

مجال التأهب للاستجابة الفعّالة 3: القدرات التشغيلية

مجالات التدخل الخاصة بالجمعية الوطنية (المؤشر 14)

يساعد فهم ما ينجح وما لا ينجح في القطاعات الأساسية الأخرى للجمعية الوطنية، مثل قطاع الصحة، في توجيه تصميم برامج الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. ويمكن أن يسهم ذلك أيضًا في تحديد فرص التكامل وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في مجالات تدخل أخرى، مثل: الإسعافات الأولية في النزاعات المسلحة وغيرها من أوضاع العنف والصحة والمياه والاصحاح والنهوض بالنظافة في حالات الطوارئ والصحة المجتمعية والإسعافات الأولية المجتمعية والمساعدات النقدية والقوائم واستعادة الروابط العائلية والبحث والإنقاذ وذلك ضمن سياق الهشاشة والنزاع والعنف. في السياقات الحضرية التي تشمل أطرًا متعددة، تُنسّق التدخلات والسيناريوهات مسبقًا مع السلطات المحلية، بما يتماشى مع سياساتها ويتم التعامل مع التداخل في الصلاحيات والولايات، كما يجب التشاور مع السلطات الرسمية وغير الرسمية وضمان دعمها.

أسئلة إرشادية:

- ما هي مكونات تصميم البرامج في القطاعات الأخرى التابعة للجمعية الوطنية التي يمكن اعتمادها في برنامج الحد من مخاطر الكوارث المزمع تنفيذه؟ (مثل: نُهج البرامج كخدمة مباشرة والبرامج المجتمعية أو المدرسية أو القائمة على مستوى الأسر، ونقاط الدخول، ونطاق التدخل هياكل التنفيذ، وقدرات التوسيع أو التقليل المرتبطة بشدة سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، وإدارة الشائعات).

مجال الجاهزية للاستجابة الفعّالة 4: التنسيق

التنسيق داخل الحركة (المؤشر 24)

يُعد التنسيق داخل الحركة ضروريًا للاستفادة من نقاط القوة والقدرات والشبكات التي تمتلكها مكونات الحركة المختلفة. غالبًا ما تكون الجمعية الوطنية في أفضل موقع لتقديم مساعدات سريعة وملائمة ثقافيًا ومستدامة للمجتمعات في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، ما يُعزز ذلك قدرتها على حشد الموارد من جمعيات وطنية أخرى ومن الجهات المانحة عالميًا. مع ذلك، من المهم الأخذ بعين الاعتبار تتعامل الجمعيات الوطنية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف باستمرار مع تعقيدات الحفاظ على نهج قائم على المبادئ. يتجلى ذلك في حالات تواجه فيها الجمعية الوطنية تحديات تتعلق بالتصور العام بشأن التزامها بالمبادئ الأساسية، إما بسبب الاعتراف بها كجهة مساعدة للسلطات العامة، أو نتيجة لوجود شخصيات داخل المؤسسة معروفة بارتباطها بالمجال السياسي.

أسئلة إرشادية:

- كيف تلتزم آليات التنسيق والتعاون بمجموعة أدوات تعزيز التنسيق والتعاون داخل الحركة؟
- هل أدوار شركاء الحركة ومكوناتها واضحة في المناطق المعرضة لمخاطر الهشاشة والنزاع والعنف أو المتأثرة بها، وكذلك بمكانم الخطر الطبيعية؟
- كيف تؤثر ديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في طلب وتقديم المساعدات الدولية؟

العلاقات المدنية-العسكرية (المؤشر 27)

تؤدي القوات العسكرية دورًا مهمًا في الاستجابة للكوارث والأزمات واسعة النطاق، نظرًا لما تمتلكه من قدرات تتجاوز غالبًا قدرات الاستجابة المدنية. تشمل هذه الأدوار: تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ، ونقل الأغذية والاحتياجات الأخرى إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والسيطرة على طرق الوصول (كالطرق والمطارات) وتوفير المعدات الهندسية للبنية التحتية المتضررة.

يجب أن تنظر الجمعية الوطنية وشركاؤها في الحركة بعناية في مسألة التفاعل مع القوات العسكرية في إطار الجاهزية. بحيث يكتسي قدر معين من الانخراط أهمية لضمان الوصول إلى المناطق المتأثرة وتفاذي تكرار الاستجابة. في الوقت نفسه، لا تُعد القوات العسكرية جهات إنسانية بطبيعتها ورغم وجود تداخل محتمل في الأهداف، تسعى إلى تنفيذ مهام مختلفة. علاوة على ذلك تترد الفئات في قبول المساعدات الإنسانية، خشية أن يُنظر إليها على أنها متعانة أو مرتبطة بالقوات العسكرية. وذلك نتيجة للعلاقات المتوترة أو العدائية بين القوات العسكرية وفئات سكانية محددة. بالإضافة لذلك، يجب تقييم العلاقات المدنية-العسكرية ليس فقط على أساس كل بلد على حدة، بل أيضًا من خلال النظر في العلاقات المحلية بين القوات العسكرية ومجتمعات أو مجموعات محددة داخل المجتمع. يساعد هذا التقييم في ضمان أولوية النهج القائم على المبادئ، لا سيما عندما تكون لهذا التعاون تبعات طويلة الأمد على المجتمعات أو على سمعة الجمعية الوطنية.

يجب النظر في أربعة عناصر أساسية قبل الانخراط في العلاقات المدنية-العسكرية:

1. يتعين على الحركة الحفاظ على استقلالية قراراتها وأعمالها، بما في ذلك تمييزها الواضح عن القوات العسكرية والشرطة من حيث الزي والسلوك.
2. يتعين على كلٍّ مكوّن من مكوّنات الحركة أن يضمن أن أعماله وما يُظهره من سلوك، تأتي متوافقة مع المبادئ الأساسية: الإنسانية وعدم التحيز والحيادية والاستقلالية.
3. يتعين على مكوّنات الحركة استخدام الموارد التابعة للقوات العسكرية أو الشرطة كخيار أخير فقط ولا يجوز لها استخدام الحماية أو المرافقة المسلحة لتنفيذ الأنشطة الإنسانية.
4. يجب أخذ القرارات المتعلقة بالتعامل مع القوات العسكرية والشرطة بالحسبان ما يترتب على ذلك من تبعات على الحركة ككل، سواء داخل السياق المحدد أو على المستوى العالمي، بالإضافة إلى ما إذا كان هذا التعامل يؤدي إلى استبعاد فئات سكانية معينة من الاستفادة من البرامج.

أسئلة إرشادية:

- ما هي الترتيبات القائمة للتنسيق والعلاقات بين الجمعية الوطنية وشركاء الحركة مع القوات العسكرية وكيف تلتزم هذه الترتيبات بالمبادئ الأساسية، بالقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس المندوبين؟

مجال التأهب للاستجابة الفعّالة الخامس: دعم العمليات

المالية والإدارة (المؤشر 32)

تواجه الخدمات الداعمة للجمعية الوطنية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف صعوبات تؤثر على قدرة تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث. يجب أن تضمن هذه الخدمات تكييف السياسات والأنظمة والإجراءات مع التحديات والقيود القائمة في هذه السياقات. فعلى سبيل المثال، تؤثر هشاشة أو انهيار الأنظمة المالية والمصرفية على توقيت تحويل الأموال والدفعات، ما يستدعي اللجوء إلى بدائل للدفع في السياقات التي تعاني من قيود على حركة النقد، كما تُعد تقلبات أسعار الصرف والتضخم المفرط من السمات الشائعة في العديد من السياقات الهشة، ما ينعكس على جوانب عدة في برامج الحد من مخاطر الكوارث، مثل إدارة الميزانية وزيادة أسعار مدخلات البرامج والتكاليف التشغيلية، إلى جانب صعوبة إبرام أو الحفاظ على اتفاقيات الإطار طويلة الأجل مع الموردين.

أسئلة إرشادية:

- كيف ترتبط الإجراءات المالية والإدارية القائمة بإجراءات التشغيل الموحدة للجمعية الوطنية في الاستجابة للمخاطر المركبة المرتبطة بالهشاشة والنزاع والعنف ومكامن الخطر الطبيعية؟
- ما هي العوامل المرتبطة بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف التي تؤثر في الأنظمة المالية والإدارية للجمعية الوطنية وكيف سينعكس ذلك على تنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث؟

إدارة الموظفين والمتطوعين (المؤشر 35)

يمثل الوصول الآمن للموظفين والمتطوعين معيارًا أساسيًا في تحديد المواقع الجغرافية المستهدفة في برامج الحد من مخاطر الكوارث. يجب أن تُدار شؤون الموظفين والمتطوعين بشكل جيد ويستعدوا لأدوارهم من خلال عملية استيعاب واضحة، وموقعين على مدونة السلوك، ومزودين ببطاقات تعريفية، ومندرجين ضمن نظام للتناوب والإشراف، ويحصلون على الدعم النفسي والاجتماعي حسب الحاجة. بالإضافة لذلك، يجب تدريبهم على إجراءات السلامة والأمن وتسجيلهم في نظام تأمين ضد الحوادث.

يجب أن تتضمن سياسة المتطوعين لدى الجمعية الوطنية توضيحًا لساعات العمل واستحقاقات المخصصات وآلية إدارة إدماج المتطوعين العفويين. ورغم أن هذه الجوانب تختلف من مدينة إلى أخرى، يجب أن يركز القائمون على استقطاب المتطوعين على الأفراد الذين تتوفر لديهم مرونة زمنية أكبر، من خلال تكليفهم بمهام يمكن تصميم مدّتها بشكل أكثر مرونة (مثل التطوع عبر الإنترنت، أو الأدوار قصيرة الأجل أو المساهمات وفق جداولهم الزمنية الخاصة). في الواقع، يتعين على المنظمات استحداث أدوار قصيرة الأجل مخصصة للمتطوعين في البيئات الحضرية، تستفيد من مستويات التعليم المرتفعة والمهارات التقنية التي تميز هذه المناطق. غالبًا ما يُغفل دور كبار السن كمتطوعين، رغم أن كبار السن والمتقاعدين في المناطق الحضرية يمكن أن يقدموا للمنظمات خبرات ناضجة ومهارات عالية التخصص، مثل الأطباء والاختصاصيين في مجال الخدمات اللوجستية والعلاقات العامة.

تعتمد بعض الجمعيات الوطنية، على سبيل المثال، نظامًا لمراجعة ملفات الموظفين والمتطوعين بعناية ومطابقتها مع المجتمعات المحلية. يهدف ذلك إلى ضمان ألا تؤثر الانتماءات، مثل الانتماء السياسي أو القبلي أو الديني أو العرقي، على علاقات العمل أو تُعيقها على المستوى المحلي. في بعض السياقات، حيث تتأثر أسر الموظفين والمتطوعين مباشرة بالنزاع والعنف، تنقذ الجمعيات الوطنية أنشطة دعم نفسي اجتماعي تمتد لتشمل الأسر والأقارب، ذلك في إطار التزامها بمسؤولية الرعاية.

أسئلة إرشادية:

- كيف تحليل وتُرصَد وتُعالج نظم إدارة الموظفين والمتطوعين مخاطر الهشاشة والنزاع والعنف؟
- هل يتم إطلاع الموظفين والمتطوعين بانتظام على مخاطر السلامة والأمن، وهل هم مشمولون بالتأمين المناسب؟
- ما هي آليات مسؤولية الرعاية المعتمدة؟
- ما هي مسارات التعلم المتاحة لاكتساب الكفاءات الأساسية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف؟
- كيف تضمن الجمعية الوطنية توافق ملفات الموظفين والمتطوعين مع ديناميكيات الهشاشة والنزاع والعنف لتجنّب الإضرار بالبرامج أو قبول الجمعية الوطنية أو سمعتها؟

مخيم كلكل هو واحد من نحو 3,800 مخيم تقع في أطراف مقديشو. تؤوي هذه الشبكة من المخيمات أكثر من 40,000 أسرة. © اللجنة الدولية للصليب الأحمر / أنيسة حسين ظاهر.

الملحق الثالث: العوامل المُمكنة والمعيقة على مختلف مستويات التدخل

مستوى الإشراف	العوامل المُمكنة	العوامل المعيقة
المستوى الإقليمي أو العابر للحدود	■ يشكل مستوى مكامن الخطر العالية ذات التأثير العابر للحدود دافعا للتعاون. ■ تبدي الجمعيات الوطنية اهتمامًا بالعمل المشترك، استنادًا إلى تاريخ من التفاهم والتعاون بين البلدان ووجود سمات مشتركة فيما بينها. ■ يسهم إدراك المنافع المتبادلة، مثل الموارد المشتركة أو المكاسب الاقتصادية الناتجة عن جهود الحد من مخاطر الكوارث المشتركة، في تحفيز التعاون. ■ تشمل عوامل التمكين التمويل المتاح، مثل الاتفاقات المُسبقة على الكوارث وتعزيز قدرات الاستجابة وأنظمة الرصد والإنذار المبكر وحركة السكان. ■ يشكل الفهم المشترك والاعتراف بمخاطر الكوارث العابرة للحدود دافعا للتعاون بين الدول المجاورة. ■ يمكن أن توفر الاتفاقيات الدولية القائمة أساسًا للعمل المشترك وتقاسم المسؤوليات مثل الإطار العام لمدينة سنداي للحد من مخاطر الكوارث. ■ يمكن أن تضطلع الجمعيات الوطنية بدور في تيسير التعاون في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتوسط فيه ودعمه بين الدول التي تشهد نزاعات.	■ يمكن أن يُعيق تأثير العنف والنزاع، والنزاعات أو التوترات السابقة بين الدول المجاورة، التواصل المفتوح والجهود التعاونية. ■ قد تُضيف الديناميكيات الخاصة بالسياق (مثل أساليب عمل الجماعات المسلحة أو نهج الدولة) مستوى من التعقيد سواء إيجابي أو سلبي على التعاون العابر للحدود في مجال الحد من مخاطر الكوارث. ■ كما يمكن أن تُشكل المعلومات المضللة عائقًا إضافيًا. ■ يؤدي التفاوتات في مستويات الموارد والخبرات والبُنى التحتية بين الدول إلى مساهمات غير متكافئة ونشوء نزاعات محتملة. ■ يمكن أن تكون لكل دولة أولوياتها الخاصة في الحد من مخاطر الكوارث، التي لا تتماشى بالضرورة مع الاهتمامات العابرة للحدود. ■ يمكن أن يؤدي غياب الاتفاقات أو الآليات الواضحة الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث على المستوى العابر للحدود إلى إعاقة تنفيذ الإجراءات المنسقة. ■ في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، يمكن أن تظهر مخاوف بشأن تبادل البيانات أو منح الوصول إلى مناطق معينة بسبب اعتبارات أمنية. ■ يمكن أن تتحفظ الدول على النفوذ الخارجي أو تنظر إلى جهود الحد من مخاطر الكوارث العابرة للحدود باعتبارها انتهاكًا لسيادتها.
المستوى الوطني	■ فهم وممارسة جيدان لإطار الوصول الآمن ■ إدارة مؤسسية للمخاطر ■ علاقات مع أصحاب المصلحة الحكوميين المعنيين ■ تجربة قوية وإيجابية على المستويين المحلي والمجتمعي ■ يمكن للجمعية الوطنية معالجة الفجوات المحددة بدعم من شركاء الحركة ■ إمكانية استخدام الدبلوماسية الإنسانية والمناصرة لصالح الفئات السكانية الأكثر ضعفًا ■ الإرادة أو الاهتمام أو القيادة السياسية ■ ولاية الجمعية الوطنية ■ غياب السياسات أو وجود فجوات في الأطر القانونية تستدعي التدخل ■ إمكانية تعزيز الهياكل القائمة أو المؤسسات الوطنية ■ السكان في مناطق النزاع قد لا يثقون بالبرامج الوطنية	■ تأثير العنف والنزاع ■ تركيز الحوكمة لا ينصب على حماية الفئات السكانية الأكثر ضعفًا من مكامن الخطر الطبيعية أو الناجمة عن تدخل بشري ■ الحوكمة طرفي في النزاع ■ ولاية الجمعية الوطنية قد لا تشمل كافة المجالات ذات الصلة بالإشراف المطلوب ■ حكومات غير شرعية، أو انقلابات وما إلى ذلك، ما يستلزم توفير خدمات إنسانية موازية ■ خطر الاستعاضة ■ تصور الجمعية الوطنية على أنها تهديد أو منافس ■ يؤدي النزاع في كثير من الأحيان إلى تحويل موارد وطنية كبيرة نحو الدفاع والأمن، ما يترك موارد محدودة للحد من مخاطر الكوارث
المستوى الفرعي	■ فهم وممارسة جيدان لإطار الوصول الآمن أو وجود فجوات يجب تعزيزها ■ قواعد البيانات الوطنية ورسم خرائط المخاطر يمكن أن تُوجّه التدخلات المستهدفة والفعالة ■ تحليل البؤر الساخنة على المستوى الوطني يُظهر الفروع الأكثر تضررًا التي يجب تعزيزها ■ الوصول إلى الحد الأدنى من حزمة الحد من مخاطر الكوارث على مستوى البلاد ■ بدء تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف في منطقة محددة قبل التوسع إلى المجتمعات ■ الإرادة أو الاهتمام أو القيادة السياسية	■ تأثير العنف والنزاع ■ يمكن أن تختلف صورة الجمعية الوطنية ومستوى الثقة بها من فرع إلى آخر، خاصة في الدول الكبيرة ويجب أخذ ذلك بعين الاعتبار ■ قد تكون موارد الفروع غير كافية للعمل في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، مثل نقص وسائل النقل الآمن ومعدات الاتصال والمتطوعين وغير ذلك. في غياب هذه الموارد، تقتصر قدرة الفروع على الوصول إلى القرى الأكبر والأكثر سهولة من حيث الوصول.

مستوى الإشراف	العوامل المُمكنة	العوامل المعيقة
المستوى المجتمعي	- صورة إيجابية للجمعية الوطنية ومتطوعيها - المتطوعون من داخل المجتمع أو من الفئة السكانية ذاتها - درجة الشعور بالانتماء المجتمعي والتنظيم، أو وجود مجموعات محددة ضمن السياق المحلي - إجراءات السلامة والأمن وإطار الوصول الآمن راسخة وواضحة - قواعد البيانات الوطنية ورسم خرائط المخاطر تساهم في توجيه التدخلات المستهدفة والفعالة - توفر المعلومات اللازمة لعملية اختيار المجتمع المستهدف - يتماشى عرض الجمعية الوطنية مع احتياجات المجتمع - توجد إمكانية للتمويل على المدى المتوسط أو الطويل، أو لبناء على أعمال قطاعية قائمة تنفذها الجمعية الوطنية - استبعدت الجهات الفاعلة المختلفة تاريخيًا الفئات أو المناطق المهشمة والأكثر ضعفًا من جهود الحد من مخاطر الكوارث والتأهب - لا تغطي أنظمة الإنذار المبكر بشكل كافٍ بعض المناطق، مثل غياب الاتصال في المرحلة الأخيرة - تتيح آليات المساءلة القائمة حلقات الملاحظات والانطباعات وتسهم في تعزيز القبول المجتمعي - وجود مجموعات مجتمعية للحد من مخاطر الكوارث أو منظمات مجتمعية أخرى - بناء الثقة والقبول من خلال توظيف المعارف التقليدية وآليات التكيف التي تطورت عبر الزمن - يمكن تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال شبكات مجتمعية قوية تسهم في تبادل المعلومات والموارد وتقديم الدعم بفعالية أثناء أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وفي أوقات الأزمات - الإرادة أو الاهتمام أو القيادة السياسية	- يؤثر العنف والنزاع، مثل تفكك الأنظمة والهياكل المجتمعية في بعض النزاعات عالية الحدة، في صعوبة اعتماد النهج التشاركي القائم على المجتمع، بما في ذلك بناء قدرات الأنظمة والهياكل المجتمعية - تصوّر سلبي للجمعية الوطنية - لا يسمح النزاع بين المجتمعات أو داخل المجتمع الواحد بالإشراك على هذا المستوى - المجتمع وأصحاب المصلحة الرئيسيين غير مستعدين أو غير مهتمين بالمشاركة في برامج الحد من مخاطر الكوارث - تماسك اجتماعي مشوّه وافقتار فريق العمل، موظفين ومتطوعين، إلى القدرة على التعامل معه (مثل التيسير والتفاوض والوساطة) أثناء تنفيذ المشروع والأنشطة - يؤدي النزاع في كثير من الأحيان إلى انعدام الثقة بالجهات الخارجية، بما في ذلك الجمعية الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، أو الوكالات الحكومية، مما يُعيق قبول برامج الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها على المستوى المجتمعي - المعلومات المضللة - تتأثر الهياكل المجتمعية، والثقة، والتماسك الاجتماعي، والشبكات المجتمعية سلبيًا بسياقات الهشاشة والنزاع والعنف
مستوى المخيم	- ولاية الجمعية الوطنية - جزء من نظام تنسيق العناقيد - شبكة متطوعي الجمعية الوطنية تمتد غالبًا إلى داخل المخيمات، ما يكون مفيدًا للبرمجة إذا أُديرت بشكل جيد - منطقة معرضة للكوارث ومكامن الخطر طبيعية وبشرية متكررة - من الممكن إدماج الحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات وفي استجابات المنظمات الأخرى - يمكن أن تكون مخيمات اللاجئين، نظرًا لبُنيّتها التنظيمية، مواقع تُنفَّذ فيها تدابير الحد من مخاطر الكوارث بشكل منهجي، بما يضمن شمول جميع السكان - يمكن لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع أن تعزّز الشعور بالملكية والمسؤولية وبناء الهيكل المجتمعي وبعض سبل كسب الدخل من خلال العمل التطوعي - يتمتع اللاجئون بالمرونة والتكيف في ظل ظروف صعبة، يمكن توظيف هذه القدرة في جهود الحد من مخاطر الكوارث	- تأثير العنف والنزاع - أثر النزوح وسياقات الهشاشة والنزاع والعنف على القدرات والحالة النفسية - التصوّر - المعلومات المضللة - قد تعمل عدة وكالات وطنية ودولية بشكل منفصل، مما يؤدي إلى تكرار الجهود أو وجود ثغرات في التنفيذ - تؤدي المستويات العالية من الاحتياجات الإنسانية إلى إعطاء الأولوية لقضايا أخرى - قد تكون الهياكل المجتمعية غائبة أو غير متطورة بشكل كاف - تسهم المأوى والخدمات المشدّدة بشكل سيئ، والقيود المفروضة على شركاء الحركة، في تفاقم مخاطر الكوارث والحد من إمكانية تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث - الطابع المؤقت والمتغيّر أحيانًا لمخيمات اللاجئين يجعل من التخطيط لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث والمشاركة المجتمعية أمرًا صعبًا
المستوى الأسري	- لا يمكن الوصول إلى بعض الفئات السكانية الأكثر ضعفًا إلا من خلال نهج على المستوى الأسري - سياق الهشاشة والنزاع والعنف لا يسمح بالمشاركة المجتمعية - البرامج المصممة خصيصًا للعمل على المستوى الأسري، والتي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والقدرات ومواطن الضعف الخاصة بكل أسرة، يمكن أن تحقق معدلات نجاح أعلى - تنفيذ تدابير للحد من مخاطر الكوارث تُظهر فوائد فورية ونتائج سريعة يمكن أن يُحقّر الأسر على تبنيها والحفاظ عليها ويُشجّعها على الاهتمام بالأنشطة على المستوى المجتمعي	- يؤثر العنف والنزاع على قدرة شركاء الحركة في الوصول، ما يجعل من الصعب الوصول إلى الأسر - يمكن أن يؤدي دعم بعض الأسر فقط، في ظل وجود احتياجات إنسانية وفجوات كبيرة، إلى توتر ونزاع داخل المجتمع، ما يضر بسمعة الجمعية الوطنية لدى المجتمع كما يؤثر على سلامة الموظفين والمتطوعين، حيث يؤدي إلى توترات داخل المجتمع نتيجة شعور بعض المجموعات بأنها مفضّلة على غيرها - قد تواجه الأسر تحديات متعددة، مثل انعدام الأمن الغذائي أو أزمات صحية أو النزوح، مما يجعل من الصعب عليها إعطاء الأولوية لتدابير الحد من مخاطر الكوارث أو الاستثمار فيها - يؤدي النزاع في كثير من الأحيان إلى انعدام الثقة بالجهات الخارجية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني أو الهيئات الحكومية، ما يعيق قبول وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الأسري - قد تُشكّل الأعراف الاجتماعية أو الثقافية عائقًا أمام التنفيذ على المستوى الأسري - المعلومات المضللة

الملحق الرابع: نظرة عامة على الأدوات

الأدوات	المرجع في هذا الكتيب	الغرض الرئيسي	متى وكيفية الاستخدام
1 [1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2019: الإطار المؤسسي للمساءلة أمام السكان المتأثرين	الأساس 4	المساءلة	تُطبق طوال دورة البرمجة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف توفر المبادئ الثمانية لإطار المساءلة أمام السكان المتأثرين إرشادات حول كيفية التعامل مع أنواع مختلفة من المعضلات المرتبطة بالمبادئ الأساسية، بما في ذلك في سياق العمليات، وعدم التسبب في ضرر، وتخصيص الموارد، والتمثيل، والحكم المهني، والقانون الدولي الإنساني، والمفاضلات الاستراتيجية
2 [2] مجموعة التوعية بالنزاع: كيفية إرشاد إلى حساسية النزاع	الأساس 5	حساسية النزاع	تُطبق طوال دورة البرمجة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف توفر إرشادات لتعزيز حساسية النزاع في كافة مراحل البرمجة (وقبلها أيضًا؛ إذ يمكن، على سبيل المثال، استخدام أداة التقييم الذاتي [الملحق 4] لفحص مدى مراعاة حساسية النزاع. تُعد نظرة عامة على الأدوات المرتبطة بحساسية النزاع [الملحق 1] مفيدة، كذلك أداة قياس الأداء لإدماج حساسية النزاع [الملحق 3]).
3 [3] 3Z EAQ 2019: عبادة البرنامج تصميم تدخلات تراعي حساسية النزاع و تُهَيِّج للعمل في سياقات الهشاشة والنزاع و دليل التيسير	الأساس 5	حساسية النزاع	تُطبق طوال دورة البرمجة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف – مع أهمية خاصة في المرحلة الثالثة. يُعد هذا دليلًا مختصرًا لتصميم برامج تراعي حساسية النزاع. يجب إبقاؤه في الحسبان دائمًا – خصوصًا عند التخطيط مع المجتمعات خلال المرحلة الثالثة.
4 [4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018: إرشادات لتقييم الاحتياجات بعد الكوارث في أوضاع النزاع	الأساس 5	حساسية النزاع	ينطبق هذا على مراحل الإغاثة والتعافي من الكوارث. يتضمن دليل تقييم الاحتياجات حساسية النزاع مع ثلاث أدوات (موجودة في الملحق)
5 [5] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: إطار الوصول الآمن (الملحق 5 الخاص بـ الموارد التعلم الإلكتروني)	المرحلة 1؛ الملحق 1	القبول والوصول لتحليل النزاع	تُطبق طوال دورة البرمجة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف، مع أهمية خاصة خلال تحديد النطاق في المرحلة الأولى. صُمم إطار الوصول الآمن لتعزيز القبول، والأمن، والوصول للجمعيات الوطنية في السياقات الحساسة وغير الآمنة. يتضمن دليل ومجموعة أدوات شاملة – يُرجى الرجوع إلى النظرة العامة . يتضمن تقييم السياق والمخاطر: خط زمني للنزاع، ومصفوفة النزاع، وتحليل أصحاب المصلحة.
6 [6] الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر: مبادئ البرمجة المثلث (الملحق 5 الخاص بـ الموارد التعلم الإلكتروني)	المرحلة 1؛ القسم 1.4	حساسية النزاع	استخدم هذا كجزء من تحليل النزاع في المرحلة الأولى، وكذلك في التحليل المركب في المرحلة الثانية. يتضمن برنامج التعلم الإلكتروني الخاص بمبادرة البرمجة الأفضل الأدوات التالية: ملف النزاع، شجرة النزاع، رسم خريطة الجهات الفاعلة، عوامل التقسيم والتقارب، تحليل المخاوف والمصالح، والسيناريوهات المثلث والأسوأ.
7 [7] الصليب الأحمر اللبناني: مصفوفة الجاهزية	المرحلة 1؛ القسم 1.5	تحليل أصحاب المصلحة	يمكن استخدام مصفوفة التأهب في المرحلة الأولى لاستكمال الأدوات الأخرى في خارطة الطريق وصندوق أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز لتحليل أصحاب المصلحة.
8 [8] اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحماية المجتمعية	المرحلة 2؛ القسم 2.1	الحماية وتقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز	يُوصى بالنظر في إدماج الحماية المجتمعية خلال المرحلة الثانية عند تنفيذ تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز. يمكن دمج الحماية المجتمعية بسهولة في خارطة الطريق نحو المرونة المجتمعية، إذ إنها تتبع هدفًا وإجراءً مشابهين. هو نهج قائم على المجتمع يهدف إلى معالجة قضايا الحماية التي قد تواجهها المجتمعات، مع هدف واضح يتمثل في دعمها لتعزيز قدرتها على الحماية الذاتية. تركز الحماية المجتمعية على العمل مع أفراد المجتمع لتحديد مخاطر الحماية التي يواجهونها، وتحليل التهديدات الكامنة وراء هذه المخاطر، وتقييم الضعف والقدرات داخل المجتمع، ثم تصميم وتنفيذ أنشطة ذات أهداف حمائية بشكل جماعي وتشاركي.
9 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر: أدوات التقييم المحسن للهشاشة والقدرات	المرحلة 2؛ القسم 2.3	تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز	استخدم أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز خلال المرحلة الثانية. بالإضافة إلى وصف أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز، يُرجى ملاحظة أن “نجمة المرونة” يتوفر لها ثلاث مستندات إضافية: دليل التيسير و ورقة الغش للميسر و نموذج التوثيق .

الأدوات	المرجع في هذا الكتيب	الغرض الرئيسي	متى وكيفية الاستخدام
10 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر: مركز المشاركة المجتمعية والمساءلة ، الدليل وصندوق الأدوات (الملحق 5 الخاص بموارد التعلم الإلكتروني)	الأساس 5 المرحلة 3، القسم 3.1	المشاركة المجتمعية	تُطبق طوال دورة البرمجة في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. مثال من أداة المشاركة المجتمعية والمساءلة رقم 18 للاتحاد الدولي: النهج التشاركي في وضع معايير الاختيار. مثال من مؤشر الثقة المجتمعية للاتحاد الدولي: لقياس وتعزيز الثقة بين المنظمات الإنسانية والمجتمعات (قيد الإصدار).
11 نهج الجمعية الوطنية في الجاهزية للاستجابة الفعالة ومواردها، وآلية الجاهزية للاستجابة الفعالة .	المرحلة 1 ، القسم 1.1 الملحق 2	الجاهزية الداخلية وقدرة الاستجابة للجمعيات الوطنية	يشير نهج التأهب للاستجابة الفعالة إلى الجاهزية الداخلية وقدرات الاستجابة لدى الجمعيات الوطنية. استخدم هذا النهج للتفكير في قدرات جمعيتك، مع الإشارة إلى أن تعزيز التأهب للاستجابة الفعالة يمكن أن يتم بغض النظر عما إذا كنت تعمل أيضًا مع المجتمعات أم لا. يمكن العثور على معلومات إضافية على: https://go.ifrc.org/preparedness/global-summary
12 الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج: المعايير الدنيا للحماية والنوع الاجتماعي والإدماج في حالات الطوارئ (الملحق 5 الخاص بموارد التعلم الإلكتروني)			نُساعدنا المعايير الدنيا للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على البدء بأخذ اعتبارات محددة لمختلف القطاعات / مجالات العمل، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، ويمكن الاستمرار باستخدام موردتين تدريبيتين شامليتين يستندان إلى إطار الكفاءات الخاص بالحماية والنوع الاجتماعي والإدماج.
13 مجموعة أدوات تعزيز التنسيق والتعاون داخل الحركة	المرحلة 1، القسم 1.1	التنسيق بين مكونات الحركة	تهدف مبادرة تعزيز التنسيق والتعاون داخل الحركة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين شركاء الحركة، خصوصًا في الاستجابة لحالات الطوارئ واسعة النطاق. تركز على التعريف الواضح الأدوار ومهام شركاء ومكونات الحركة وعلى الحاجة إلى إدارة بيانات متسقة وقابلة للتشغيل البيني، والتواصل المتماسك، والتعبئة المشتركة للموارد. تجمع مجموعة الأدوات الخاصة بالمبادرة المبادئ التوجيهية، وإجراءات التشغيل الموحدة، والممارسات الجيدة عبر مكونات الحركة.
14 منصة بروكسل للخصوصية واللجنة الدولية للصليب الأحمر: دليل حماية البيانات في العمل الإنساني	كافة المراحل	حماية البيانات	يتضمن هذا الدليل الشامل مبادئ حماية البيانات، بالإضافة إلى معلومات محددة حول التعامل مع البيانات (جمعها وتحليلها وتخزينها ومشاركتها) في مجموعة من السياقات.
15 الدليل الميداني لشبكة التفاوض الإنساني في الخطوط الأمامية بشأن التفاوض الإنساني الميداني	كافة المراحل	التفاوض وإدارة أصحاب المصلحة	يُعد هذا الدليل مصدرًا بالغ الأهمية للعاملين في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف. يشرح المفاهيم الأساسية للتفاوض الإنساني، ويصف دور المفاوضين وقرق الدعم بالإضافة إلى المهام الموكلة إليهم. أنظر أيضًا على مجموعة أدوات التفاوض التي تتضمن موارد إضافية (نماذج، دراسات حالة).
16 دليل الرصد والتقييم للمشاريع / البرامج التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	المرحلة 4	الرصد والتقييم	استخدم هذا الدليل الشامل لوضع نظام وخطة للرصد والتقييم. يتناول الدليل المفاهيم الأساسية في الرصد والتقييم، يعرض ست خطوات لرصد البرامج.

الملحق الخامس: موارد التعلم الإلكتروني المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف

التدريبات المتاحة ضمن مسارات التعلم الإلكتروني:

- [الوصول الآمن بإجاز](#)
- [دليل سفر في الممارسة العملية للمشاركة المجتمعية](#)
- [مبادرة البرمجة الأفضل: كيفية إدارة البرامج حساسية النزاع](#)
- [الإسعاف النفسي الأولي للجميع: المقدمة](#)
- [حماية الطفل في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر](#)
- [دمج مبادئ الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج / الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج في حالات الكوارث والأزمات](#)
- [البقاء في أمان 1: المبادئ الأساسية](#)
- [البقاء في أمان 2: الأمن الشخصي وأمن المتطوعين في حالات الطوارئ](#)
- [البقاء في أمان 3: الأمن للمديرين](#)
- [مدونة السلوك / الالتزام بالمدونة](#)
- [مقدمة إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي](#)
- [المشاركة المجتمعية والمساءلة / المشاركة المجتمعية والمساءلة في حالات الكوارث والأزمات](#)
- [الوقاية من الفساد](#)
- [مقدمة أساسية في القانون الدولي الإنساني / مقدمة في القانون الدولي الإنساني](#)
- [تطبيق المبادئ الأساسية في سياقات النزاع](#)
- [تعزيز الدور المساعد من خلال القانون والسياسات](#)



تلاميذ المدارس يشاركون في تمرين للاستعداد
للكوارث نظمته الصليب الأحمر اللبناني. © أوانا
بارا / الصليب الأحمر الألماني

الملحق 6: مسرد المصطلحات

الإدارة التكميلية

نهج مرن في إدارة البرامج ينطوي على التعلم المستمر من نتائج البرنامج وتعديل التنفيذ حسب الحاجة لتحسين النتائج، كما يتضمن هذا النهج تحديث الممارسات والاستراتيجيات بانتظام استنادًا إلى المعلومات الجديدة والظروف المتغيرة، لضمان بقاء التدخلات ذات صلة وفعالية.

مبادرة البرمجة المثلى

مبادرة البرمجة المثلى هي مبادرة من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر نشأت عن قناعة بأن التخطيط الجيد للبرامج، مع خيارات تنفيذ بديلة ومبتكرة، يمكن أن يدعم قدرات المجتمعات المتأثرة بالنف على التعافي والمصالحة ويهدف المبادرة بشكل رئيسي إلى رفع قدرة الاتحاد على تخطيط وتنفيذ برامج الإغاثة والتأهيل التي تعزز التعافي المستدام على المدى الطويل، كما توفر أدوات ومواد تدريبية تدعم التحليل المنهجي للسياق، للمساعدة في ضمان ألا تعزز البرامج أنظمة عدم المساواة، كما تهدف إلى ترسيخ فرص السلام من خلال تحسين التحليل وفهم العلاقات بين الناس في المجتمعات المتأثرة بالنزاع.

المعارف والمهارات والمواقف والموارد الأخرى الخاصة بالأفراد أو المجتمعات، التي تُمكنهم من العمل بفعالية وتحقيق الأهداف والعمل نحو الاستدامة والاعتماد على الذات. غالبًا ما يكون ذلك مرتبطًا بوجود صدمة أو كارثة

القدرات

مجموعة من الأشخاص يمكن أن يعيشوا في نفس المنطقة أو القرية أو الحي، أو في أماكن مختلفة، كما يمكن أن يتشاركوا ثقافة أو عادات أو موارد متشابهة. المجتمعات هي مجموعات من الأشخاص يمكن أن يتعرضوا لنفس التهديدات والمخاطر مثل الأمراض أو القضايا السياسية والاقتصادية أو الكوارث.

المجتمع

وضع تتفاقم فيه حالة طوارئ إنسانية بفعل عوامل متعددة مثل العنف والزواج ومكان الخطر الطبيعية وأزمات أخرى. تسفر غالبًا عن نزوح واسع النطاق وخسائر في الأرواح واحتياجات إنسانية مستمرة، كما يمكن أن تشمل نزاعًا مسلحًا أو صعوبات في الوصول أو مشكلات أمنية أو حتى غياب سيادة القانون. تشكل حالات الطوارئ المعقدة تحديًا للاستجابة الإنسانية لأنها تتطلب معالجة احتياجات متعددة ومتداخلة عبر مختلف القطاعات.

حالة طوارئ معقدة

مكان من خطر متعددة ومواطن ضعف متنوعة، سواء كانت مترابطة أو مستقلة، تحدث أثرًا سلبيًا أو ضررًا على السكان أو المجتمع. يمكن أن تنشأ المخاطر المركبة عن عوامل مختلفة مثل مكان الخطر الطبيعية أو النزاع أو الزواج وموجات تفشي الأمراض أو عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية أو تدهور البيئة

مخاطر مركبة

النزاع

- وضع يخطر فيه أفراد أو جماعات أو دول في خلاف أو جدال خطير. يمكن أن يتحول النزاع إلى عنف عندما:
- لا يُؤخذ بعين الاعتبار أو لا تتم معالجة مصادر التوترات والانقسامات الاجتماعية والأصوات المعارضة والمظالم العميقة.
- تكون المؤسسات أو القنوات الخاصة بالخلاف أو التخفيف من حدة النزاع والحوار غير كافية أو غير موجودة.
- يمكن أن يكون كامنًا أو مفتوحًا. يوجد النزاع العنيف الكامن عندما تكون مصادر التوتر مثل العنف البنيوي قائمة، لكن لم يحدث بعد تصعيد للعنف المباشر. أما النزاع العنيف المفتوح فيتسم بأشكال واضحة من العنف المباشر، مثل الدمار المادي واسع النطاق والخسائر في الأرواح.
- تكون الهياكل والمؤسسات وعمليات صنع القرار هشة للغاية، مقترنة بثقافة الإفلات من العقاب وانعدام الأمن والخوف في المجتمع والبيئة الأوسع.

حساسية النزاع

بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب أن يستوفي النزاع المسلح عددًا من المتطلبات ليعتبر كذلك، ويمكن أن يحدث بين دولتين أو بين دولة وجماعات مسلحة من غير الدول. ويعني التعامل بحساسية تجاه النزاع الوعي بديناميكيات السياق الهشاشة وقضايا النزاع والجهات الفاعلة فيه وتحليلها، إضافة إلى فهم تفاعل المشروع مع واقع هذا السياق. يهدف ذلك إلى تكييف البرمجة وفق هذه النتائج للحد من الآثار السلبية التي تؤدي إلى تصعيد النزاع وتعزيز الآثار الإيجابية للأنشطة التي يمكن أن تسهم في التماسك الاجتماعي وبناء الثقة.

تتعامل تُهج إدارة البرامج الحساسة للنزاع مع حساسية النزاع من منظور مؤسسي ومن منظور إدارة البرامج، بحيث تتجاوز تكييف الأنشطة الفردية لتأخذ البرامج وتفاعلاتها ضمن سياقها بنظرة أكثر شمولية.

تقييم مخاطر السياق

الكوارث

جزء من المصطلحات التي يستخدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمتعلقة بإطار الوصول الآمن. وتُسميه منظمات أخرى تحليل النزاع أو في حالة مبادرة البرمجة الأفضل للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تحليل السياق الحساس للنزاع. تتشابه المناهج إلى حد كبير مع بعضها البعض، بينما قد تختلف الأدوات قليلًا.

النزوح

حالة يُجبر فيها الأشخاص على مغادرة منازلهم نتيجة النزاع أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث ويلجؤون إما داخل بلدانهم (النازحون داخليًا) أو عبر الحدود الدولية (اللاجئون). هو في صميم الحساسية تجاه النزاع ويعني تفادي أي عواقب سلبية قد تنجم عن وجودنا أو أنشطتنا. يشمل النهج الأوسع تفعيل المبادئ الأساسية والالتزام بها وإدماج حماية المجتمعات التي نخدمها ومساءلتها. يرتبط مبدأ لا ضرر ارتباطًا وثيقًا ببناء الثقة والقبول.

هو في صميم الحساسية تجاه النزاع ويعني تفادي أي عواقب سلبية قد تنجم عن وجودنا أو أنشطتنا. يشمل النهج الأوسع تفعيل المبادئ الأساسية والالتزام بها وإدماج حماية المجتمعات التي نخدمها ومساءلتها. يرتبط مبدأ لا ضرر ارتباطًا وثيقًا ببناء الثقة والقبول.

مبدأ عدم الإضرار

الهشاشة

يعبر مستوى الهشاشة عن اختلال نظام ما؛ على سبيل المثال، الأنظمة الاجتماعية-الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الأنظمة القائمة. يؤدي ذلك إلى زيادة التعرض للمخاطر ونقاط الهشاشة الطبيعية أو الناجمة عن الإنسان وإلى انخفاض قدرة الدولة أو غيرها من الجهات الفاعلة على التخفيف من هذه المخاطر أو معالجتها. بالإضافة لذلك يمكن أن تؤدي الهشاشة إلى تفاقم التوترات والانقسامات الاجتماعية والسياسية، والانهيار الكامل للمؤسسات الاجتماعية والسياسية، والنزاع العنيف المفتوح، والتخلف الزمن، والأزمات السياسية الممتدة.

تشمل الهشاشة متعددة الأبعاد القطاعات التالية، التي يمكن أن تتعرض لاضطراب كبير في المناطق الهشة: الاقتصادي والبيئي والبشري والسياسي والأمني والمجتمعي.

الحوكمة

هي الكيفية التي تُنظَّم وتُنَفَّذ وتُضَبَّط بها القواعد والقرارات والإجراءات داخل منظمة أو مجتمع. وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات المعقَّدة التي يعبَّر من خلالها المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدُّون واجباتهم ويسوِّون خلافاتهم

القانون الدولي الإنساني

مجموعة من القواعد التي تنظِّم سير الأعمال العدائية في النزاعات المسلحة، بهدف حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص الذين توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية، كما يقيد وسائل وأساليب القتال. يُعرف القانون الدولي الإنساني أيضًا بقانون الحرب أو قانون النزاعات المسلحة.

الأزمة الممتدة

حالة طوارئ إنسانية تستمر لفترة زمنية طويلة، قد تمتد لسنوات أو عقود. يمكن أن تكون نتيجة نزاع أو كوارث أو أسباب أخرى، تؤدي إلى نزوح واسع النطاق وخسائر في الأرواح واحتياجات إنسانية متواصلة. غالبًا ما تضعف النظم الحكومية والمعايير المجتمعية، وتفشل في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة أو في توفير قدرات للتكيف مع صدمات مستقبلية إضافية. قد تتميز بانعدام الأمن الغذائي المزمن، وسوء التغذية، وارتفاع وفيات الأطفال، إضافة إلى مخاوف متعلقة بالحماية بالنسبة للسكان المتأثرين والعاملين الإنسانيين، وغياب الحلول المستدامة، فضلًا عن احتمال مواجهة قيود في التمويل مع مرور الوقت.

الحماية: كافة الأنشطة الهادفة إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقًا لنص وروح الأطر القانونية ذات الصلة، مثل القانون الدولي لحقوق الإنسان. داخل الحركة، تشير إلى ضمان أن الأنشطة لا تعرّض كرامة الأشخاص أو سلامتهم أو حقوقهم للخطر. أما خارج الحركة، فتشير إلى الأنشطة الرامية إلى ضمان احترام السلطات وغيرها من الجهات الفاعلة لالتزاماتها وحقوق الأفراد.

الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج

النوع الاجتماعي: أحد أبعاد الهوية الاجتماعية التي يحددها المجتمع، يتعلق بالذكورة والأنوثة، وهو ليس ثنائيًا. وتختلف الأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي بشكل كبير بين الثقافات، ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت (بما في ذلك خلال حياة الفرد نفسه)، كما تؤثر التوقعات الاجتماعية والبنوية المرتبطة بالنوع الاجتماعي تأثيرًا كبيرًا في الدور الاجتماعي للفرد والسلطة والحقوق وإمكانية الوصول إلى الموارد.

الإدماج: القدرة على فحص أشكال التمييز التي يواجهها الأفراد وأخذها بعين الاعتبار، بناءً على عوامل مثل النوع الاجتماعي، والأصل العرقي، والجنسية أو المواطنة، أو العمر، والإعاقة، واللغة، والآراء السياسية، والمعتقدات الدينية، والخلفية الاجتماعية، والتوجه الجنسي، والمظهر الجسدي، وغيرها.

المرونة

قدرة الأفراد أو المجتمعات أو المنظمات أو الدول المعرضة للكوارث أو الأزمات أو مواطن الضعف الكامنة على التنبؤ والتأهب والتقليل من الأثر والتكيف مع آثار الصدمات والضغوط والتعافي منها، دون المساس بأفاقهم على المدى الطويل.

المخاطر

احتمال وقوع أمر ضار، هي تجمع بين احتمال حدوث حدث ما وآثاره السلبية المحتملة. تعتمد المخاطر على مدى ضعف النظام وتعرضه للمكمن الخطر وعلى مدى احتمال وقوع مكمن الخطر هذا.

تقييم / تحليل المخاطر

عملية تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها من خلال دراسة مكمن خطر محدد أو عدة من مكامن الخطر، إضافة إلى تقييم مدى تعرّض الأشخاص والأصول والأنظمة وضعفها.

إطار الوصول الآمن

عملية تهدف إلى تعزيز القبول والأمن والوصول للجمعية الوطنية في السياقات الحساسة وغير الآمنة، حيث طوّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر. يُفترض أن يُطبَّق بشكل تكاملي مع أدوات أخرى لرفع كفاءة الجمعيات الوطنية في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف.

العنف

يشمل الأفعال أو الكلمات أو المواقف أو الهياكل أو النظم التي تُسبِّب أضرارًا جسدية أو نفسية أو اجتماعية أو بيئية، و/أو تمنع الأفراد من تحقيق كامل إمكاناتهم الإنسانية.

العنف الثقافي: هو إضفاء الشرعية الاجتماعية-الثقافية والسياسية على العنف المباشر والبنوي. ومن أمثلته حظر الرموز الثقافية أو العطلات الدينية أو اللغات الأصلية.

العنف المباشر: هو العنف الجسدي الذي يمارسه أشخاص بصورة مباشرة ضد أشخاص آخرين.

العنف غير المباشر: هو الآثار السلبية وغير المقصودة لأفعال خالية من العنف، والتي يمكن أن تكون ضارة بقدر الأفعال العنيفة المباشرة؛ مثل ارتفاع معدل وفيات الرضع كنتيجة مباشرة للعقوبات الاقتصادية.

العنف البنوي: هو الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي تُسبب معاناة بشرية، على سبيل المثال من خلال الفقر أو الهجرة أو التمييز.

احتمال تعرّض شخص أو مجتمع للضرر بسبب مكامن الخطر. تؤثر عوامل مختلفة مثل النوع الاجتماعي أو العمر أو الثروة أو القدرة على التنقل في مستوى هذا الضعف، كما هي تصف مدى سهولة تعرّضهم للضرر وقدرتهم على التكيف والتأقلم.

الضعف

المراجع

الصليب الأحمر الأمريكي والصليب الأحمر الأسترالي والصليب الأحمر البريطاني والصليب الأحمر الكندي والصليب الأحمر الدنماركي والصليب الأحمر الألماني والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر (قريبًا): رفع كفاءة الجمعيات الوطنية على المدى الطويل في البيئات المعقدة والضعيفة والمتأثرة بالنزاع.

أزار، إدوارد عزرا، جريديني، بول، ماكورين، رونالد (1978). النزاع الاجتماعي الممتد: النظرية والممارسة في الشرق الأوسط. مجلة دراسات فلسطين، 8(1)، ص. 41-60.

كارمنت، ديفيد، بريست، ستيفورت، سامي، يوفال (2008). محددات هشاشة الدولة وانعكاساتها على تخصيص المساعدات. جامعة الأمم المتحدة.

كاسو، نيكولا، هيلهورست، دورا، ميناء، ريكاردو، بايراكيس، إيفان (2023). هل تسهم الكوارث في النزاع المسلح؟ تحليل كمي للترامن بين الكوارث والنزاع للفترة 1990-2017. المجلة الدولية لقضايا التنمية، 23(1)، ص. 1-23.

كلابريا، إيلينا إيمانويل، خايمي، كارلوس، شينودا، بطرس (2022). العمل الاستباقي في مخيمات اللاجئين: التحديات والفرص والاعتبارات. مركز مناهج الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

دبلوماسية المناخ (دون.تاريخ). التغيرات المناخية والنزاعات المجتمعية في جنوب السودان. تاريخ الاطلاع: تشرين الأول 2023. داسغوبتا، سومنات، حق، محمد، خان، ظاهر الإسلام، أحمد، محمد معين الزمان، موكرجي، نيلانجان، خان، محمد فايز، وباندي، كمال (2014). الأعاصير في مناخ متغير: حالة بنغلاديش. المناخ والتنمية، 6(2)، ص. 96-110.

ديمبستر، هيو، هيربرت، نيكولا (2023). الإدارة التكيفية في برمجة اللاجئين: دروس من مبادرة "إعادة البناء". مركز التنمية العالمية. دي بييرو أوبرت، جانيث، ديوبراز-دوبياس، باتريس (2022). في هاتي: عنف العصابات يهرق العمليات الإنسانية ويتطلب نهج جديدة. ذا نيو هيومانترينان.

إيستون-كلابريا، إيلينا (2022). العمل الاستباقي: المستند إلى الصدمات: اعتبارات للاجئين والفئات النازحة الأخرى. مركز فاينستين الدولي. المديرية العامة للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي (دون.تاريخ). كولومبيا. تاريخ الاطلاع: 2 آب 2024. فيلد، جون (2018). الكوارث المنقسمة: دراسة آثار الترابط بين النزاع والكوارث على الأزمات البعيدة في الفلبين. الكوارث، 42(العدد الخاص 2)، ص. S265-S286. غالتونغ، يوهان (1969). العنف والسلام وأبحاث السلام. مجلة أبحاث السلام، 6(3)، ص. 167-191.

هايندمان، جين (2011). الكوارث المزدوجة: المساعدات الإنسانية بعد تسونامي 2004. دار لين ريزر للنشر.

المجموعة الاستشارية الإنسانية (2020). الإدارة الإنسانية عن بُعد والبرمجة: مذكرة إرشادية.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2015). القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة: الفصل الرابع – القانون الدولي الإنساني والجماعات المسلحة من غير الدول.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2016). النزاع الممتد والعمل الإنساني: بعض من تجارب اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأخيرة.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2019). المساءلة أمام الأشخاص المتأثرين: الإطار المؤسسي.

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2018). وحيون وفي خطر: الأطفال والهجرة والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2021). رسم خريطة الطريق نحو المجتمع – النسخة الثانية: تفعيل إطار المرونة المجتمعي من خلال تقييم مواطن الضعف والقدرات المعزز.

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2024). التعلم من مساعدات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ المعقدة.

مجموعة الأزمات الدولية (دون.تاريخ). الفيضانات والزوح والعنف في جنوب السودان. تاريخ الاطلاع: تشرين الأول 2023.

إسلام، محمد، سيديكة، أزر (2022). انعكاسات نقل الروهينغا من كوكس بازار إلى نياسان شار، بنغلاديش.مراجعة الهجرة الدولية، 45(6)، ص. 1195-1205. كالمونفيتز، بول (2023). هل يمكن اعتبار المنظمات الإجرامية أطرافًا من غير الدول في النزاعات المسلحة؟ المراجعة الدولية للصليب الأحمر.

كمال، عبد السلام محمد معين، أحمد، بلال، تسليم، سعيدة، سامونلز، بول (2022). تقييم مخاطر الانهيارات الأرضية الناجمة عن الأمطار في سياق إنساني: مخيم كوكس بازار للروهينغا في بنغلاديش.

أبحاث مكان من الخطر الطبيعية، 2(3)، ص. 230-248.

ماركتنار، ماتياس، ميني، إرنست، نوازيت، لوك (2015). من النزاع المسلح إلى ضعف الكوارث. الوقاية من الكوارث وإدارتها، 124(1)، ص. 53-69.

أطباء بلا حدود (2022). فيضانات كارثية تتسبب في نزوح جماعي وأزمة إنسانية.

المجلس الترويجي للاجئين (2019). إصلاح المشهد المتصدع: التحديات والفرص في حل النزاعات حول الأراضي والمساكن والمياه والموارد الطبيعية الأخرى في اليمن.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2023). السودان: خمسة أشهر من النزاع – حقائق وأرقام أساسية.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022). حالات الهشاشة 2022.

أوكسفام الدولية (2019). ترابط العمل الإنساني - التنموي - السلام: ماذا يعني للمنظمات متعددة الولايات؟

الشركاء من أجل المرونة (دون.تاريخ). بناء مجتمعات مرنة: دراسات حالة من برنامج المرونة في كينيا. تاريخ الاطلاع: 2 آب 2024.

بيسكارولي، جيانلوكا، وألكسندر، ديفيد (2018). فهم المخاطر المركبة والمتراكبة والمتداخلة والمتسلسلة: إطار شامل. تحليل المخاطر، 38(11)، ص. 2245-2257.

بيتز، ليديا إلين روز، كيلمان، إيلان (2020). نقد والتقاء تقاطعات الكوارث والنزاع وأبحاث السلام. المجلة الدولية لعلوم مخاطر الكوارث، 11(4)، ص. 555-567.

بيتز، كيت، وهولواي، كيت (2019). الحد من مخاطر الكوارث، العشوائيات الحضرية و"السلام الهش": حالة لبنان. معهد التنمية الخارجية.

بيتز، ليديا إلين روز، كلارك-جينسبرغ، ألكسندر، ماكول، بريان، كاسبريس، غابرييلا، نونيز، أليخاندرا لوزانو، بالانجا، جوليان، لوبيز، أليخاندرو، باتيل، سونيل س.، باتيل، روهيت ب.، فان دن هوك، جوردن (2022). العشوائيات الحضرية، العنف ومخاطر الكوارث: إنتاج مشترك لأنظمة إنذار واستجابة مبكرة شاملة في المستوطنات غير الرسمية في هندوراس. فرونتيرز إن كلايمت، 4.

صديقي، عارف، بيتز، كيت، وزولفر، جوليا (2019). "الأثر المزدوج": العيش مع الكوارث والنزاع في كولومبيا. معهد التنمية الخارجية.

سيمبسون، ناتالي ب.، ماتش، كاترين ج.، كونستابل، ألكس، هس، جيرمي، هوغارت، روبرت، هاودن، مارك، لورانس، جين، لمبرت، ريتشارد ج.، موتشيوني، فالتنتينا، ماي، بروس، نيو، مارك ج.، أونيل، براين، أوتو، فريدريك، بورتير، هانز-أوتو، رايسينغر، أندرياس، روبرتس، ديررا، شميت، دافيد ن.، سنيفراتي، سونيا، سترونغين، سيمون، فان آست، مارك، توتين، إتيان، وتريستوس، كريستوفر ه. (2021). إطار لتقييم المخاطر المعقدة لتغير المناخ. وان إيرث، 4، ص. 489-501.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (دون.تاريخ). أزمة اللاجئين في جنوب السودان. تاريخ الاطلاع: تشرين الأول 2023.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2023). صحيفة الوقائع عن لبنان.

فالتش، كاترين (2018). الحد من مخاطر الكوارث وسط النزاع المسلح: المؤسسات غير الرسمية والجماعات المتمردة والنظم السياسية في زمن الحرب. الكوارث، 42(العدد الخاص 2)، ص. S239-S264.

المجلس الترويجي للاجئين (2019). إصلاح المشهد المتصدّع: التحديات والفرص في حل النزاعات حول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (دون.تاريخ.). [أزمة اللاجئين في جنوب السودان](#). تاريخ الاطلاع: تشرين الأول 2023.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2023). [صحيفة الوقائع عن لبنان](#).

فالتش، كاترين (2018). [الحد من مخاطر الكوارث وسط النزاع المسلّح: المؤسسات غير الرسمية والجماعات المتممّة والنظم السياسية في زمن الحرب](#). الكوارث، 42(العدد الخاص 2)، ص. S239-S264.

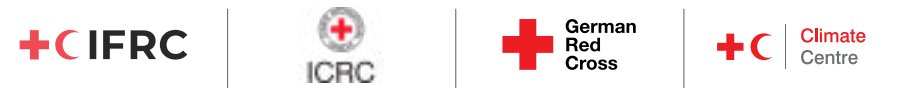
والتون، دانيال، أريغي، جان، فان آلست، مارك، وكلوديه، مارتن (2021). [الأثر المركب لظواهر الطقس المتطرفة وكوفيد-19: تحديث لعدد الأشخاص المتأثرين ونظرة على التداعيات الإنسانية في سياقات مختارة](#). الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مركز مناخ الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

برنامج الأغذية العالمي (2022). [تقييم الهشاشة الطارئة لتدفّق اللاجئين: تقرير في](#).

زخارياه، مريم، كوتروني، فاسيلوكي، كوستاس، لامبروس، بارنز، كارولين، كيموتاي، جيمس، كيو، سارة، بينتو، إيزابيل، بلومندال، نيلز، يانغ، وي، فاهلبرغ، ماري، سنغ، راهول، ثالهايمر، لوتس، أوتو، فريدريكه، فيليب، سارة، الحاج، رانيا، الخوري، كارلا، والش، ستيفن، سيراتو، ديميترا، تيزايسيدو، إيفانجيليا، سالمل-إكشتاين، ساندرا، أريغي، جان، وبلومندال، نيلز (2023). [تداخل الأمطار المتفاقمة بسبب تغيّر المناخ مع التعرّض والهشاشة وما نتج عنه من آثار واسعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط](#). لندن: مطبعة كلية إمبريال.

التعامل مع الهشاشة والنزاع والعنف لتعزيز مرونة المجتمع

دليل لممارسي الحد من مخاطر الكوارث



2024 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر،
واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والصليب الأحمر الألماني، ومركز
مناخ الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

الدليل ومواده التكميلية متاحة عبر الإنترنت على الرابط: <https://preparecenter.org/resource/navigating-fcy-drr-handbook/>